



تحت رعاية
حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير الكويت حفظه الله ورعاه

منتدى الكويت للشفافية السادس "الشفافية في الأمن والدفاع"

١ - ٢ أكتوبر ٢٠١٢ فندق شيراتون الكويت

المنظمون:
Organizers :
جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



Tel.: +965 25358901 / 25358902 - Fax: +965 25358903
info@transparency.org.kw - www.transparency.org.kw



تحت رعاية
حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير الكويت حفظه الله ورعاه

فهرس

7-6	المقدمة
8	المحاور الرئيسية للمنتدى
10	كلمة راعي المنتدى
12-11	كلمة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
15-13	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
17	الجلسة الأولى (قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الأمن والدفاع)
22-19	• السيد صابر السويديان
29-23	• السيدة / ليا واورو
39-31	• السيد أرنولد لوتهولد
47-41	• اللواء ساج مجبل معيوف
49	الجلسة الثانية (الشفافية في العمليات العسكرية)
68-51	• العميد ركن شهاب الشمري
74-69	• الأميرال / هيو إدليستون
76-75	• السيد محمد علي الفارسي
79-77	• السيد د.ظافر محمد العجمي، عقيد ركن طيران متقاعد
84-81	• الشيخ / يوسف عبدالله صباح الناصر المبارك الصباح
85	الجلسة الثالثة (الشفافية في المشتريات العسكرية)
96-87	• مقدم ناصر الشطي
100-97	• السيد بيتر ويزمان
104-101	• السيد عبدالكريم الغريللي
105	الجلسة الرابعة (الإعلام والأمن)
110-107	• السيد / د.عادل الإبراهيم
119-111	• العقيد عادل الحشاش
124-121	• السيد / كالوم والكر
128-125	• الرائد جدعان فاضل
129	الجلسة الخامسة (تجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع)
144-131	• العميد ادوارد براون
154-145	• السيد ستيفن جلوفر
160-155	• المقدم أليكسيس بوج
161	التوصيات
162	• الجلسة الأولى (قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الأمن والدفاع)
163	• الجلسة الثانية (الشفافية في العمليات العسكرية)
165-164	• الجلسة الثالثة (الشفافية في المشتريات العسكرية)
166	• الجلسة الرابعة (الإعلام والأمن)
167	• الجلسة الخامسة (تجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع)



المقدمة



لمحة عن المنتدى السادس

برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، تنظم جمعية الشفافية الكويتية «منتدى الكويت للشفافية» السنوي تحت شعار «الشفافية في الأمن والدفاع».

والمنتدى في دورته السادسة لهذا العام يسلط الضوء على «الشفافية في الأمن والدفاع» تماشياً مع أهداف الجمعية الرامية إلى تعزيز الشفافية و مناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة.

هذا؛ ويعتبر قطاعاً الأمن والدفاع من القطاعات الحيوية والشديدة التعقيد والتي تحتاج إلى بذل الجهود لتعزيز الشفافية فيها من حيث الأداء من خلال وجود التشريعات التي تكفل حرية نشر المعلومات عن الجهات الحكومية المعنية، ومن حيث العمليات والميزانية والتخطيط واتخاذ القرار الخاص بالإنفاق العام والمناقشات العامة المعنية بالأمن العام وشؤون القوات المسلحة، وجعل جميع القطاعات الأمنية خاضعة للمساءلة، والذي من شأنه أن يزيد من درجة شفافية القطاعين وفعالية الاتصال مع المجتمع ، من دون أن يتعارض ذلك مع الأمن القومي.

ومن الأهمية بمكان وضع القضايا الأمنية التي تلقى اهتمام المجتمع في مقدمة أولويات الأجندة السياسية ، لتحقيق الأهداف العملية والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، مع ضرورة الالتزام بالتشريعات الدولية القانونية والسياسية والبيئية بموجب المعاهدات الدولية، والتي تشكل عنصراً مهماً من عناصر بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار للدولة .

ويسعى المنتدى لتحقيق عدد من الأهداف ذات الصلة بتعزيز الشفافية في الأمن والدفاع، بما في ذلك ما يلي:

- تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بالمعايير الدولية.
- تعزيز قيم النزاهة لدى منتسبي القوات المسلحة وجهاز الشرطة.
- تعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات العسكرية والأمنية.
- تطبيق المؤشرات الدولية ذات الصلة.

هذا وسيسشارك في المنتدى نخبة من الخبراء المختصين في شفافية الأمن والدفاع من الكويت ومن مختلف دول العالم، وذلك لبحث وتبادل الخبرات في القضايا والمحاور المحددة.

لمن هذا المنتدى

لكل مهتم أو معني بمعرفة المزيد عن معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في قطاعي الأمن والدفاع ، حيث سيتعرف الحضور على أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى استعراض تجارب شفافية المؤسسات العسكرية، وتطبيقات المؤشرات الدولية، ودور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في الأمن والدفاع. لذا فإننا نتطلع لمشاركة منتسبين وممثلين عن كل من:

- وزارة الدفاع
- وزارة الداخلية
- الحرس الوطني الكويتي
- جهاز الأمن الوطني
- لجنة المناقصات المركزية
- وزارة المالية
- المجتمع المدني من منظمات وجماعات وأفراد
- وسائل الإعلام
- القطاع الخاص المعني بالأمن والدفاع

نبذة عن منتدى الكويت للشفافية

قامت "جمعية الشفافية الكويتية" بتنظيم منتدى الكويت للشفافية عاما بعد عام، و الذي حظي بكرم و شرف موافقة حضرة صاحب السمو أمير الكويت على رعايته منذ عامه الأول، ليعد منتدى هذا العام هو المنتدى السادس الذي يقام سنويا على التوالي...

- "منتدى الكويت للشفافية الأول": عقد في يناير ٢٠٠٧م ليمثل مرحلة كويتية جديدة في تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد، و كان يهدف إلى مناقشة الاستراتيجيات ضد كافة أشكال الفساد وكيفية تنفيذها ومتابعتها بشكل جيد.
- "منتدى الكويت للشفافية الثاني": فبراير ٢٠٠٨م ليناقد كل ما يتعلق بشعار "إصلاح الخدمة العامة" مثل مسببات الفساد الإداري والتحديات في الإصلاح وآلية الحد من هذا الفساد، ودور تسييس الخدمة العامة في تفشي الفساد، وقياس الأداء في القطاع العام والمستوى الإداري لمقدمي الخدمة العامة.
- "منتدى الكويت للشفافية الثالث": أبريل ٢٠٠٩م ليرفع شعار "الكويت مركز مالي وتجاري"، والذي استوحى من توجيهات حضرة صاحب السمو أمير الكويت لجعل دولة الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة.
- "منتدى الكويت للشفافية الرابع": أبريل ٢٠١٠م وحمل شعار "الشفافية في الصناعات النفطية" ليساهم في وضع خارطة طريق للوصول إلى تمكين قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاع النفطي الكويتي، وذلك تماشيا مع الخطة التنموية للدولة باعتباره عصب الاقتصاد الكويتي.
- "منتدى الكويت للشفافية الخامس" أكتوبر ٢٠١١م والذي عقد تحت شعار "الشفافية في القطاع الخاص" الذي يهدف إلى تطبيق حوكمة الشركات ومحاربة الفساد ومعالجة اعتماد وتطبيق القوانين في القطاع الخاص بالإضافة إلى تسليط الضوء على المعاهدات الدولية ذات الصلة.



المحاور الرئيسية للمنتدى

الجلسة الأولى:

المحور الرئيسي:

قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الأمن والدفاع

تشتمل هذه الجلسة على استعراض الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع والمتمثلة في مؤشرات الشفافية في المؤسسات العسكرية والشركات الخاصة المتعاقدة معها، وقواعد السلوك للعاملين في قطاعي الأمن والدفاع.

الجلسة الثانية:

المحور الرئيسي:

الشفافية في العمليات العسكرية

تتطرق هذه الجلسة إلى أهمية التحضير الجيد وشفافية كاملة لأعمال قطاعي الأمن والدفاع حول أهداف العمليات وكيفية التعامل مع متطلبات الأحداث الأمنية بنزاهة وبالوسائل السلمية مع أفراد المجتمع، للوصول إلى أفضل النتائج وتعزيز الموقف التفاوضي بعد الحدث، وكذلك تتطرق الجلسة إلى الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف، مثل التدريب المتخصص للأفراد، ووضع الأسس والإجراءات لكشف مواقع الفساد وغيرها من الوسائل.

الجلسة الثالثة:

المحور الرئيسي:

الشفافية في المشتريات العسكرية

تستعرض هذه الجلسة ، وهي مكملة للجلسة السابقة، سياسة المشتريات الفعالة الواجب اتباعها في جميع مراحل المشتريات العسكرية ، والتي تعتبر من الأولويات لتعزيز النزاهة والثقة في المؤسسات الأمنية والدفاعية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية حماية المعلومات والبيانات ذات الطابع السري.

الجلسة الرابعة :

المحور الرئيسي:

الإعلام والأمن

تستعرض هذه الجلسة أهمية الدور الإعلامي في نشر المعلومات المتعلقة بعمليات ومشتريات المؤسسات العسكرية، حيث إنها تخص المجتمع ككل بسبب آثارها الأمنية والاقتصادية، كما أنها على المستوى الخارجي تخلق أبعاداً أمنية بالنسبة للدول الأخرى، ومن هنا كان الحرص على إطلاع الرأي العام على الكيفية التي تسير فيها الأمور بالنسبة لهذا الموضوع، حتى يمكن إحداث حالة من التجانس بين نظرة الرأي العام من ناحية، وبين المفاهيم التي تحكم المؤسسات العسكرية الأمنية داخل الدولة من ناحية أخرى.

الجلسة الخامسة:

المحور الرئيسي:

تجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع

تقدم هذه الجلسة خلاصة مهمة لنماذج تم القيام بها في عدة دول لتعزيز الشفافية والنزاهة في قطاعي الأمن والدفاع من خلال عرض ومناقشة أفضل التجارب الدولية في هذا المجال.

كلمات الافتتاح



الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه
يلقيها نيابة عن سموه
معالي م. / سالم ميثب الأذينة
وزير المواصلات ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب السعادة السفراء ضيوف دولة الكويت الأفاضل
الإخوة والأخوات الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اليوم وبرعاية سامية من سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه . أتشرف بالإنابة منه بافتتاح فعاليات منتدى (منتدى الكويت للشفافية السادس) والذي تقيمه وتنظمه (جمعية الشفافية الكويتية) تحت شعار (الشفافية في الأمن والدفاع) . ويسعدني أن أنقل لكم تحيات سيدي حضرة صاحب السمو وتمنياته لكم بالتوفيق والسداد وللقائمين على هذا المنتدى لما هو نافع ومفيد لاستراتيجية الدولة .

الإخوة والأخوات الكرام

لقد خطت الحكومة الكويتية خطوات عديدة في مجالات الإصلاح المتنوعة ، السياسي منها والمالي والإداري ..وهي مستمرة في ذلك إلى أن نشهد جميعاً نتائج ملموسة لهذا التوجه الحكومي الجاد . فقد شاركت الحكومة في التوقيع على « اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد» فكانت دولة الكويت من الدول السباقة بالتوقيع على تلك الاتفاقية منذ أن وضعتها منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ م ، كما قام مجلس الأمة الكويتي بالمصادقة على تلك الاتفاقية في نوفمبر ٢٠٠٦ م ، كما تعمل الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة على محاربة الفساد في أي قطاع كان ، بما في ذلك العمل على تعزيز النزاهة والشفافية في قطاعي الأمن والدفاع .

الإخوة والأخوات الكرام

لقد بدأت الحكومة الكويتية بأخذ كافة الوسائل المتاحة لإخضاع كافة مشتريات الدولة بما فيها المتعلقة بالمشتريات الأمنية والدفاعية لمراقبة مجلس الأمة الكويتي وديوان المحاسبة وذلك عملاً بمبدأ الشفافية الذي تنتهجه الحكومة في ما يخص الأمن والدفاع ، ويأتي المنتدى ليؤكد تضافر الجهود الرسمية مع مجلس الأمة وجهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة خالية من الفساد الذي يعيق مسيرتها ، كما يؤكد إيمان الدولة بدور المجتمع المدني وضرورة مشاركته في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة .

وإننا على يقين ، من خلال استعراض فعاليات منتدى الكويت للشفافية السادس ، إننا سنستمع إلى العديد من الخبرات والرؤى ..التي من شأنها أن تساهم في تطوير استراتيجية الدولة لمحاربة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية في الأمن والدفاع ، بما يحقق المزيد من تعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم الوطنية .

الأخوة والأخوات الكرام

في ختام هذه الكلمة ، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مقام سيدي حضرة صاحب أمير البلاد المفدى بتشريفني بالنيابة عنه بافتتاح منتدىكم هذا ، والشكر موصول إلى الإخوة في جمعية الشفافية الكويتية على تنظيم هذا المنتدى الهام ، كما أشكر اللجنة المنظمة للمنتدى على حسن الإعداد والتنظيم ، وأشكر ضيوف دولة الكويت على مشاركتكم في فعاليات هذا المنتدى .

متينياً لكم جميعاً التوفيق لتقديم ما هو نافع ومفيد لاستراتيجية الدولة ،

في ظل راعي هذا المنتدى سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح...حفظه الله ورعاه .

وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهما الله ورعاهما .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين :
يقول الله سبحانه وتعالى : (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) .
وقد قال شاعر عربي (المتلمس) :
ولا يبقَى الكثيرُ معَ الفسادِ
وإصلاحُ القليلِ يزيدُ فيه

أيها الإخوة والأخوات :

إن ما تقوم به جمعية الشفافية الكويتية من جهود في تعزيز الشفافية وحماية النزاهة ، سواء أكان على الصعيد الداخلي أو الدولي ، لهو محل تقدير واحترام من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، في المملكة العربية السعودية .
إن إقامة هذا المنتدى يعد دلالة على وعي الجمعية بأن مكافحة ظاهرة الفساد واجب ديني و وطني وأخلاقي ، لا يقتصر القيام به على مكون دون آخر من مكونات المجتمع ، بل إنه واجب على المجتمع ، وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني .

أيها الحضور الكريم :

انطلاقاً من تعاليم الشريعة الإسلامية ، بادرت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى وضع التدابير لتعزيز الشفافية ، وحماية النزاهة ، ومحاربة الفساد بكل صوره ومظاهره وأساليبه .

ففي عام ١٩٥٨ م صدر المرسوم الملكي رقم (٤٣) للحد من استغلال الوظيفة العامة ، وفي عام ١٩٦١ م صدر نظام مكافحة التزوير ، وفي العام الذي يليه صدر المرسوم الملكي رقم (م / ١٦) الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثروتهم المشكوك فيها ، وفي عام ١٩٧١ م صدر نظام تأديب الموظفين وأنشئت هيئة الرقابة والتحقيق ، وصدر نظام مكافحة الرشوة عام ١٩٩٢ م ، وقد توالى بعد ذلك صدور الأنظمة والتشريعات ، إلى أن صدرت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١ هـ ، وتمثل هذه الاستراتيجية خارطة طريق لتحسين المجتمع السعودي ضد الفساد ، يقع تنفيذها على عاتق جميع الأجهزة الحكومية ، وشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ، ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد ، بل وحتى خطباء المساجد ، والعلماء ، والمؤسسات التعليمية ، والأسرة ، فإن عليهم دوراً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية .

أيها الإخوة والأخوات :

ترتكز الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية على عدد من المنطلقات ، من أهمها : أن الدين الاسلامي الحنيف - عقيدة وشريعة ومنهج حياة - هو الركيزة الأساسية التي تحكم أهداف ووسائل وآليات تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وتعد كل عمل من شأنه الانحراف بالوظيفة العامة والخاصة عن مسارها الشرعي والنظامي الذي وجدت لخدمته فساداً وجريمة يستوجب العقاب في الدنيا والآخرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مواد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تأتي متسقة مع أهداف جمعية الشفافية الكويتية ، ومع الحوار الرئيسية لهذا المنتدى ، فقد نصت الفقرة (٣) من وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية ، على إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق الآتي :

أ . التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد ، وأن اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضيء على العمل الحكومي المصداقية والاحترام .

ب . توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة ، وإعطاء الجمهور والمؤسسات الإعلامية حق الاطلاع عليها ونقدها .

ج . كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام .

أيها الحضور :

استشعاراً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لأهمية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، أصدر أمره رقم (أ / ٦٥) وتاريخ ١٣ / ٤ / ١٤٢٢ هـ القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، لتعنى بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ، ورصد نتائجها ، وتقويمها ومراجعتها ، ووضع برامج عملها ، وآليات تطبيقها .

وقد نص الأمر الملكي على أن ترتبط الهيئة مباشرة بأعلى سلطة في البلاد وهو خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وأن تشمل مهامها كافة القطاعات الحكومية ، ولا يستثنى من ذلك كائن من كان .
وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً ، بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ودون تأثير من أي



جهة كانت ، وليس لأحد التدخل في مجال عملها .

وقد عملت الهيئة منذ إنشائها ، وبعد أن صدر تنظيمها بقرار من مجلس الوزراء ، على تأسيس البنية النظامية لعملها ، ومن ذلك اللوائح التنفيذية ، والتي من أبرزها :

- اللائحة التنفيذية للإبلاغ عن حالات الفساد ، والتي تتضمن آليات التعامل مع البلاغات المقدمة من الجمهور ، والضوابط اللازمة لذلك ، وأهمية المحافظة على سرية البلاغات ، وبيانات المبلغين ، وآليات التحري عن البلاغات ، وغيرها من الضوابط ذات العلاقة .
 - قواعد حماية النزاهة ، ومنح المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد ، وتتضمن أحكاماً تفصيلية عن واجبات الجهات العامة ومسؤولياتها تجاه الجمهور ، وواجبات الموظف العام ، وسبل تعزيز الشفافية وحماية النزاهة في القطاعين العام والخاص ، وضوابط وآليات التعامل مع الإعلام ، ووسائل التوعية والتثقيف ، وآليات لمنح المكافآت التشجيعية للمبلغين عن ممارسات الفساد .
 - ضوابط الإدلاء بإقرار الذمة المالية لبعض فئات العاملين في الدولة ، وتتضمن أحكاماً تفصيلية عن الفئات الوظيفية المشمولة بالإدلاء بإقرارات الذمة المالية ، وإجراءات ومواعيد تقديمها ، وأنواعها ، وآليات فحصها ، وما يترتب على عدم التزام الموظف بتقديمها ، والتأكيد على التزام الهيئة بالمحافظة على سرية تلك المعلومات ، وغير ذلك من الأحكام ذات العلاقة .
 - ضوابط أداء القسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة ، وتتضمن تحديد الفئات المشمولة بأداء القسم ، ونصه ، وإجراءات ومراسم أدائه ، والآثار المترتبة على عدم الالتزام به .
- كما حرصت الهيئة منذ إنشائها ، على استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة ، التي تتوافر فيها الاشتراطات التي نص عليها تنظيم الهيئة ، ولائحتها الوظيفية ، فقد حددت المادة (التاسعة) من تنظيم الهيئة فيمن يباشر أي من الوظائف المتعلقة باختصاصات الهيئة والشروط الآتية :
- أن يتحلى بالحكمة والأمانة والنزاهة والحياد .
 - ألا يكون قد حكم عليه بحد أو تعزير في جرم مخل بالشرف أو الأمانة ، أو صدر في حقه قرار تأديبي من وظيفة عامة ، ولو كان قد رد إليه اعتباره .
 - أن يدلي بإقرار الذمة المالية .
 - ألا يزال أي عمل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بأجر أو دون أجر ، في القطاع الحكومي أو الخاص ، ما دام على رأس عمله في الهيئة .

كما اشترطت المادة العاشرة من تنظيم الهيئة ، على موظفي الهيئة أداء القسم الوظيفي المنصوص عليه في تلك المادة ، وهو « أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبات وظيفتي بأمانة وإخلاص وتجرد ، وألا أبوح بأي معلومة اطلعت عليها بسبب عملي في الهيئة ولو بعد انقطاع صلتني بها» .

أيها الإخوة والأخوات :

لعل من المناسب أن أشارككم مبادرة وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية العام الماضي ، والمتمثلة في تبني استراتيجية بعنوان (استراتيجية وزارة الدفاع والطيران لحماية النزاهة ومكافحة الفساد) .

حيث قامت الهيئة وفقاً لأختصاصاتها بدراسة تلك الاستراتيجية ، وإفادة الوزارة بمبرياتها ، حيث اقترحت الهيئة على الوزارة إنشاء إدارة تحت مسمى (إدارة حماية النزاهة ومكافحة الفساد) ، وأن تكون مرتبطة بأعلى سلطة في الوزارة لضمان الاستقلالية لها .

أيها الحضور الكرام :

في الختام لا يسعني إلا أن أجدد الشكر والعرفان ، لدولة الكويت الشقيقة ، لحكومة وشعباً ، على ما تبذله من جهود في سبيل تصديها للفساد ، ودعمها الواضح لتعزيز مبدأ الشفافية ، وحرصها على دعم قيام مؤسسات مجتمع مدني للإسهام في مكافحة الفساد ، كما انني اطلع كما تتطلعون جميعاً ، إلى الاستفادة من نتائج هذا المنتدى .

واختتم كلمتي كما بدأتها بقوله تعالى : (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)

بارك الله جهودكم ، وجعل التوفيق حليفكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

كلمة صلاح محمد الفزالي

- ممثل راعي الحفل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت..
- معالي وزير المواصلات ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة، السيد / سالم الأذينة
- أصحاب السعادة ضيوف دولة الكويت والسفراء الموقرين
- السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، تتظم جمعية الشفافية الكويتية «منتدى الكويت للشفافية» السنوي، والمنتدى في دورته السادسة لهذا العام يسلم الضوء على «الشفافية في الأمن والدفاع» تماشياً مع أهداف الجمعية الرامية إلى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة.

وضع الكويت في المؤشرات الدولية

ابتداءً، لا بد من التعرف على وضع دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنوياً لترتيب دول العالم في هذا المؤشر، نستعرض معكم الجدول التالي :

الترتيب خليجياً	الترتيب عربياً	الترتيب دولياً	الدرجة من 10	
4	4	35	5.3	2003
5	7	44	4.6	2004
5	7	45	4.7	2005
5	6	46	4.8	2006
5	6	60	4.3	2007
5	7	65	4.3	2008
6	8	66	4.1	2009
6	7	54	4.5	2010
5	5	54	4.6	2011

واجبات لتحسين مستوى الكويت في مكافحة الفساد

- 1 - ضرورة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة الكويتية في عام ٢٠٠٢م وصادق عليها مجلس الأمة في عام ٢٠٠٦م، ولم ينجز منها أي شيء حتى تاريخه.. وهذا يشمل ضرورة إقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي على النحو التالي:
 - إصدار قانون الهيئة العامة للنزاهة (ويشمل: مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ) مع تحفظنا على صدور أي قانون منقوص في هذا الشأن. إصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات.
 - ٢ - كما ينبغي إصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها:
 - إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.



- تعديل قانون المناقصات العامة.
 - ٣- مراجعة وتطوير «الديمقراطية الكويتية» حتى تكون عنصراً هاماً في تمكين «الحكم الرشيد» وما يحتويه من قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة، ومن ذلك أن يعمل مجلس الأمة في فصله التشريعي القادم على إقرار ما يلي:
 - تعديل قانون الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات.
 - إقرار قانون الهيئة العامة للديمقراطية، المعنية بإدارة الانتخابات خاصة وتعزيز الديمقراطية عامة.
 - إقرار قانون الجماعات السياسية.
 - ٤- تطوير أداء وممارسة مجلس الأمة من خلال ما يلي:
 - تطبيق ما يسمى بالبرلمان المفتوح الذي يؤكد على شفافية القرارات والاجتماعات.
 - إنشاء لجنة القيم البرلمانية.
 - إقرار تشريع متكامل يمنع تفشي الفساد بين أعضاء السلطة التشريعية.
 - ٥- ينبغي تفعيل تطبيق القوانين الحالية من خلال تطبيقها دون استثناء أو إبطاء لتعزيز هيبة الدولة وإنفاذ العدالة.
 - ٦- العمل على تعزيز قيم المواطنة الصالحة في المجتمع من خلال التعليم والإعلام والمجتمع المدني المشهور وغير المشهور.
- وهي كلها مسؤوليات تتحملها السلطتان التشريعية والتنفيذية وباقي مكونات الدولة.

الشفافية في الأمن والدفاع

الإخوة والأخوات الكرام

يعتبر قطاعاً الأمن والدفاع من القطاعات الحيوية والشديدة التعقيد والتي تحتاج إلى بذل الجهود لتعزيز الشفافية فيها من حيث الأداء من خلال وجود التشريعات التي تكفل حرية نشر المعلومات عن الجهات الحكومية المعنية، من حيث العمليات والميزانية والتخطيط واتخاذ القرار الخاص بالإنفاق العام والمناقشات العامة المعنية بالأمن العام وشؤون القوات المسلحة، وجعل جميع الأجهزة الأمنية والدفاعية خاضعة للمساءلة، التي من شأنها أن تزيد من درجة شفافية القطاعين وفعالية الاتصال مع المجتمع ، من دون أن يتعارض ذلك مع الأمن القومي. ومن الأهمية بمكان وضع القضايا الأمنية التي تلقى اهتمام المجتمع في مقدمة أولويات الأجندة السياسية ، بهدف بناء المزيد من الثقة بين الأجهزة الأمنية والعسكرية وبين المواطنين عبر وسائل عدة مباشرة وغير مباشرة. لذلك فإن المنتدى يعمل لتحقيق عدد من الأهداف ذات الصلة بتعزيز الشفافية في الأمن والدفاع، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز قيم النزاهة لدى منتسبي القوات المسلحة وجهاز الشرطة.
- تعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات الأمنية والعسكرية.
- تطبيق مبادئ الحوكمة الأمنية والعسكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة.

من أجل ذلك سيشارك في المنتدى نخبة من المتحدثين المحليين والدوليين من أصحاب الخبرة والاختصاص في المواضيع التي ستتم مناقشتها خلال الجلسات العلمية للمنتدى. أملين أن يحقق المنتدى، من خلال محاوره، وضيوفه، والمشاركين فيه، وكذلك جلسات الحوار الجانبية والاجتماعات الشائبة، ما نصبو إليه من أهداف قد وضعناها عند التخطيط للمنتدى.

شكر وتقدير

الإخوة والأخوات الكرام

في ختام هذه الكلمة، لا يسعنا إلا أن نسجل شكر وتقدير جمعية الشفافية الكويتية، لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة للجمعية ولمنتدياتها السنوية عاما بعد عام، وإلى معالي وزير المواصلات ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة، السيد / سالم الأذينة على مشاركته الطيبة، ولكل المحاضرين الخبراء من داخل الكويت، والمحاضرين من خارج الكويت الذين تكبدوا عناء السفر ليساهموا معنا في إثراء تجربتنا الوطنية.. مع توجيه شكر خاص للسيدة / ليا واورو من منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة المعنيين بإدارة برنامج الشفافية في الأمن والدفاع.

وأخيرا.. شكرا لأعضاء اللجنة التحضيرية والعاملين معها، وشكرا لمتطوعي الجمعية في كافة لجانها، ولوسائل الإعلام التي دعمتنا في مسيرتنا وما زالت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



SW 75/110



الجلسة الأولى

قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الأمن والدفاع

المتحدثون :

- السيد صابر السويديان
- السيدة ليا واورو
- منظمة الشفافية الدولية
- السيد أرنولد لوتهولد
- اللواء سابع مجبل معيوف
- الخبير العسكري، لواء ركن طيار متقاعد
- مسؤولة برنامج الشفافية في الأمن والدفاع
- مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف - سويسرا
- قائد الشؤون المالية والتجهيز، الحرس الوطني الكويتي



SW 75/110

السيد صابر السويديان
الخبير العسكري، لواء ركن طيار متقاعد



السيرة الذاتية

انضم إلى القوة الجوية الكويتية بعد تخرجه من ثانوية الشويخ عام ١٩٦٦ ليتدرج في المناصب من طيار مقاتل في الأسراب القتالية إلى أن أصبح أمراً للقوة الجوية، ليتقاعد بعد خدمة ٣٤ عاماً في يوليو ٢٠٠٠ .

شارك خلال خدمته في العديد من الأنشطة المميزة لتطوير القوة الجوية، وأبرزها التخطيط والإشراف وتنفيذ متحف تاريخ القوة الجوية ، إضافة إلى تنفيذ معرض القوة الجوية في أرض المعارض بمناسبة الاحتفال بمرور أربعين عاماً على إنشاء القوة الجوية في ديسمبر ١٩٩٣ .

لديه الكثير من المساهمات في نشر الثقافة العسكرية، فقد قام بتأليف ونشر ثلاثة كتب: القوة الجوية الأربعون عاماً الأولى (عام ١٩٩٣) ، أيام الأسر في العراق (عام) ١٩٩٣ ثم كتاب تاريخ الجيش الكويتي ١٩٤٩- ١٩٩٩ بمناسبة اليوبيل الذهبي لتأسيس الجيش الكويتي (نوفمبر ١٩٩٩) .

خلال خدمته تقلد المناصب التالية :

١. طيار مقاتل على الطائرات التالية : سرب الهنتر - سرب اللايتنغ - سرب السكاي هوك - سرب الميراج
٢. مسؤول تدريب طياري طائرة السكاي هوك في الولايات المتحدة الأمريكية بين ١٩٧٧ - ١٩٧٨
٣. مساعد أمر قاعدة أحمد الجابر الجوية ورئيس فرع العمليات فيها بين ١٩٧٨ - ١٩٨٢
٤. رئيس فرع العمليات في مديرية العمليات بقيادة القوة الجوية ١٩٨٢ - ١٩٨٨ .
٥. مدير العمليات بالقوة الجوية ١٩٩١ - ١٩٩٢
٦. مستشار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٩٨ - ٢٠٠٠



دراسة مختصرة مقدمة لمندى الكويت للشفافية السادس حول قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الامن والدفاع إعداد اللواء ركن طيار متقاعد صابر السويديان أكتوبر ٢٠١٢

المقدمة :

يعتبر الفساد ظاهرة دولية في مجالات كثيرة ومن ضمنها المؤسسات الدفاعية والأمنية ، ومن شأن وجود تلك الظاهرة في تلك المؤسسات تقويض قدراتها الأمنية والدفاعية والعملياتية لأنه يتسبب في تبذير الأموال ، وإنقاص القدرات العملياتية، والحصول على منظومات تسليح غير مناسبة، معطوبة أو متدنية الصلاحية . (مثل شراء طائرات عامودية معطوبة للعراق من بولندا عام ٢٠٠٤ - قضايا شركة أجليتي مع الحكومة الأمريكية). إنه من الضروري تقويم نقاط الضعف والقوة في برامج النزاهة في قطاع الأمن والدفاع لأنه اللجنة الرئيسية في بناء المؤسسات الأمنية والدفاعية، كما أن المؤسسة التشريعية الممثل بالبرلمان تلعب دورا مهما في الإشراف والتدقيق والمحاسبة لأعمال المؤسسات الدفاعية والأمنية لتفادي الانعطاف نحو الفساد في العقود العسكرية، وإضافة إلى ذلك يجب أن أبين أنّ هناك شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص لمكافحة عمليات الفساد في المؤسسات العسكرية والأمنية لإيجاد مناخ ملائم للنزاهة والمساءلة واحترام القانون.

المناقشة :

هناك قواعد وسلوك ومؤشرات دولية معروفة في مجال الدفاع والأمن ، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي(الناتو) واليابان وسنغافورة وسويسرا والدول الاسكندنافية، من أبرز الدول التي تلتزم باستخدام تلك المعايير والمؤشرات الدولية في مجال شراء المنظومات التسليحية مقارنة مع بعض الدول التي لا تلتزم بتاتا بتلك المعايير مثل روسيا ودول البلطيق والبرازيل والعراق وبنغلادش وباكستان وغالبية الدول الأفريقية ، وبالمقابل فالبرغم من كل تلك المعاهدات والاتفاقيات والمعايير التي تنظم السلوك الدولي في مجالي الأمن والدفاع إلا أن بعض تلك الدول التي يوجد لديها مؤشرات ومعايير لم تلتزم ببعض البنود التي تم التوقيع عليها في الاتفاقيات الدولية.

لقد أدت شبهات الفساد في العقود العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي إلى إظهار قانون مكافحة الفساد في المؤسسات الأمنية والدفاعية رقم ٢٠٠٧ ، كما أن حلف الناتو قام بتطوير عملية التقييم الذاتي للنزاهة للدول المشاركة في الحلف، قام في منتصف ستينيات القرن الماضي ضمن خطة بناء مؤسسات الدفاع والأمن في دول الحلف لتعزيز النزاهة بغية الحد من الفساد في العقود العسكرية.

لقد أدت العوامل التي ذكرت سابقا، ونتيجة لزيادة الوعي ضد الفساد والشفافية بأن يرى المجتمع الدولي أن الفساد يمثل عقبة أمام التنمية، ويتطلب وضع أعرف مقبولة دوليا فيما يتعلق بتحديد الفساد وتحجيمه ومن ثم تشجيع الحكومات للقيام بعملية تقييم ذاتي فيما يتعلق بالفساد وزيادة التعاون الدولي إلى خلق معايير ومؤشرات لقواعد السلوك في المجالين الأمني والعسكري كالتالي :

١. إيجاد دليل موحد يتضمن تعليمات وأوامر ثابتة مكتوبة، تبين التسلسل الطبيعي لاختيار المنظومات التسليحية.
٢. تحديد الطلبات للمنظومات التسليحية ضمن السياسة الدفاعية المقررة للدولة، والتي تكون مبنية على مصادر التهديد والمتغيرات المستمرة في النظام العالمي وطبيعة الحرب القادمة والاستراتيجية العسكرية للدولة ، والطبيعة الجغرافية للدولة .
٣. مشاركة المجالس التشريعية المنتخبة ديمقراطياً في دراسة وتقييم العروض التسليحية التي تعرض عليها من الجهات الأمنية والعسكرية للتأكد من عدم وجود شبهات فساد قبل إقرار الميزانيات المطلوبة لها .
٤. نشر محاضر اختيار اللجان الفنية للمنظومات التسليحية في حالة عدم وجود خطر على الأمن الوطني لإطلاع الجمهور ومنظمات المجتمع المدني عليها لتأكيد منظور الشفافية وتفاديا لاحتمالات الفساد .
٥. التأكيد على اختيار لجان فنية متخصصة وبخبرات فنية وعملياتية، لتقييم واختيار المنظومات التسليحية .
٦. تشجيع الوعي الثقافي لتنفيذ قواعد النزاهة وآليات المراقبة عبر التدريب ووسائل الإعلام وإنشاء جهات متخصصة في مكافحة الفساد .

وبما أننا نتحدث عن معايير ومؤشرات الأمن والدفاع في العالم، دعونا نرجع على الآلية المستخدمة في الكويت ضمن سياق تاريخي خلال ال (٦٦) عاما الماضية الممتدة من عام ١٩٤٦ وحتى ٢٠١٢ .
 في عام ١٩٤٦ وهو عام تصدير النفط عندما بدأت مدينة الكويت الشابة تعي الهاجس الأمني بشقيه الداخلي والخارجي بدأ الاهتمام بالتسليح كدرع لحماية هذا البلد الصغير من الأطماع الخارجية (ارتبطت غالبية مشاريع التسليح في الكويت بالمشاكل التي حدثت مع العراق : أزمة عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١ - أزمة الصامته عام ١٩٧٣- الحرب العراقية الإيرانية بين الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٨ - الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ - أزمة أكتوبر ١٩٩٤) ،

في المرحلة الأولى التي استمرت لمدة (١٥) عاما في الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦١، كانت عمليات شراء المنظومات التسليحية تتم عبر المستشارين البريطانيين من بريطانيا مباشرة بدون وجود آلية للتقييم أو الاختيار والمفاضلة، بحكم كون الكويت تحت الحماية البريطانية وكان معظم الأسلحة حينها بريطاني المنشأ .
 في المرحلة الثانية التي بدأت بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١ وحتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ استمرت الآلية كما كانت في السابق ولكن بدأت الحكومة باستخدام نظام جديد للتسليح عندما بدأ التتويج في مصادر السلاح بعد أزمة الصامته عام ١٩٧٣، وذلك بشراء المنظومات التسليحية من أمريكا وفرنسا وروسيا ويوغسلافيا ، وبريطانيا ، حيث أدخل نظام حالات المبيعات الأمريكية وهو تكليف الحكومة الأمريكية بأن تكون وكيل الحكومة الكويتية مع مصانع التسليح بعد أن يختار الجانب الكويتي نوع السلاح (يمتاز هذا النظام بقيام الحكومة الأمريكية بالتعاقد ومناقشة العقود مع المصانع حسب الأسعار التي تقدم لشراء المعدات العسكرية الأمريكية للجيش الأمريكي، وتقديم مشورة بأنسب وسائل التدريب والاستخدام العملي وتصميم أفضل وسائل التدريب وضمان استمرارية قطع الغيار، وذلك بأخذ نسبة عمولة للحكومة الأمريكية لا تتجاوز ٢,٥ ٪ من العقد) ، وخلال هذه الفترة لم يكن هناك رقابة مسبقة من الجانب التشريعي على اختيار نوع السلاح أو إقرار الميزانيات التسليحية (المرفق رقم ٢ يبين الآلية المستخدمة لشراء المنظومات التسليحية قبل الغزو العراقي للكويت وتدخل مجلس الأمة وديوان المحاسبة) .

في المرحلة الثالثة للتسليح والتي بدأت بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، بدأت الرقابة التشريعية من مجلس الأمة ورقابة ديوان المحاسبة وموافقة الفتوى والتشريع، تدخل ضمن الآلية التسليحية (المرفق رقم ١) .

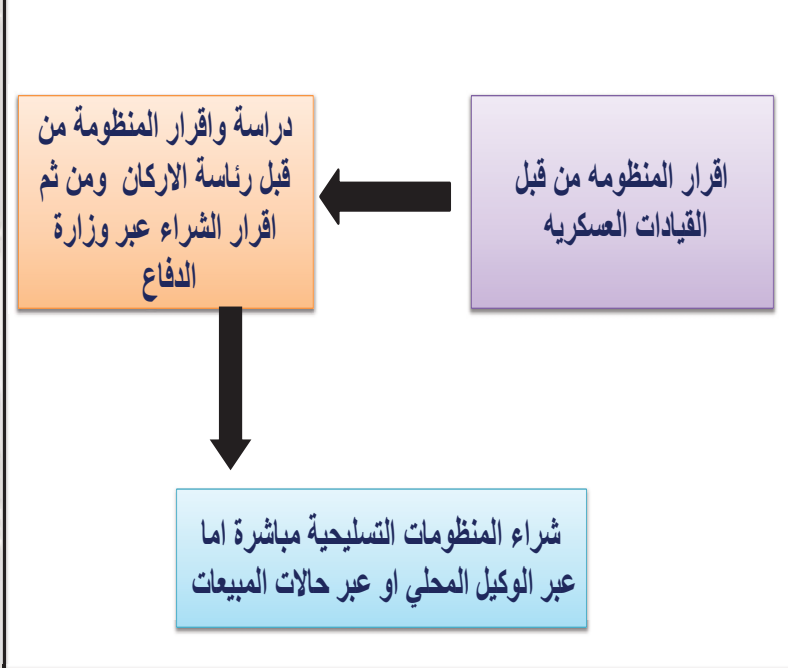
المرفق رقم : ١ يبين الخطوات التنفيذية للطلبات العسكرية من الأسفل إلى الأعلى على حالات المبيعات الحكومية أو الشراء التجاري المباشر بعد تدخل مجلس الأمة وديوان المحاسبة .





المرفق رقم ٢ : الآلية المستخدمة للعقود العسكرية قبل الغزو العراقي للكويت وقبل تدخل مجلس الأمة وديوان المحاسبة .

الآلية المستخدمة للشراء قبل الغزو العراقي للكويت وقبل تدخل مجلس الامه وديوان المحاسبة



السيدة ليا واورو - منظمة الشفافية الدولية مسئولة برنامج الشفافية في الأمن والدفاع



السيرة الذاتية

انضمت إلى المنظمة باعتبارها المسؤولة عن المشروع في نوفمبر ٢٠١٠ وتعمل حالياً على الربط بين برنامج الشفافية في الأمن والدفاع و الأفرع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية وبين منظمات المجتمع المدني المحلية . وهي أيضاً واحدة من فريق عمل مؤشر قياس النزاهة في حكومات الدفاع والأمن في جميع أنحاء العالم . وعملت سابقاً على شفافية ميزانية الدفاع والموقع الإلكتروني لبرنامج الشفافية في الأمن والدفاع لمنظمة الشفافية الدولية .

تحمل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والعربية من جامعة (سانت أندروز). قبل انضمامها إلى برنامج الشفافية في الأمن والدفاع لمنظمة الشفافية الدولية ، عملت مع وسائل الإعلام الأمريكية الجوية، وتطوعت مع وكالة الأمم المتحدة للإغاثة UNRWA ومشروع الطالب العراقي في سوريا .



الفساد في الدفاع منتدى الكويت السادس للشفافية الشفافية في الأمن والدفاع



لياه واورو

٢ أكتوبر ٢٠١٢

الشفافية الدولية في المملكة المتحدة: برنامج الدفاع والأمن

www.ti-defence.org

الاستقامة في قضايا الأمن والدفاع

يؤكد مسؤولو الدفاع على أن الفساد:

- مضيعة للموارد النادرة
- يلحق الضرر بالكفاءة التشغيلية
- يخفض من ثقة العامة

يشير الفساد مسألة إستراتيجية لقوات الدفاع
والأمن.

خطورة عالية:

• عقود ضخمة

• سرية مرتفعة

• مخاطر فساد خاصة: عمليات حفظ السلام وبيئات
النزاع.



Photo attribution: Joint Chiefs of Staff Flickr

لقد وجدت مؤسسات الدفاع والأمن
لحماية البلد ومواطنيه. وحين يضعها
الفساد، يتعذر عليها تنفيذ مهامها هذه.

مقاربة البرنامج الدولي للدفاع والأمن الخاص بمنظمة الشفافية الدولية

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

في الداخل:

تسهيل نقاش القيادة
إعادة صياغة المشكلة
التحليل/التدريب على خطة العمل

في الخارج:

الأبحاث
القياس والتحليل
الإشراف الخارجي
العمل مع الناتو، الأمم المتحدة

قوات الدفاع والأمن الوطني

صناعة الدفاع

المجتمع المدني

التعاون المباشر
المؤشر
إنشاء منتدى عالمي لمعايير الالتزام
الأبحاث والإبلاغ عن الجوانب عالية الخطورة

بناء الثقة التي يمكن للدفاع والأمن التعامل معها
التعاون في الأبحاث
الخبرة

إعادة صياغة معنى الفساد في الدفاع

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

السياسي	الشخصي	التوريد
سياسة الأمن والدفاع	سلوك القيادة	المواصفات/المتطلبات الفنية
مفوضية الدفاع	جدول الرواتب، الترقية، التعيينات، المكافآت	الاستعانة بمصادر وحيدة
الرابط بين الدفاع والأصول القومية	التجنيد الإلزامي	الوكلاء/الوسطاء
الجريمة المنظمة	سلسلة الرواتب	المقاولين المتأمرين
مراقبة خدمات الاستخبارات	القيم & المعايير	باقات التمويل
ضوابط التصدير	الرشاوى الصغيرة	المقاصة
التمويل	العصبات	منح العقد، التسليم
التصرف بالأصول	التفاوض عن الفساد في البلد	المقاولين من الباطن
الميزانيات الخاصة	الفساد ضمن المهمة	نقود البيع
الأعمال المملوكة للجيش	العقود	
المؤسسات الخاصة غير القانونية	شركات الأمن الخاصة	



مؤشر مكافحة الفساد لدى مؤسسات الدفاع في الحكومة

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

ما هو؟

- مؤشر عالمي لقياس مستويات خطر الفساد في مؤسسات الأمن والدفاع القومي حول العالم.
- وسيلة لمراقبة نجاح آليات مكافحة الفساد مع مرور الوقت
- المقارنة بين الدول
- مجال واسع من الموائيق القومية وخبراء المجتمع المدني وخبراء قطاع الدفاع والأمن والحكومات ذاتها.
- بالاستناد إلى استبيان يضم ٧٦ سؤال.

النتائج:

- بطاقة انترنت تحمل نتيجة كل بلد
- نتائج الاستقامة في كل خطر فساد
- الملخص الخاص لكل بلد بنقاط القوة والضعف والتوصيات الأساسية



أمثلة عن الأسئلة: مؤشر مكافحة الفساد في مؤسسات الدفاع لدى الحكومة

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

سؤال مثالي:

هل وقع البلد على أية وثيقة دولية لمكافحة الفساد، مثل، على سبيل المثال لا الحصر أو الضرورة، ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟
الأدلة التوجيحية للإجابة:
٤. لقد وقع البلد على كافة الوثائق ذات الصلة مع تصديقها رسمياً ووجود دليل على الالتزام بها.
٣. لقد وقع البلد على كافة الوثائق ذات الصلة، إلا أن أدلة الالتزام محدودة (مثل: نتائج جزئية في الالتزام بالأقسام المحددة من الاتفاقيات).
٢. تم توقيع الوثائق والتصديق عليها، ولكن تغيب أية أدلة عن الالتزام.
١. وقع البلد على الاتفاقية إلا أنه لم يتم تصديق جميع الوثائق ذات الصلة.
٠. لم يوقع البلد على أية وثيقة.

مؤشر النزاهة لدى مؤسسات الدفاع في الحكومة: بطاقة نتائج الأسئلة	
رقم السؤال:	المصدر والفرع:
النتيجة المتوقعة:	
النتيجة ٥	
النتيجة ٤	
النتيجة ٣	
النتيجة ٢	
النتيجة ١	
النتيجة ٠	
لا يوجد	
مصدر النتيجة:	
ملاحظات المتبع للنظر الأول:	ملاحظات المتبع للنظر الثاني:
ملاحظات المتبع من الحكومة:	
ملاحظات الاتفاقيات الرقمية للتقارير الدولية:	نتيجة النهائية المعتمدة:

البلدان: مؤشر مكافحة الفساد لدى مؤسسات الدفاع في الحكومة

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

آسيا والمحيط الهادي: الصين، كوريا الجنوبية، سنغافورة، الهند، تايلاند، باكستان، أستراليا، سبريلانكا، اندونيسية، اليابان، ماليزيا، الفلبين، بنغلادش، تايوان، نيبال، أفغانستان.
أوروبا/آسيا الوسطى: إيطاليا، اليونان، المملكة المتحدة، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، النرويج، النمسا، جمهورية التشيك، السويد، قبرص، تركيا، روسيا، بيلاروسيا، بولندا، بلغارية، جورجيا، أوكرانيا، كازاخستان، صربيا، هنغاريا، أوزباكستان، كرواتيا، لاتفيا، بوسنة، سلوفاكيا، إسرائيل.
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إيران، المملكة العربية السعودية، الأردن، سوريا، مصر، لبنان، ليبيا، العراق، المغرب، الجزائر، البحرين، قطر، اليمن، الكويت، تونس، الإمارات العربية المتحدة، عمان، السلطة الوطنية الفلسطينية.

أفريقيا جنوب الصحراء: أنجولا، أفريقيا الجنوبية، إريتريا، أثيوبيا، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، أوغندا، كينيا، رواندا، تنزانيا، كوت دافوري، غانا، صومال، كامبيون، الأمريكيتين: كولومبيا، البرازيل، شيلي، فنزويلا، أرجنتين، مكسيكو، الولايات المتحدة الأمريكية.

ما هي الخطوة التالية:

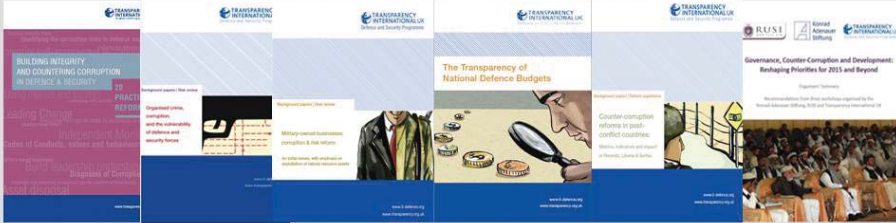
TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

1. استخدام تقييم المؤشر كنقطة انطلاق. تحليل إضافي للجوانب الأساسية من قبل وزارة الدفاع/وزارة الاستخبارات.
2. تطوير خطة عمل لمكافحة الفساد.
3. قد تتضمن عملية الإصلاح تنفيذ مبدأ جديد وتدريب وتعليم القادة ومواثيق نزاهة خاصة بالدفاع.
4. إنشاء فريق صغير خاص لهذا الغرض في وزارة الدفاع/وزارة الاستخبارات.



ما الذي يمكن فعله؟ الأبحاث

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme



البحث المنفذ عام ٢٠١٢

- الأعمال المملوكة للجيش
- مراجعة أدبيات إصلاح الشرطة
- التوعيزات: ممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بالفساد
- النظر في الفساد لدى الدفاع
- الفساد والنزاع
- التدقيق الداخلي وفساد الأمن.

- تدبير الدفاع من مصدر واحد
- عقود النفقات
- تحليل نتائج مؤشر الحكومة
- تحليل نتائج مؤشر الشركة.

بالإضافة إلى قائمة من المواضيع البحثية المحتملة.

9

مدونة قواعد السلوك

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

- صنع القرار وفق المعايير الأخلاقية وتبسيط الأنظمة.
- إطار العمل القانوني المدعوم بدليل توجيه أخلاقي.
- تفاصيل السلطات والإجراءات الواجب إتباعها.

أبحاث DSP للشفافية الدولية:

أفضل المنفذين: المملكة المتحدة، أستراليا، شيلي، الولايات المتحدة، ألمانيا والنرويج.

وهي بمعظمها أنظمة تعتمد في مبادئها على الالتزام، وتعتبر الأنظمة المعتمدة على الأخلاق والمدعومة بقواعد صارمة أفضل منها.



TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme



الرشوة: لوحظت بشكل عالمي على أنها خارجة عن القانون، ولكن طورتها معظم الأنظمة على نحو رديء الهدايا والضيافة: تمت مواجهتها بشكل واسع تضارب المصالح: تطورت على نحو رديء. التوظيف لمسؤول حكومي سابق: رديء التدريب: رديء بمعظمه أو رديء جداً.

الشكر و المناقشة

الأسئلة و التعليقات؟

INTERNATIONAL DEFENCE & SECURITY PROGRAMME

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK

HOME ABOUT US OUR WORK FOCUS AREAS TOOLS & RESOURCES PUBLICATIONS FAQ MEDIA ROOM RECRUITMENT

THE ROADMAP TO A NEW BEGINNING

Peace agreements offer the possibility for a new beginning. They allow the international community and national governments the opportunity to strengthen governance and embed some anti-corruption reforms which, in turn, will help build durable state institutions. We have developed a mapping of conflict corruption risks which helps to show how corruption feeds into conflict and contributes a vicious cycle that can be hard to break. It is the "settlement" phase that can and should act as the driver for change.

HIGHLIGHTS

BY MINISTER ALAN DUNCAN CALLS FOR STRONG ANTI-CORRUPTION IN A ROBUST ATT
The UK's Minister for International Development, the Rt Hon Alan Duncan, insists that a robust United Nations Arms Trade Treaty (ATT) needs to include strong anti-corruption provisions and personally pledges to work hard towards this goal in the run-up to the final negotiations in July.

DEFENCE CORRUPTION MAP

DEFENCE CORRUPTION AROUND THE WORLD
[VIEW THE INTERACTIVE MAP!](#)

RECRUITMENT: WE ARE CALLING FOR EXPERTS TO WORK ON OUR DEFENCE AGAINST CORRUPTION INDEX
Our team is calling for Country Assessors and Peer Reviewers to work in our Defence Against Corruption Index. Please check the role description for further information.

EVENTS

www.ti-defence.org



السيد أرنولد لوتهولد
مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
جنيف - سويسرا



السيرة الذاتية

انضم أرنولد لوتهولد لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF في عام ٢٠٠٢ رئيساً لبرنامج مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، لإدارة قطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو حالياً المدير المساعد لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

عمل سابقاً في إدارة الاتحاد السويسري للعدالة في بيرن وممثلاً للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وفي مناصب مختلفة في الشرق الأوسط وفي جنيف (١٩٨٥-٢٠٠٣):

- مندوب الأراضي المحتلة لإسرائيل في الشرق-القدس والضفة الغربية (١٩٨٧-١٩٨٥)
 - نائب رئيس البعثة في العراق (١٩٨٧-١٩٨٩)
 - المدير الإقليمي لشبه الجزيرة العربية ومقرها في الرياض (١٩٩٠-١٩٩٣) والكويت (١٩٩٣-١٩٩٦).
- في وقت لاحق وفي مقر اللجنة الدولية في جنيف، تولى منصب نائب رئيس ورئيس بالإنابة لشعبة المنظمات الدولية في جنيف (١٩٩٧-٢٠٠٣).

قام السيد لوتهولد بالعديد من عمليات التفاوض وعمليات إنسانية في بعض الصراعات الكبرى في الشرق الأوسط وكان ممثل اللجنة الدولية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية ومختلف المنظمات البرلمانية الدولية.

درس أرنولد لوتهولد اللغويات والفلسفة في جامعتي فريبورغ و جنيف (الماجستير). وهو حاصل أيضاً على درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية.



DCAF

un centre pour la sécurité,
le développement et
l'état de droit

الشفافية في الدفاع والأمن: المبادئ والمؤشرات

آرنولد ليتهود
١ أكتوبر ٢٠١٢

التصدعات في النظام الأمني التقليدي:



العيوب في:

- المصادر
- تقديم الخدمة
- الحرية والموارد البشرية
- الاستقامة
- الشفافية والمساءلة

الشفافية (والمساءلة)

- المساءلة تجاه السياسة – المساءلة المالية
- المحلية – الشفافية الدولية



التطورات الأخيرة على صعيد الشفافية

- ١٩٩٣ المجلس الأوروبي: معايير كوبنهاجن
- ١٩٩٤: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: مدونة قواعد السلوك
- ١٩٩٩: الناتو: وثيقة فيينا (وف.٩٩)
- ١٩٩٩: مبادرة الاتحاد الأوروبي: ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا
- ٢٠٠١: مبادرة الشفافية الخاصة بالميزانية (بلغارية/المملكة المتحدة)
- ٢٠٠١: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: قواعد أخلاق الشرطة
- ٢٠٠٨: مونترو: القواعد والممارسات الجيدة المتعلقة بالشركات الأمنية الخاصة
- ٢٠١١: الأمم المتحدة: الممارسات الجيدة للإشراف على الاستخبارات





منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – قواعد السلوك: الفصل ٧

الدول الأعضاء

- ' اعتبار المراقبة السياسية الديمقراطية للقوات الأمنية الداخلية والبرلمانية والعسكرية وكذلك الخدمات الاستخباراتية والشرطة بصفتها جزء لا يتجزأ من الاستقرار والأمن' (مادة ٢٠)
- ' .. تطبيق مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة إلى العامة ' (مادة ٢٢)



لماذا الشفافية؟

الأجندة المحلية

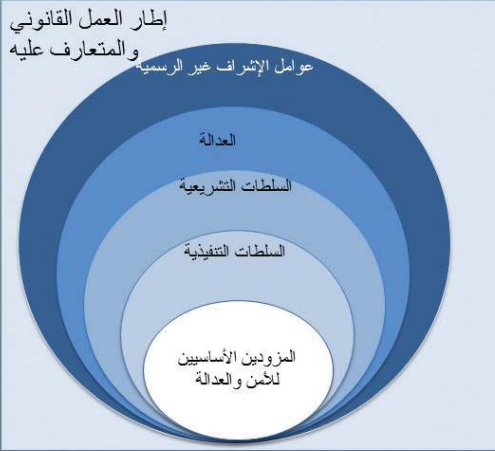
- الديمقراطية
- الحوكمة الجيدة
- السلام والاستقرار من خلال التطور المؤسسي

الأجندة الدولية

- معايير بناء الثقة والأمن
- الأمن من خلال التعاون



القطاع الأمني



- المجتمع المدني والإعلام
- المحاكم
- البرلمان ولجانه الإشرافية المتخصصة
- وزارات الدفاع والداخلية والعدالة والمالية وغيرها.
- القوات المسلحة وقوات الشرطة والأمن الداخلي والشركات الأمنية الخاصة والقوات الأمنية الشبه عسكرية وغيرها.



مجالات الإشراف للشفافية الخاصة بالشرطة

المؤشرات

إطار العمل القانوني	<ul style="list-style-type: none"> - الدستور - المهام والالتزامات والمؤسسات - الإشراف المحدد بموجب القانون
صياغة السياسة	<ul style="list-style-type: none"> - من المسؤول عن صياغة السياسة؟ - سياسة الأمن القومي - الخطط طويلة ومتوسطة الأجل - الخطط السنوية والنصف سنوية
التجهيز المؤسساتي	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات المدنية - آلية الإشراف - السلطة/ القدرة/ الموارد
المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> - التقارير المنتظمة - الإحصائيات



المؤشرات	الشفافية المالية
الدفاع، تنفيذ القوانين، إدارة الحدود/الجمارك، الاستخبارات، الحماية المدنية، التصحيح (إدارة السجون)، الإدارة الإستراتيجية	نطاق الميزانية الأمنية
<ul style="list-style-type: none"> - النفقات السنوية والعلامات المرجعية - مستوى الإنفاق / الناتج الكلي المحلي - العلامات المرجعية الأجنبية - الروابط مع الأولويات الوطنية 	صياغة الميزانية
- السلطة البرلمانية/ القدرة على تنفيذ الميزانية	اعتماد الميزانية
<ul style="list-style-type: none"> - التوريد - طلبات الميزانية التكميلية المعتمدة من قبل البرلمان 	تنفيذ الميزانية

النظر في شفافية السياسة

<ul style="list-style-type: none"> - الدستور - المهام والالتزامات والمسؤوليات - الإشراف المحدد بموجب القانون 	إطار العمل القانوني
<ul style="list-style-type: none"> - من المسؤول عن صياغة السياسة؟ - سياسة الأمن القومي - الخطط طويلة ومتوسطة الأجل - الخطط السنوية والنصف سنوية 	صياغة السياسة
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات المدنية - آلية الإشراف - السلطة/ القدرة/ الموارد 	التجهيز المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> - التقارير المنتظمة - الإحصائيات 	الوصول إلى المعلومات

تحليل الميزانية لمدة ٣ سنوات



عوامل الشفافية والأمن الخاص

وثيقة مونتريو

الدول

- تحديد الخدمات التي يمكن/يتعذر الاستعانة بمصادر خارجية لتقديمها
- ضمان الشفافية والإشراف في اختيار الشركات وأنظمة التعاقد والعقود ومتطلبات الأداء.
- تطبيق المسؤولية الفردية الجنائية ومسؤولية الشركات والسلطة القضائية الجنائية.





تشريع القطاع الأمني في تونس

- قائمة تتضمن ١٧٠٠ نص
- قاعدة البيانات القانونية على الشبكة
(www.legislation-securite.tn)



13



إعادة النظر في العلاقات العسكرية المدنية في سياق ديمقراطي في تونس



يناقش مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة مع
وزارة الدفاع التونسي الأجددة من أجل التغيير

تونس، ١٣-١٤ يونيو ٢٠١٢

14



إصلاح الخدمات الاستخباراتية

- فحص المسؤولين
- إعادة هيكلة الخدمة
- وضع مسودة قانون الاستخبارات
- تطوير إمكانية الإشراف على الاستخبارات



15



المزيد حول مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة

<http://www.dcaf.ch>

16





اللواء سابح مجبل معيوف
قائد الشؤون المالية والتجهيز، الحرس الوطني الكويتي



السيرة الذاتية

- مدة الخدمة بالحرس الوطني ٢٦ سنة.

المؤهل العلمي :

بكالوريوس محاسبة.

- حصل على عدة دورات عسكرية وكذلك دورات تخصصية.
- عضو في المجلس الأعلى للحرس الوطني.
- عضو اللجنة الرباعية المشتركة للجهات العسكرية والإطفاء في الدولة التابعة لمجلس الوزراء.
- عضو لجنة توحيد الأنظمة والقوانين للجهات العسكرية والإطفاء التابعة لمجلس الدفاع الأعلى.
- قدم العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية والمنفعة في الحرس الوطني.

شارك في كثير من الأعمال التطويرية في الحرس الوطني وكذلك اللجان ومن أهمها:

- (١) رئيس لجنة التجهيزات.
- (٢) رئيس لجنة المشتريات.
- (٣) رئيس لجنة إعداد مشروع الميزانية.
- (٤) رئيس لجنة إعداد الحساب الختامي للحرس الوطني.



دولة الكويت
الحرس الوطني الكويتي
Kuwait National Guard



إيجاز الحرس الوطني بشأن ما تم تنفيذه لمبدأ الشفافية



الشفافية الدولية

منظمة الشفافية الدولية يُرمز لها اختصاراً TI (Transparency International) وهي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكراتارية دولية في برلين، بالمانيا. تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية. وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكل ديمقراطي متكامل. وتقول المنظمة عن نفسها: الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد

في أعقاب الأزمة المالية، قد زادت من التحديات التي تهدد سبل معيشة السكان في جميع أنحاء العالم في حين الأمل في مزيد من العدالة الاجتماعية قد تلاشى: الجهود المبذولة للحد من الفقر والوفاء بالوعود من أجل التنمية المستدامة، والأمن البشري، والحد من الاتجار غير المشروع والمناخ السيطرة لم تسفر حتى الآن عن تغيير إيجابي. في جميع أنحاء العالم، عرض عناوين استمرار الإفلات من العقاب وارتفاع الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة في أغلبية دول العالم .



نبذة عن الحرس الوطني



- ▶ كون الحرس الوطني جهة حكومية مستقلة ذات طابع عسكري وامني بموجب قانون انشاء الحرس الوطني رقم (2) لسنة 1967 والذي اوكل اليه معاونة القوات المسلحة وهيئات الامن العام واية مهام اخرى تعهد اليه بناء على توصيات مجلس الدفاع الاعلى .
- ▶ وتبين من قانون الانشاء ان المحافظة على امن وسلامة البلاد هي المهمة الرئيسية تعاوننا مع الجهات الاخرى .
- ▶ ويرنس الحرس الوطني سمو الشيخ سالم العلي ومعالي نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد ووكيل الحرس الوطني .
- ▶ ويعمل الحرس الوطني بميزانية حكومية مستقلة (غير ربحية بطبيعة الحال) ويتبع القوانين والقرارات والتعاميم المالية فى تنفيذ الميزانية ويخضع للجهات الرقابية فى الدولة وكذلك كافة الاجراءات والمواقفات قبل البدء بالاعمال المالية من الجهات المختصة .

أولاً:- مفهوم الشفافية حسب رؤية الحرس الوطني .

- ▶ مبدأ الشفافية من الأدوات الهامة فى حكومة الأداء للجهات العسكرية , وهى مطلوبة من العسكريين المسؤولين فى تقديم تقرير عن الأداء وكذلك الجهات العسكرية والأمنية فى تقديم الصورة الواضحة الكاملة والحقيقة للعسكريين وحقوقهم وواجباتهم واداء جهاتهم للشعور والاطمئنان الامني لكافة المجتمع, فهو مبدأ عام يشمل كل المستويات, وله تأثير فعال على البنية الخاصة بالحرس الوطني وباقي الجهات العسكرية والمجتمع المدني .
- ▶ ويقصد بالشفافية " مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالحرس الوطني ممكنة ومتاحة وأكثر دقة ووضوح من خلال اعداد كافة البيانات والتحليل والدراسات المالية للقيادة لإصدار القرارات المالية والإدارية والعسكرية والفنية .



▶ المسئول عن **الشفافية** والرقابة عليها في الحرس الوطني هي القيادة العليا من خلال تكليفات وقرارات ومتابعة وتعليمات وأوامر منظمة لذلك ، وتتمثل بالصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تقدّم عن الحرس الوطني والتي هي كذلك من تعاليم ديننا الحنيف .

▶ والمسائلة لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات عسكرية، وقرارات وعقوبات حاسمة لمن يخلّ بها ، حسب قانون عقوبات منظم بالحرس الوطني ووفقا للجزاء حسب الخطأ أو الجريمة (محاسبة المسئولية) .



ثانياً :-
المتطلبات الأساسية
للشفافية المطبقة

1 ▶ . تم إصدار قرارات وضوابط لاستحقاق المميزات النقدية مثل البدل نقدي والأعمال الممتازة والاختراعات والبحوث والتفوق العلمي والعملية لجميع منتسبين الحرس الوطني .

2 ▶ . نظام ثابت لحقوق العسكريين المادية من خلال نظام ثابت للترقيات والعلاوات والبدلات والرواتب (نظام الخدمة) .

3 ▶ . الاعلان للمناقصات والممارسات عن طريق الجريدة الرسمية (كويت اليوم) وكذلك عن طريق الانترنت ووضع الطلبات والاحتياجات المطلوبة على شبكة الانترنت وذلك للشفافية ومبدأ العدالة لكافة الشركات والمؤسسات.

4 . الاعلان عن شروط واضحة لطلبات التعيين للضباط والعسكريين والفنيين وفق نظم تقييم عملية وإجراء القرعة بحضور الجميع في حالة تساوى التقييم .

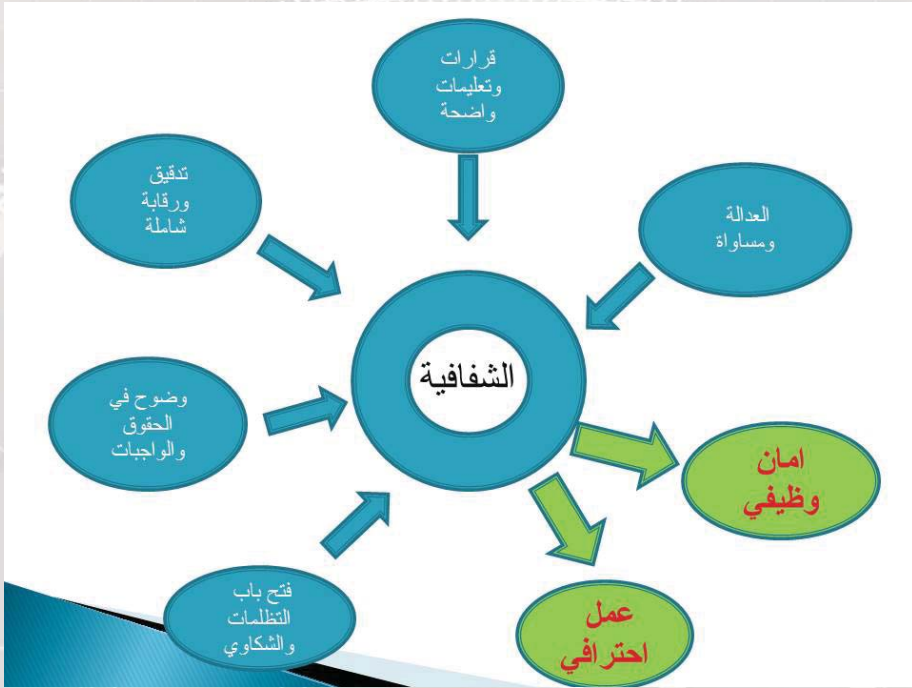
5 . إتباع كافة إجراءات الدولة المالية والإدارية بدقة وتوقيتات محددة ضمن دوره مستنديه واضحة ومدونة وموصفة وظيفيا للجميع .
6 . تحديد المهام والواجبات بوضوح وتحديد المسؤولية القانونية .

7 . نظام رقابي داخلي محكم متمثل بالتدقيق الذي يتبع قائد الشؤون المالية والتجهيز لحسن سير الدورة المستنديه والأداء كذلك التفتيش الذي يتبع وكيل الحرس الوطني للرقابة على كافة الوحدات العسكرية والمالية والفنية .



ثالثاً:- طرق دعم وتحسين الشفافية .

- 1 ▶ . زيادة الوعي بين العسكريين من خلال المحاضرات والندوات ومجلة الحرس الوطني والبروشورات واللوحات التعريفية .
- 2 ▶ . الوعي الاسلامي من خلال التوجيه المعنوي من خلال الكتيبات والخطب الدينية .
- 3 ▶ . الرقابة على العسكريين من خلال التفتيش والأمن العسكري من خلال سلوكياتهم وأخلاقياتهم .





SW 75111



الجلسة الثانية

الشفافية في العمليات العسكرية

المتحدثون :

- العميد ركن شهاب الشمري
- الأدميرال / هيو إدليستون
- السيد محمد علي الفارسي
- السيد د. ظافر محمد العجمي
- الشيخ/يوسف عبدالله صباح الناصر المبارك الصباح
- مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش وزارة الداخلية (متقاعد من البحرية البريطانية)
- كبير المستشارين في برنامج الشفافية في الأمن والدفاع منظمة الشفافية الدولية
- مستشار شؤون التخطيط الأمني، مجلس الوزراء
- عقيد ركن طيران متقاعد، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج
- مقدم ركن سابق - رئيس شركة الصناعة والتكنولوجيا



SW 75111

العميد ركن شهاب الشمري
مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش، وزارة الداخلية



السيرة الذاتية

- خريج كلية الشرطة برتبة ملازم ثاني عام ١٩٧٦.
- ضابط تحقيق محافظة حولي عام ١٩٧٦.
- مساعد مدير إدارة دوريات النجدة بالجھراء ١٩٩٧.
- مساعد مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش عام ٢٠٠٨.
- مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش عام ٢٠٠٩.

المؤهلات العلمية :

- دبلوم علوم الشرطة عام ١٩٧٦ الكويت.
- ماجستير علوم عسكرية عام ٢٠٠٠ الكويت.

الدراسات العملية

- دورة في دراسة ومقارنة الأسلحة النارية وآثار الآلات - أمريكا ١٩٧٨
- دورة مشغل أول متفجرات - الكويت ١٩٨١
- دورة في التخلص من المتفجرات - إيرلندا الشمالية ١٩٨٢
- دورة في مسرح الجريمة ومقارنة الأسلحة وآثار الآلات - كندا جامعة كونكورديا ١٩٨٣-١٩٨٤

الندوات والمؤتمرات

- مؤتمر الشرطة الدولية - باريس ١٩٨٥
- مؤتمر بالمعهد العربي للدراسات الأمنية - المملكة العربية السعودية
- عضو دائم في منظمة خبراء الأسلحة النارية وآثار الآلات - الولايات المتحدة الأمريكية AFTE منذ عام ١٩٨٤



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأخوة الأفاضل رئيس وأعضاء جمعية الشفافية الكويتية على الجهود الكبيرة والمتواصلة التي يقومون بها.
كما أتقدم لرئيس وأعضاء اللجنة العليا المنظمة لمنتدى الكويت للشفافية السادس على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في أعمال المنتدى.

تقديم

يعتبر «الأمن» من أهم دعائم وأسس الاستقرار والرخاء في أي بلد من بلدان العالم ويأتي في الدرجة الأولى من الأهمية على سواه من الجوانب الأخرى والتي لها نفس الدرجة من الأهمية. ولتحقيق الأمن فإن ذلك يستلزم وجود أجهزة أمنية على كفاءة عالية بحيث تستطيع إحلال النظام وفرض سيادة القانون بين الجميع وذلك لتحقيق استقرار اجتماعي واقتصادي في المجتمع يعود عليه بالرفعة والرخاء والازدهار.

إن تكريس مبدأ الشفافية في الجوانب الأمنية أمر مهم لأن الأمن أمر يهم الجميع وهو مطلب لنا جميعاً ولكن قبل أن نتكلم عن الشفافية يجب مراعاة خصوصية الجانب الأمني حتى لا تتعارض هذه الشفافية مع الجوانب الأمنية الأخرى والتي تعتمد على الأسرار والتكتم الشديد، وهذا لا يعني الرفض لمبدأ الشفافية بمعناه الشامل ولكن الضرورات الأمنية والأحداث تفرض نفسها على الموقف ولو بصورة مؤقتة لمراعاة المصلحة العامة وهذا يتطلب منا تحديد مفهوم شامل للشفافية المطلوبة في أجهزة الأمن.

إن وجود علاقة ثقة متبادلة بين القائمين على الأمن وبين المواطنين تحتاج إلى تدعيم وتجديد بصورة مستمرة لذلك يجب أن يكون هناك «وضوح تام» في تلك العلاقة والا تزعزت هذه الثقة، لذلك يجب ترك مساحة كافية لهذا الوضوح مع الناس لتحقيق الأهداف المنشودة التي يتطلع إليها الجميع.

-2-



الإدارة العامة للرقابة والتمثيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم:-----

التاريخ:-----

ان تطبيق مفهوم الشفافية في المجال الأمني لا يعني أيضاً أنها (شفافية مطلقة) وتامة فذلك له آثاره المدمرة على الجوانب الأمنية ولكنها (شفافية محدوده) وفقاً لما تسمح به أمور الجوانب الأمنية من إفصاحات وإيضاحات، أن كشف التكتم عن الغموض وإزاحة السرية عن هذه المعلومات لا تعني أيضاً على أن الشفافية تقوم بانتهاك الخصوصية أو الكشف عن الأسرار الخاصة أو العامة لأن هذا الأمر له تبعاته الخطيرة أمنياً واجتماعياً واقتصادياً ، فضلاً على أن ذلك يتعارض مع أحكام القانون العام ونحن كجهة تنفيذية أولى بالتقيد بأحكام القانون حتى يحترمه الآخرون، كما أن تطبيق مفهوم الشفافية بشكل كامل وتام له تأثير مباشر على سلامة وأمن المواطنين أنفسهم لأن أسرارهم يجب أن تبقى في طي الكتمان حتى لا يتم استغلالها للاضرار بهم أو الأضرار بأمن البلاد.

الشفافية ماذا تعني؟

الشفافية وفقاً للمنظور العام تعني «الوضوح التام - الصراحة - المصادقية - الانفتاح - العدالة - المساواة - تكافؤ الفرص - المحاسبة - مكافحة الفساد - صفاء النية - نقاء السرية - كشف السرية - نبذ التكتم والغموض - النزاهة - الأمانة - الإصلاح - التجرد عن نزعة الشر - التجرد عن النزعة العاطفية عند إقرار الحقوق - حب الخير» وكل هذه المعاني والصفات الأخلاقية الحميدة تؤدي إلى المعنى الأشمل لكلمة الشفافية وقد يكون أحد المصطلحات معبراً عنها أكثر من غيره طبقاً للمعطيات والمتغيرات السابقة واللاحقة.

نبذة تاريخية عن وزارة الداخلية واهتمامها في نشر ثقافة ومفهوم الشفافية

أن وزارة الداخلية من موقعها تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في نشر ثقافة الشفافية في التعامل مع القضايا الأمنية والاجتماعية لأنها هي المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وهي قلعة الأسرار المحصنة وأيضاً هي المتهمه الأولى أكثر من غيرها بالتعمد لإخفاء وحجب المعلومات والبيانات ولأن طبيعة عملها تكتنفه الغموض وأيضاً لوجود أماكن الاحتجاز والحبس والتوقيف تحت سلطتها، كل ذلك يجعلها تدور في مجال من الشك وعدم الشفافية كما يتبادر إلى أذهان الناس كضيق خاطر لهذا الدور.

-3-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

الرقم: -----

التاريخ: -----

أن مهام عمل رجال الأمن تتطلب ردع الخارجين على القانون وضيئطهم وتقديمهم للمحاكمة، لذلك فإن من صميم عمل وواجبات رجال الشرطة القبض على مرتكبي الجرائم ومنع الجريمة قبل وقوعها والحفاظ على الأرواح والممتلكات ، فيترتب عليهم تبعاً لذلك مسؤوليات كبيرة ومهام جسام تجاه المجتمع للمحافظة على الأمن والاستقرار لأن الأمن والنظام هما دعامة وركيزة الاستقرار في البلاد وبدونهما بلا شك ستحل الفوضى والفساد بدلاً من السكينة والهدوء، وهذا الأمر يتطلب أن تكون هناك علاقة وطيدة فيما بين رجال الامن والمواطنين والمقيمين على مختلف أجناسهم وثقافتهم تقوم على أساس من الثقة والاحترام المتبادل، وهذا أيضاً يتطلب أن يكون التعامل فيما بينهم «بشفافية» من نوع خاص يفرضها واقع هذه العلاقة بوضوح تام يتطرق للاجراءات المطبقة في الوزارة ويجب أن يكون هناك شفافية واضحة في الجوانب الأمنية التي تهم المواطنين لأن بعضها لا يحتمل التأجيل والتعطيل لآثاره الضارة على هذه العلاقة وكذلك تعريض الأمن والنظام للزعزعة والخطر، كما أن الواقع يفرض أن يكون رجال الأمن على قدر من المسؤولية ليدركوا الدور المناط بهم ويكونوا دائماً على يقظة وحذر للتمكن من أن ينعم أفراد المجتمع بالأمن والاستقرار ويتفرغوا للعمل والبناء وليعم الرخاء والأزدهار ربوع الوطن وبأمن وأمان وعدالة ومساواة بين الجميع .

إن تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسات الأمنية هي أولوية قصوى لجميع رجال الأمن كل في موقعه نظراً للارتباط اللصيق بعلاقة المواطنين بوزارة الداخلية حيث تبدأ هذه العلاقة من لحظة الولادة والنشأة إلى الممات، لذلك فإن اطلاع المواطنين على طبيعة أي إجراء يتم اتخاذه أو يتعلق بقضاء مصالحهم عبر الكثير من الخدمات التي تقدمها الوزارة لهم أمر في غاية الأهمية يفرضه واقع هذا الارتباط وواقع هذه العلاقة.

إن وزارة الداخلية معنية أكثر من غيرها بجودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها للمواطنين والتخفيف من معاناتهم وهذا يحتاج إلى وجود موظفين اكفاء ويتطلب قدرات خاصة لتحسين مستويات الأداء الوظيفي، ليمكن من مواكبة المستجدات والتطورات الذي تعم جميع الميادين .

-4-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



الذكري الخمسون لإصدار الدستور على مدى نصف قرن
50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

----- الرقم: -----

----- التاريخ: -----

وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من التعاون مع المواطنين والأخذ بأرائهم واقتراحاتهم والاستماع إلى شكاواهم ووضع الحلول المناسبة لها.

إن المسؤولين في الوزارة منذ فجر الاستقلال وإلى يومنا هذا كانوا حريصين أشد الحرص على أن يكون العمل الأمني خالياً من الشوائب وأن يكون دور رجال الأمن بمنتهى التجرد والوضوح للعمل بشفافية لكسب ود وثقة المواطنين وضمان تفاعلهم مع هذا الدور لذلك أولت الوزارة هذا الجانب أهمية كبيرة وحرصت منذ صدور المرسوم الأميري رقم 2 لسنة 1962 الصادر بعد الاستقلال بشأن إعادة تنظيم الوزارات» بأن تلى ذلك صدور القرار الوزاري رقم 1 لسنة 1962 بشأن توزيع الاختصاصات والادارات والفروع الداخلية والذي بين بشكل واضح وصريح الاختصاصات لجميع أجهزة الأمن وحدد أقساماً تكون مهامها تدور في فلك هذا المجال المائل أمامكم للمناقشة وأهمها:

1- قسم الصحافة: الذي يعمل على تدعيم العلاقة بين رجال الشرطة والجمهور ورفع الروح المعنوية لرجال الأمن وتقديم مختلف أنواع الرعاية لهم ، وهذا القسم كان هو النواة الرئيسية لإنشاء «إدارة العلاقات العامة وإدارة الإعلام الأمني» فيما بعد .

2- تعيين مفتشي ضبط في كل محافظة: ليقوم بمتابعة أداء الأعمال المناطة بها لرجال الأمن ضمن الاختصاص المكاني لكل محافظة، بحيث يكون هناك التزام حقيقي بنظم ولوائح العمل واحترام القوانين والمساعدة على تنفيذها وحسن التعامل مع الجمهور وتم تزويدهم بصلاحيات واسعة للمتابعة والتفتيش ومحاسبة المتجاوزين والمخالفين .

3- كما ان الوزارة وفي سبيل اشراك المواطنين في تحمل المسؤولية فقد رفعت شعار «كل مواطن خبير ووضعت حيز التنفيذ» ليشترك الجميع في تحمل المسؤولية للحفاظ على أمنهم وأمن بلدهم ومساعدة رجال الأمن في عملهم لإدراك حجم المهام الملقة على عاتقهم وبالتالي تفاعلهم مع ذلك بما يعود على علاقة الثقة المتبادلة بالرفعة والرقي .

-5-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

4- كما إن هناك أجهزة في الوزارة متخصصة في محاربة الفساد الإداري والمالي بكل أنواعه وطرقه حيث أن أغلب هذه الأجهزة لها اختصاصات بهذا الشأن مثل (الإدارة العامة للمباحث الجنائية).

5- لا تقتصر الشفافية على التعامل مع المواطنين في وزارة الداخلية بل أن ذلك يشمل الموظفين أيضاً فيما يخص مصالحهم الوظيفية والمعيشية.

6- إن التطور السريع الذي شمل جميع مجالات الحياة فرض علينا واقعاً خاصاً يتطلب مواكبته لتنمائي مع التغييرات الحاصلة تبعاً لذلك وعليه، فقد تم إنشاء أجهزة متخصصة في مجال نشر ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد ومنها على سبيل المثال (تعيين ناطق رسمي لوزارة الداخلية).

جهود الوزارة في نشر ثقافة الشفافية

في مجمل الحديث يمكن ايجاز الاجهزة المتخصصة بالوزارة والتي تعمل من أجل نشر مفهوم الشفافية في العمل الأمني ومناهضة الفساد بالآتي:

1- اتباع سياسية (الباب المفتوح) من قبل جميع المسؤولين والقياديين بالوزارة وعلى رأسهم سيدي معالي وزير الداخلية وسعادة وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين والمدراء العامون حيث أن بإمكان أي مواطن أو موظف أن يتقدم لمقابلة سيدي معالي وزير الداخلية أو القيادات الأمنية بدون موعد مسبق متى ماستدعت حاجته ذلك، وذلك لحرص المسؤولين على الالتقاء بالمواطنين وتلمس حاجاتهم والرد على استفساراتهم والاستماع إلى آرائهم ومشاكلهم ووضع الحلول الناجحة لها ويتم ذلك بكل شفافية.

وهذا الأمر وحده يتجاوز حدود (الشفافية المطلوبة) وذلك لخصوصية المجتمع الكويتي والعلاقة المتميزة بين الحاكم والمحكوم وتلاحم الشعب مع قيادته سواءً بسواءً مسئولين أو مواطنين.

-6-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



ذكريات الخمسين عاماً على إصدار دستور دولة الكويت
50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

- 2- الدور الذي تقوم به العلاقات العامة بوزارة الداخلية.
- 3- الدور الكبير الذي تقوم به ادارة الإعلام الأمني.
- 4- دور الناطق الرسمي للوزارة الذي يجسد مبدأ الشفافية مع المواطنين بكل معانيه.
- 5- الدور الذي تقوم به الادارة العامة للرقابة والتفتيش من أحكام السيطرة الإدارية والميدانية على جميع موظفي الوزارة والتحقيق في الشكاوي ضدهم وهي الإدارة المسؤولة التي تراقب عمل رجال الشرطة وتستطيع اختراق اسرار العمل الأمني الغير متاحة أمام الناس وذلك لمتابعة الأوضاع الحقيقية.
- 6- الأقسام والادارات الملحقه بالأجهزة الأمنية والقطاعات والتي تلعب أدواراً هامة في مكافحة الفساد المالي والإداري مثل (أقسام الرقابة والتفتيش - الرقابة الوقائية - الادارات المتخصصة في رفع مستوى الاداء والتقييم).
- 7- الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للتحقيقات من استقبال قضايا الجرح والتحقيق فيها .
- 8- الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للإدلة الجنائية.
- 9- الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للمباحث الجنائية من كشف غموض الجرائم والوقاية منها.
- 10- الاستعانة بالعنصر النسائي للعمل في الأجهزة الأمنية (الشرطة النسائية) هو تطبيق فعلي وعملي لمفهوم الشفافية خصوصاً لأن الشرطة النسائية هي الأقدر على التعامل مع قضايا المرأة والطفل والتي تتطلب شفافية وخصوصية.



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

اللوائح المطبقة في العمل بالوزارة التي تخدم مفهوم الشفافية

هناك لوائح مطبقة في العمل تخدم مفهوم الشفافية ومنها:

- 1- التعاون مع مفوضيات حقوق الإنسان والهيئات الدولية بالدخول والتفتيش لأماكن التوقيف والسجون في المؤسسات الإصلاحية والمخافر للوقوف على حقيقة الأوضاع الإنسانية للسجناء حيث يتم التعامل معهم بكل مصداقية وشفافية ويتم تنفيذ ملاحظاتهم كبادرة حسن تعاون.
- 2- تمكين المحامين من حضور جلسات التحقيق مع موكلهم المتهمين كحق من حقوقهم وذلك في مختلف القضايا وكذلك تسهيل الزيارة لهم.
- 3- التعامل مع ما ينشر من ملاحظات وشكاوي في وسائل الاعلام لأكثر من جهة داخل الوزارة في الموضوع الواحد لعمل تصور موحد يقدم للمسئولين ليغطي جوانب الموضوع كاملة وبالتالي اتخاذ قرار صحيح ومناسب.
- 4- صدور الهيكل التنظيمي الجديد المنظم لاختصاصات جميع القطاعات والادارات في الوزارة هو تحديد فعلى لمهام وواجبات الموظفين وبالتالي إتباع شفافية مطلوبة مع الموظفين ليدرک الجميع ما هو مطلوب منهم.
- 5- تبادل المعلومات المتخصصة في المجال الأمني مع الدول الشقيقة والصديقة والهيئات الدولية يستلزم تفعيل مبدأ الشفافية للوصول إلى نتائج إيجابية تخدم المجال الأمني.
- 6- وضع لوحات إرشادية كبيرة وواضحة في المراكز الخدمية أو الادارات ذات طبيعة التعامل المباشر مع الجمهور لتوضيح المستندات المطلوبة لمعاملات المواطنين التي يمكن إنجازها في هذه الادارات حتى يعرف المواطن، ما هو مطلوب منه، وما هي حقوقه وما يترتب عليه من التزامات بشكل صريح.
- 7- الاعلان بوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عن أي جوانب تهم مصالح المواطنين والتواصل معهم بكل مصداقية وصرامة.

-8-



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

- 8- انشاء موقع إلكتروني للوزارة لتعريف المواطنين بالادارات والأقسام التي تقدم الخدمات وتفعيل بعض هذه الخدمات في الموقع ليتمكن المواطنين من إنجاز معاملاتهم بدلاً من التوجه إلى الادارات لتيسير عليهم والتخفيف من الضغط والازدحام على الادارات المعنية.
- 9- تضمين الموقع بأيميل خاص للتقدم بالآراء والمقترحات والشكاوي وأماكن الخلل والفساد في الوزارة والتعامل مع ما يطرح بشكل فوري وحاسم مع الحفاظ على سرية هوية المبلغين.

العناصر المؤثرة على مفهوم الشفافية

- 1- الثقافة السلبية للمجتمع.
- 2- عدم التزام وسائل الإعلام بالتحري عن مصداقية الأخبار قبل نشرها.
- 3- كثرة مواقع التواصل الاجتماعي وإثارة الفوضى والبلبله في المجتمع.
- 4- انتقال الإشاعات المغرضة.
- 5- عدم وجود معايير واضحة لمفهوم الشفافية في المجال الأمني.
- 6- ضعف برامج التوعية المخصصة لهذا المجال.
- 7- ضعف تعاون المواطنين مع رجال الأمن وحالة اللامبالاة في المشاركة بتحمل جزء من المسؤولية تجاه الوطن والمجتمع بالإبلاغ عن الجرائم وحالات الفساد.
- 8- عدم وجود قوانين وتشريعات لحماية الشهود والمبلغين في الجرائم وقضايا الفساد كما هو معمول به في الدول المتقدمة.
- 9- عدم وجود قوانين متعلقة بالشفافية في مختلف الادارات الحكومية.
- 10- القوانين الحالية قد تشكل عائق في سبيل نشر ثقافة الشفافية لوجود نصوص جزائية تجرم إباحة السرية وخصوصا في سرية البيانات الخاصة بالأفراد بخلاف القوانين في الدول الأخرى والتي تسمح برفع السرية بإحكام قضائية عن بعض الأمور الأمنية بحكم القانون.

-9-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

11- الدين الإسلامي يشمل جميع مقومات التصرف الأخلاقي، فديننا الحنيف يكافح ويحارب الفساد ويدعو للمصداقية والشفافية عبر جميع الشرائع الدينية، ولكن للأسف لم يتم الاستفادة من ذلك في التوعية في مجال الشفافية ومحاربة الفساد، حيث لم نرى أي جهود في هذا المجال رغم إن الوازع الديني عامل مهم جداً وعامل أخلاقي وحضاري وانساني يحق لنا أن نفتخر به لأنه جاء من صميم قيم ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء حيث لدينا كثير من المبادئ والقيم في هذا المجال قبل أن تقوم الهيئات الدولية بعمل تشريعات الشفافية ومكافحة الفساد.

سلبية ثقافة المجتمع

إن المجتمع الكويتي يصنف على أنه مجتمع تقليدي قبلي وهناك جاليات كثيرة ذات ثقافات خاصة بها وبأعداد كبيرة من المقيمين حيث شكل هذا المزيج (إنفتاح حضارات) قد تكون له بعض الإيجابيات وبعض السلبيات لكن المفهوم الخاص بالشفافية لازال يحتاج منا إلى تغيير نظرة الناس لمفهوم الشفافية والتعاون لكشف أماكن وحالات الفساد بحكم إن كل مواطن خفير، حيث أن البعض يرى في ذلك إنتقاصاً من شخصه إذا قام بالإبلاغ عن جرائم معينة ، وسيطلب منا ذلك وقتاً طويلاً لتوعية الناس بأهمية هذا المبدأ وعدم إستغلال الشفافية في غير الأغراض المخصصة لها. فالشفافية تعني إزاحة الستار عن الأسرار الخاصة والعامة ومع صغر حجم مساحة دولة الكويت في ظل توافر أجهزة الاتصال والتواصل الاجتماعي، فإن هذه الأسرار ستتشر بسرعة كبيرة وتستغل أبشع استغلال بما لا يحقق الأهداف المرجوة وسيعمل على خلق إشكالات أخلاقية وقانونية متعددة في هذا الجانب، لذا يجب الحذر والتأني في هذا الموضوع وخصوصاً في الجوانب الأمنية والأخلاقية.

إن الجرائم الأخلاقية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يزاح الستار عنها لارتباطها بأعراض الناس وما يترتب على ذلك من آثار قد تمتد إلى الأعداء على أرواح المتهمين ورجال الأمن الذين يقومون بحراستهم بينما يشكل هذا الأمر في الدول الأخرى قضية قد تصل إلى مرحلة (قضية رأي) فقط وهذا يتطلب منا إن تكون كثير من الجوانب الأمنية تحت طي الكتمان، وذلك لمعرفةنا المسبقة بطبيعة المجتمع التقليدي الذي لا يرحم ولا يتهاون في مجال السمعة الأخلاقية، فمثلاً

-10-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

----- الرقم: -----

----- التاريخ: -----

لا يمكن أن ننشر أسماء المتهمين بقضايا أخلاقية عبر وسائل الإعلام لأن ذلك سيتسبب في مشاكل كبيرة لا نستطيع أن نسيطر عليها، كما إننا لا نستطيع أن نقوم بالإعلان عن وقوع جريمة قتل وضبط الفاعل من دون أن نقوم بتأمين سلامته حيث أن مجرد الإعلان عن إلقاء القبض عليه وتحديد مكانه سيتسبب بقتله وقتل جميع من يكون حوله، فيجب أن ينقل إلى مكان سري لا يعرفه أحد ويبعد عن المنطقة التي وقعت فيها الجريمة ولا يعلن عن مكان حبسه وهذا الاجراء هو تكتم لايد منه .

إن تفضي الوسطة والمحسوبة هي من أهم سمات الفساد الاداري وهذا الأمر من الصعوبة بأن نتبعه الا بتعاون أطراف قريبة ومن داخل موقع الحدث حتى يمكن معرفة جذور هذه القضية وبالتالي التمكن من القضاء عليها ونظراً لهذه السلبية فإن تعاون المواطنين ليس بالدرجة المطلوبة.

الشفافية تخدم أهداف وزارة الداخلية

أن مفهوم الشفافية في العمل الأمني وفقاً للمعايير التي تتطلبها الجوانب الأمنية عامل مهم في تحقيق الأهداف الخاصة والعامة لوزارة الداخلية على المدى القصير وعلى المدى الطويل ومن هذه الأهداف المحققة:

- تأصيل مبدأ سيادة القانون ومبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص.
- القضاء على الاشاعات التي تزعزع الاستقرار.
- تعزيز أواصر الثقة المتبادلة بين المواطنين ورجال الأمن.
- حث المواطنين على التعاون والابلاغ عن حالات الفساد والقضاء عليها عبر تحفيزهم بالتعاون.
- تطهير الجهاز الأمني من العناصر المسيئة والغير منتجة.
- تقليل فرص الفساد عبر خفض عدد الجرائم المرتكبة كنتيجة حتمية لرقابة المجتمع.
- وضع قواعد سلوك وظيفية وأخلاقية لعموم الموظفين.



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

- تحقيق عامل ردع فعلي نتيجة لتوافر المعلومات المتعلقة بالفساد .
- التفاعل مع الجهات ذات الصلة والتعاون المباشر معها لتبادل المعلومات والخبرات يساهم في الكشف عن أوجه الفساد ويدعم الأجهزة المختصة بالخبرات.
- التقليل من أرقام مؤشرات الفساد بالدولة وذلك بإنتشار مفهوم ثقافة الشفافية وذلك يساعد على رفع مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي داخليا ورفع مستوى دولة الكويت خارجياً .
- التمكن من تقديم خدمات متميزة وجودة عالية .
- توفير الوقت والجهد وتوجيه الطاقات إلى الأماكن التي يحتاجها العمل .
- المحافظة على سمعة العاملين في الوزارة والنأي بهم عن التشكيك والمسائلة .

العوامل المساعدة لمناهضة الفساد

- العامل الأول: الشفافية
- العامل الثاني: العدل والمساواة وتكافؤ الفرص
- العامل الثالث: الإصلاح
- العامل الرابع: سن التشريعات القانونية والجزائية الخاصة
- العامل الخامس: توفير الحماية للشهود والمبلغين .
- العامل السادس: تبني استراتيجية واضحة للدولة في هذا الجانب.



50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

التوصيات

- 1- إنشاء (جهاز لمكافحة الفساد).
- 2- إنشاء (هيئة للرقابة الإدارية) ويمكن أن يتبعها جهاز مكافحة الفساد.
- 3- وضع مناهج خاصة بالشفافية ومكافحة الفساد، وكذلك برامج توعية خاصة.
- 4- تبني استراتيجية واضحة من الدولة بخصوص مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري.
- 5- وضع بروتوكول خاص للصحف ووسائل الإعلام للتعاون يتضمن عدم نشر الأخبار إلا من مصادرها الحقيقية وعدم نشر الأخبار الكاذبة التي تثير البلبلة وتعطي على حرمات وأسرار الناس.
- 6- مكافحة الإشاعات بكل قوة وبشكل فوري وسريع.
- 7- وضع تشريعات خاصة بالشفافية ومكافحة الفساد تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن ووضع تشريعات أخلاقية أيضاً تتضمن هذا الجانب.
- 8- وضع تشريعات خاصة تتعلق بأجهزة الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي للحفاظ على أسرار الناس من الانتهاك وضمان حقوقهم في هذا الجانب.
- 9- وضع تشريعات وبرامج خاصة لحماية الشهود والمبلغين وتحفيز المواطنين الصالحين للتعاون والإبلاغ عن أوجه الفساد.
- 10- توحيد الخطاب الإعلامي على مستوى الدولة بما يخدم الأهداف المنشودة.
- 11- تعزيز روح الانتماء للوطن وتغليب المصلحة العامة على الخاصة.
- 12- تدريب النشء عبر مناهج تربوية متخصصة بأهمية مفهوم الشفافية والمصادقية.

-13-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

الرقم: -----

التاريخ: -----

دور الإدارة العامة للرقابة والتفتيش في مجال الشفافية

إن من أهم الأسس للإرتقاء في عمل أي مؤسسة كانت (مدنية أو أمنية) هي مباشرة فرض الرقابة الإدارية على جميع الأعمال الإدارية وعلى جميع العاملين في موقع العمل وذلك على كافة المستويات التنفيذية والميدانية عبر الدور الرقابي بمحوريه (الرقابة والتفتيش) وذلك لتحقيق النجاح الذي تسعى إليه هذه المؤسسة على ضوء الأهداف العامة الموضوعية والتي تم إنشاء هذه المؤسسة من أجل تحقيقها بحيث تكون الرقابة والتفتيش هي الوسيلة والأداة التي تستطيع الإدارة العليا عبرها من معرفة كيفية سير العمل وكشف الأخطاء والانحراف وأماكن الخلل فيه، وبالتالي وضع الاجراءات الكفيلة والوقائية للعمل على إصلاح هذا التصور والقضاء على أسبابه، وبالتالي ضمان متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بطبيعة العمل في هذه المؤسسة ووضعها على المسار الصحيح مع مباشرة أعمال التفتيش الدوري للتحقق من إتزام الجميع باللوائح والقواعد والصلاحيات المنظمة فيها مع إعطاء أهمية خاصة لرقابة مستوى الأداء في العمل وتحسينه وتطويره إلى الأفضل ليتلاءم مع المستجدات الحالية والمستقبلية بشكل يضمن له الاستمرارية والتميز، وبالتالي تحقيق النجاحات للعمل المؤسسي بشكل عام.

ومن هذا المنطلق فإن دور الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية كإدارة لها السلطة على عمل رجال الأمن هو دور فعال وهام ومحوري للمنظومة الأمنية لأنه ينطلق من قواعد راسخة ومبينة مبنية على أسس وفقاً لخطط مدروسة تراعى خصوصية العمل الأمني وظروفه، وتكمن أهمية هذا الدور عبر النتائج الملموسة التي تحققت والتي كان لها أكبر الأثر في تحسين مستوى الأداء وتذليل الصعوبات ورفع الكفاءة واكتشاف الأخطاء والمعوقات وتداركها بشكل فوري والمحافظة على أمن وسلامة العاملين بالوزارة بما فيهم رجال قوة الشرطة بحيث يضمن ذلك الإنطلاق في العمل الأمني إلى أفاق رحبة ومستويات جديدة وقياسية.



50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

الادارات التابعة للإدارة العامة للرقابة والتفتيش

- 1- إدارة رقابة الأداء والسلوك الانضباطي.
 - 2- إدارة الرقابة الوقائية.
 - 3- إدارة التفتيش على المباني والآليات والمخازن
 - 4- إدارة متابعة الشكاوي
 - 5- إدارة العمليات
 - 6- إدارة الخدمات المائية والإدارية والصيانة.
- ويتبع المدير العام ضباط مناوبين لهم نفس اختصاص مدير ادارة العمليات وبياشرون عملهم فور انتهاء الدوام الرسمي وحتى بدايته في اليوم التالي.

المحاور الرئيسية التي تعمل الإدارة العامة للرقابة والتفتيش عبرهما

المحور الأول: الرقابة

يعتبر هذا المحور من أهم المحاور التي تقوم عليها العملية الرقابية لان الرقابة عملية مستمرة ومتنوعة ومتعددة حيث تكون هناك رقابة سابقة وحالية ومستقبلية للتأكد من موضوع يخص العمل الرقابي وهذه الرقابة لها ميزة مهمة جداً لأنها ممكن أن تكون رقابة وقائية فعالة تحقق نتائج كبيرة تخدم مصلحة العمل وتكشف أماكن الفساد والتجاوزات والمخالفات.

المحور الثاني: التفتيش

التفتيش هو الأداة التي عبرها نستطيع أن نكتشف الأخطاء وأوجه القصور والتجاوزات والتفتيش لحظي (في وقته) ويمكن إعداد برامج التفتيش بحيث تغطي جميع أماكن العمل وتكون الجولات التفتيشية معدة مسبقاً عبر الجدول الدوري أو جولات فجائية أو عشوائية أو متخصصة أو موسمية تبعاً للاحداث الأمنية ومتطلبات العمل.



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

هذا وعند انتهاء مهام الرقابة والتفتيش يتم إعداد تقرير مفصل بالأخطاء والتجاوزات والمخالفات ورفعها إلى المسؤولين المباشرين للإدارات التي تم التفتيش عليها لمعالجة هذه الأخطاء بشكل فوري ومحاسبة المخالفين حتى لا تتكرر هذه المخالفات مرة أخرى.

المحور الثالث: متابعة الشكاوي

تقوم إدارة متابعة الشكاوي باستقبال شكاوي المواطنين ضد رجال الأمن ويتم التحقيق معهم وفي حالة الإدانة يتم توقيع عقوبة انضباطية بحقهم تعتمد من سعادة الفريق وكيل الوزارة ويكون حجم العقوبة تبعاً لجسامة الفعل المخالف المرتكب وفي حالة الرغبة في زيادة العقوبة يتم رفعها إلى سيدي معالي وزير الداخلية ضمن الصلاحيات الممنوحة في قانون العقوبات الانضباطية لتكون عامل ردع حقيقي لعدم العودة إلى ارتكاب مثل هذه المخالفات مرة أخرى. ويتم إبلاغ المشتكي بالاجراءات المتخذة وبالعقوبة الموقعة على المخالف وتتنحصر أغلب شكاوي المواطنين في التعسف والإساءة باستخدام السلطة وتجاوز الصلاحيات الممنوحة والجدير بالذكر أنه تم تسجيل عدد 294 شكوى في العام 2010، وفي العام 2011 تم تسجيل 430 شكوى، وفي عامنا الحالي 2012 تم تسجيل 344 شكوى حتى تاريخه. كما أنه إذا تبين أن هناك شبهة جنائية في موضوع الشكاوي تقوم الإدارة بإحالة أوراق القضية إلى الإدارة العامة للشئون القانونية حيث الاختصاص.

مصادر المعلومات عن التجاوزات والمخالفات بالإدارة العامة للرقابة والتفتيش

- 1- عبر محاور الرقابة والتفتيش عبر الجولات التفتيشية المعتادة وأحكام الرقابة الوقائية.
- 2- التقدم بالشكاوي شخصياً بمبنى الإدارة العامة للرقابة والتفتيش.
- 3- التقدم بالشكاوي عبر الاتصال الهاتفي على مدير إدارة العمليات أو الضابط المتناوب المتواجد على مدار الساعة واتخاذ اللازم بشأنها.



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الرقم: -----

التاريخ: -----

4- عبر الأيميل في موقع الوزارة الإلكتروني والرسائل الإلكترونية.

5- عبر صناديق الشكاوي الموزعة في المحافظات الست ويبلغ عددها بحدود (150) صندوق تم وضع (32) صندوق حتى الآن وجاري استكمال المراحل المستقبلية بحيث يستطيع الموظفون والمواطنون والمقيمون من وضع آرائهم واقتراحاتهم وشكواهم ومعلوماتهم عبر ورقة توضع في هذه الصناديق ويتم التعامل معها بسرية تامة وبعد التحقق من صحة هذه المعلومات يتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة.

6- متابعة ما ينشر في الصحف اليومية والتأكد من الأخبار المنشورة واعتبارها كمصدر من مصادر المعلومات، حيث يتم تزويدنا بالتقرير الصحفي اليومي والذي يتم تدقيقه ورفع الملاحظات المنشورة واستدعاء أطراف القضية إذا لزم الأمر.

7- الإحالات من السادة القياديين والمسؤولين بالوزارة في حالات المخالفات والتجاوزات.

الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

في تعزيز مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد

- أن قيام الإدارة العامة عبر عمليات التفتيش والرقابة الإدارية والميدانية على جميع قطاعات وأجهزة الأمن في الوزارة يمكنها من أن تكون إدارة متخصصة في كشف الأخطاء والتجاوزات والفساد الإداري عبر المعلومات التي ترد إلى الإدارة من مصادر سرية وعلنية لما لها من سلطة مطلقة على رجال الشرطة، حيث تقوم الإدارة وفق ما نص عليه الهيكل التنظيمي للوزارة وتحديد اختصاصاتها والتحقيق في هذه التجاوزات ورفعها إلى الوزارة لاتخاذ اللازم بشأنها.

- مباشرة الإدارة لاختصاصاتها المنصوص عليها بشكل علني هو تجسيد لمبدأ الشفافية المطلوبة أمام الموظفين والمراجعين وكذلك مكافحة أوجه الفساد.

- التحقيق في شكاوي المواطنين هو تفعيل لمفهوم هذه الشفافية بحيث يدرك المواطن أن حقه لا يضيع وهي أيدي أمينة، وبالتالي تعزيز الثقة المتبادلة بينه وبين أجهزة الأمن.



دولة الكويت
وزارة الداخلية

الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

الرقم: -----

التاريخ: -----

- الإدارة لها دور مهم وحيوي في تطهير الجهاز الأمني والوظيفي من العناصر السيئة والغير منتجة وإحلال عناصر أخرى صالحة يحتاجها العمل.
- للإدارة دور رئيسي في تحسين مستويات الأداء ليكون العمل بجودة ودقة متناهية وتقترب كثير من الأمور التي تخدم مصلحة العمل.
- للإدارة دور رئيسي في الحفاظ على سمعة جميع العاملين بالوزارة عن التشكيك والمسائلة وذلك بالتقيد بالنظم واللوائح التي تنظم سير العمل.
- الإدارة معنية بمباشرة والتزام جميع الموظفين بأعمالهم وصلاحياتهم الممنوحة وفقاً للاختصاصات الوظيفية ليعرف الجميع بكل شفافية ماله من حقوق وما عليه من التزامات.
- للإدارة دور في الحفاظ على ممتلكات الوزارة وآليات الوزارة من الاستغلال وسوء الاستخدام أو التخزين السيء للمواد التي تكون عرضة للتلف.
- الإدارة تتعامل بحيادية تامة مع جميع الموظفين مهم كانت مناصبهم ورتبهم ومسئولياتهم وتقوم بتوقيع العقوبات بحقهم.
- الإدارة لها القدرة على مكافحة الفساد الإداري وفق اختصاصاتها الحالية ولكن لا توجد لها صلاحيات في مجال الفساد المالي لوجود أجهزة أمنية تمارس نفس الاختصاصات. وفي حالة منحها الصلاحيات المطلوبة وتغيير الاختصاصات فانها معنية في هذا الجانب أكثر من غيرها.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

مدير عام

الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية

العميد ركن/ شهاب حمد الشمري

-18-

هاتف العمليات: ٢٤٧٦٨١٤٦ - فاكس العمليات: ٢٤٧٦٨١٥٧

الأميرال هيو أدليستون (متقاعد)
من البحرية البريطانية
كبير المستشارين العسكريين
في برنامج منظمة الشفافية الدولية
للشفافية في الأمن والدفاع



السيرة الذاتية

انضم إلى المشروع في مطلع عام ٢٠٠٤ وبالتعاون مع مدير البرنامج السيد / مارك بيمان شاركوا بكل فاعلية مع وزارات الدفاع، وشركات وهيئات الدفاع مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك الاتحادات الصناعية. وقد قام بتنظيم المؤتمرات الدولية الرئيسية لممثلي الحكومات، وشركات الدفاع والحديث فيها ، وكذلك المشاركة في منتديات لمكافحة الفساد في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة. هيو يعمل بشكل وثيق مع المنظمات الأوروبية الرئيسية ووزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلسي والمشتريات من الاتحاد الأوروبي ، ومنظمات الحد من التسليح. ويشارك مع كبار مسؤولي الدفاع في البلدان المصدرة للأسلحة بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا .

الأميرال المتقاعد مؤخرا من البحرية الملكية البريطانية، هيو ادليستون لديه خبرة واسعة في قيادة العمليات داخل المملكة المتحدة وخارجها وكذلك قضاء عدة سنوات في وظائف عليا في مديريات السياسة في وزارة الدفاع البريطانية.

خدم مؤخرا في البوسنة والهرسك كمستشار عسكري لممثل المجتمع الدولي السامي (اللورد بادي أشداون) لمدة عامين، والتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة ببناء الأمة والمؤسسات، بما في ذلك قضايا الفساد وحكم الدولة .



Transparency in Operations

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

Rear Admiral (ret.) Hugh Edleston UKN



Agenda

TRANSPARENCY INTERNATIONAL UK
Defence and Security Programme

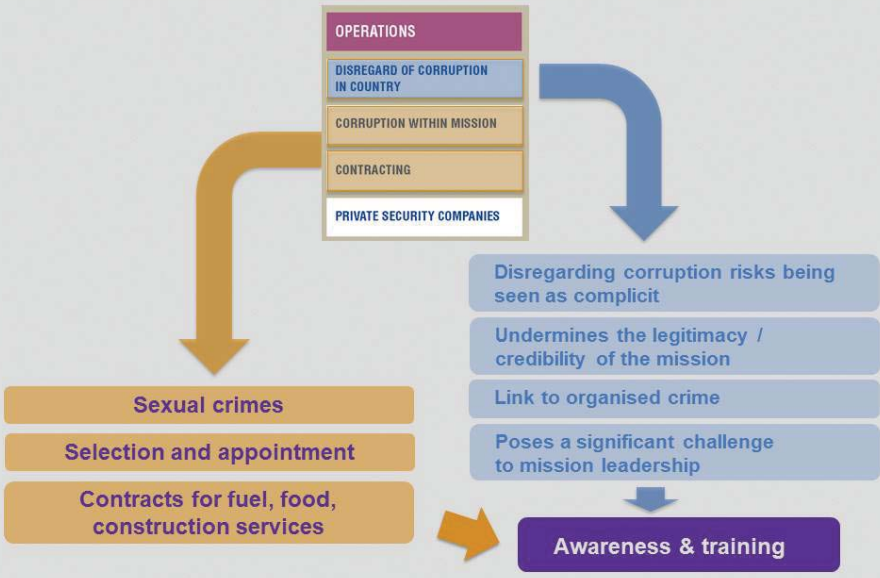
1. How corruption happens in operations
2. Why corruption matters
3. Corruption and conflict
4. How to tackle corruption

“Corruption is a strategic issue for the military when on operations”

Operations – Corruption Risks



Operations - Corruption Risks





Implications for Defence

- Major negative impact on operational effectiveness
 - Inappropriate equipment
 - Reduced interoperability
 - Reduced combat capability
 - Reduces purchasing power of military budget
- Reduces public trust in the armed forces
- Facilitates organised crime and terrorism
- Undermines trust in international peacekeeping.

Corruption & Peacekeeping

- Corruption is a cause and consequence of conflict, contributes to state instability and economic decline
- Ignoring corruption damages the likelihood of success in a peacekeeping mission
- Corruption in peacekeeping is common and dangerous
- Corruption affords adversaries propaganda opportunities
- Corruption contributes to wider crime

Tackling the problem



- Make the subject '**discussable**' at all levels
- **Analyse** what corruption risks you face; in-depth study
- Ensure that **military doctrine** includes corruption as a strategic issue
- Provide suitable **education and training**
- **Collaborate** with like-minded individuals and groups
- Promote institutional change with **small steps**; build **confidence & expertise**
- Align corruption initiatives with wider **reform efforts**

Five Day Counter-corruption Training Courses



Participants

- Military
- Civilians
- Security sector at Colonel level

Objectives

Strengthen integrity and reduce corruption:

- Concept of transparency and good governance
- How to integrate the topics of integrity and corruption
- How to engage better with the public and civil society

Delivery

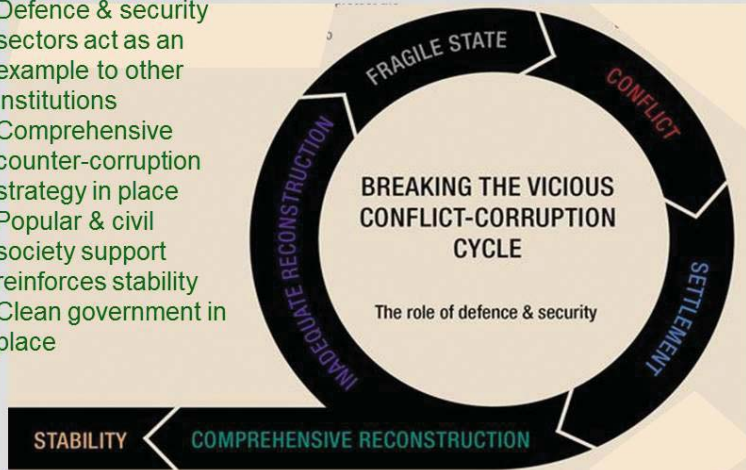
- Successfully run 15 times in 5 countries
- More than 600 defence establishment and civil society participants from 22 nations.
- UK Defence Academy; NATO School Oberammergau; Bosnia; Ukraine; Afghanistan

Implement courses like this one in your defence institutions.



Conflict and Corruption: a vicious cycle

- Defence & security sectors act as an example to other institutions
- Comprehensive counter-corruption strategy in place
- Popular & civil society support reinforces stability
- Clean government in place



Any questions or comments?

السيد محمد علي الفارسي
مستشار شؤون التخطيط الأمني، مجلس الوزراء



السيرة الذاتية

الشهادات العلمية والدراسات العسكرية

- شهادة الدبلوم العسكري ١٩٧٥ - الكويت.
- دورة قادة فصائل قيادة صواريخ أرض أرض جمهورية مصر العربية.
- دورة قادة سرايا مدفعية (بكالوريوس علوم عسكرية) ١٩٨٣ - الأردن.
- دورة قادة كتائب مدفعية ١٩٨٥ - الأردن .
- الجامعة البحرية الأمريكية للدراسات العليا - دورة إدارة مصادر الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية (لدراسات العليا) ١٩٩٣ .

الاسمة والانواط العسكرية

- نوط الخدمة العسكرية البرونزي ١٩٨٠ .
- نوط الخدمة العسكرية الفضي ١٩٨٨ .
- نوط الخدمة العسكرية الذهبي ١٩٢٢ .
- وسام الواجب العسكري من الدرجة الأولى ١٩٨٥ .
- وسام تحرير الكويت ١٩٩٢ .
- وسام الدفاع الوطني برتبة قائد ١٩٩٤ .



الشكر والتقدير للقائمين على هذا الملتقى وكعادتها فإن جمعية الشفافية الكويتية دائماً تقدم ما هو جديد ، حيث يأتي هذا الملتقى تزامناً مع مؤتمر وورشة العمل لدينا في الإدارة عن نفس الموضوع وهو (كيفية تحقيق الشفافية في المشتريات والعقود العسكرية) .

دائماً نسمع ونتحدث عن الفساد وعدم وجود شفافية وتكافؤ فرص، وعدم وجود عدالة فيما بين المتداولين أو الشركات التي تقدم خدمات وهذا الهاجس حقيقي لدى الكثيرين .

وإن أكبر تحد نواجهه اليوم في الكويت على خلاف العادة والمعارف عليه بأنه في أي دولة في العالم عندما تزداد أوجه الديمقراطية في البلاد تزيد معها الشفافية وتقل عناصر الفساد ، إلا أنه في الكويت يحدث العكس ، حيث إنه وبالرغم من زيادة الديمقراطية إلا أن الفساد يزيد . ولذلك فنحن نتكلم اليوم ونبحث عن وجود حلول لهذه المشكلة والأزمة التي نواجهها دون التطرق إلى كيفية حدوث الفساد أو من أين يحدث الفساد .

وبأتي السؤال هنا... كيف نستطيع أن نقلل الفساد إلى الحد الأدنى ؟ حيث إننا على يقين تام بأنه لا يوجد شفافية مطلقة في أي دولة في العالم .

كيف نحقق أقصى معدلات للشفافية والتقليل من الفساد إلى الحد الأدنى؟ في وجود عامل واحد وهو ما يسمى بالـ SYSTEM (النظام) - بحيث نخلق منظومة متكاملة مثل ما بسمونة في أوروبا الآن (Project life cycle) نظام متكامل للمشروع ، وهنا تجدر الإشارة بأنه توجد تجربة رائعة جداً اليوم ومطبقة وهي تجربة إيكويت و KNPC و KPC إلا أنه يوجد بعض الثغرات الكثيرة التي كنا ننتقدها لكن يظل وجود النظام قائماً وضرورياً .

لذلك وبناء على ما سبق ذكره، علينا بناء نظام متكامل، وذلك يحتاج إلى تحديد احتياجاتنا بكل دقة لضمان فاعلية هذه الأنظمة سواء في قطاع الدفاع أو القطاع الأمني ، وإن ما يحدد هذه الاحتياجات هو الاستراتيجية الأمنية ومن ثم أهداف الأمن الوطني ، فإن النظام هنا ما هو إلا ترجمة لهذه الأهداف ، وهذا ما تم اتباعه بعد الاحتلال العراقي، وتحديدًا بعد التحرير بما يسمى بوثيقة الـ DRG والتي تتضمن تحديد نوعية وحجم المبيعات والاحتياجات المطلوبة من ضمن هيكل متسلسل تنظيمي واضح جداً . ولكي يتم القضاء على المشكلة وعلى قضية الفساد ومن ثم زيادة معدلات الشفافية يجب أن يكون النظام موجوداً، حيث نلاحظ اليوم أنه ليس هناك وجود لنظام مماثل في البعض من وزارات الدولة أو قد يكون موجوداً ولكنه غير فعال أو يكون نظاماً بدائياً لا يعتمد على التكنولوجيا ، فالיום القطاع النفطي يتبع هذا النظام بتكنولوجيا عالية ومن خلال الموقع الإلكتروني يتم عرض المتطلبات والمناقصات والاحتياجات المطلوبة والشروط للتقدم للمناقصة التي يتم تصنيفها بفئات محددة وواضحة لدى الجميع ، رغم أنها تتطلب كثيراً من الوقت حتى وإن كانت المناقصة للمتطلبات الخفيفة على سبيل المثال (اقلام - ورق) فإنها تأخذ نفس اجراءات ووقت المناقصات الكبيرة والضخمة .

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية بناء نظام الدولة للمشتريات والخدمات وهذا من أفضل الأنظمة الآن التي يمكننا من خلالها أن نحكم جميع الأمور المتعلقة بمشتريات واحتياجات الدولة. وبدوره يقلل من الفساد إلى الحد الأدنى ، وعليه نساءل هنا ما هي مواطن التلاعب في الدولة حتى وإن وجد النظام المتكامل؟ وهي عندما يقوم مطبقو النظام بعدم اعتماد معايير التقييم التي يتم إدخالها في النظام، والتي من خلالها يتم تحديد المؤهلين من غير المؤهلين من المتقدمين للمناقصات . وهنا يحدث الخلل حيث إن بعض الشركات تلجأ إلى تقديم بياناتها المالية معتمدة من شركات تدقيق مالي غير معتمدة .

ولكننا نعود ونؤكد بأنه في وجود نظام متكامل ومطبق بفاعلية يؤدي إلى زيادة الشفافية وتقليل الفساد إلى أدنى مستوياته .

د. ظافر محمد العجمي
المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج



السيرة الذاتية

- عقيد ركن متقاعد بالجيش الكويتي
- حاصل على الدكتوراه في أمن الخليج العربي وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية
- أستاذ منتدب لتاريخ الكويت الحديث والمعاصر بجامعة الكويت
- كاتب في صحف (العرب) القطرية و(الوطن) البحرينية و(القبس) الكويتية وجريدة (الآن) الالكترونية



د. ظافر العجمي

رغم تقلبات الربيع العربي الحادة، إلا أن الولايات المتحدة وأوروبا ترى أن دول مجلس التعاون ستبقى سوقاً واعدة لمبيعاتها من السلاح، وقد أكد ذلك ما نشرته مؤسسة فوركاست انترناشيونال للأبحاث «Forecast International» المتخصصة في توقعات الدفاع من أن نفقات الأمن والدفاع في دول الخليج مجتمعة ستبلغ ٢٨٥ مليار دولار حتى عام ٢٠١٦م. وقد رافق استمرار شراء السلاح استمرار غياب الشفافية في المؤسسة العسكرية الخليجية بشكل عام لأسباب عدة تأتي السرية المقولة المركزية فيها. لقد أظهرت التقييمات الحديثة أن العمليات العسكرية المستقبلية ستكون أكثر تعقيداً في شكلها وتمويلها، وأن الأسلحة والصفقات ستكون في مجالات ليست بالضرورة قابلة للانفجار مثل أجهزة الاتصالات والحرب الإلكترونية والتشويش واختراق الشبكات. مما يعني اتساع حيز المناورة للتدثر بالسرية والهرب من الرقابة والمحاسبة في مواد مزدوجة الاستخدام .

كما أن من المؤسف أن ينجح البعض بربط النبل الوطني بالسرية في العمل العسكري، مكيفين السرية لتكون إحدى الديناميات التي تقيهم خارج القيود. رغم أن السر العسكري لم يعد بعدد الأسلحة وأنواعها ومكان وجودها. بل أصبح في جاهزية وحدات المناورة كالإقلاع الفوري وخروج الزوارق الصاروخية السريعة، أو انفتاح الألوية البرية، بل إن السر العسكري سيتغير بناء على ثورات الشئون العسكرية المتلاحقة في السلاح والفكر القتالي. وزيادة في الحرص نرى أن الشفافية المطلوبة في العمليات العسكرية هي الشفافية المقتنة والمحسوبة بدقة والتي لا تخلق ثغرة أمنية لأجهزة استخبارات الدول الأخرى بقدر ما تخلق قناة اتصال ومحاسبة حكيمة.

إن المهام الرئيسية للمؤسسة العسكرية هي حماية الدولة من العدوان الخارجي، يضاف لذلك حماية الشرعية والمكتسبات الشعبية. وعليه يمكن أن تتحقق جوانب كبيرة من الشفافية عبر تقليل التوسع في تصنيف المعلومات «سري» وتحويلها إلى درجة «محظور» التي تسمح بتداولها وفتح قناة للاطلاع عليها ضمن دائرة صغيرة من المسؤولين عن الأمن القومي داخل السلطات التنفيذية والتشريعية عبر الخطوات التالية :

١- شفافية هيكل وسلاح وتدريب الوحدات العسكرية لإثبات أنه يتناسب مع صد العدو الخارجي، وليس للقيام بالأعمال الشرطية ومهام مكافحة الشغب.

٢- شفافية مكان وزمان الأحداث العسكرية كبدية سيرالعمليات والمناورات، فالإعلان عنها يساعد في بناء جسور الثقة داخليا ومع الجيران، فكل ما يحتاجه القائد لتحويل العملية من مناورة إلى تنفيذ قتال حقيقي هو كلمة سر واحدة .

٣ - إعلان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسسة العسكرية بنشر محاضر لجان الداخلية والدفاع في المؤسسة التشريعية. وعبر سهولة الوصول إلى القادة العسكريين أو الناطق الرسمي. أو إصدار بيانات بالأحداث، والمناورات والتمارين والعروض العسكرية. بل والاتفاقيات ومبيعات الأسلحة، وتبرير كل صفقة عسكرية نشك في تجاوزها إمكانات الدولة المادية أو استيعاب رجالنا لنظم التسليح المتقدمة تكنولوجيا فيها .

إن الوصول الكامل للمعلومة يبني الثقة في المؤسسة العسكرية، و يعطي الشرعية للعملية التي تجري. والشرعية تعني الدعم من الحكومة المدنية للجيش، فتخلق بالتبعية الدعم الجماهيري المبني على اقتناع وليس بدافع الغيرة الوطنية فحسب. وعكس ذلك فقدان الثقة في الجيش والتشكيك في قدراته .

يرى البعض أن مجلس التعاون دول ذاكرتها ليست عسكرية في المقام الأول، لكنها كبقية دول العالم تحتاج للجيش، وكبقية دول العالم يريد العسكري تطوير الجيش بينما يريد رجل الاقتصاد تحقيق التنمية، وعلينا تدارك ذلك بالشفافية كي لا يتحول الجدل من بذرة إلى غابة من الخلافات. وبعد انتشار مبدأ الشفافية توسعت وسائل الإعلام في دول الخليج بالمطالبة بالشفافية، ومن ذلك ما حدث في الكويت بضرورة أن تعلن المؤسسة العسكرية عن صفقات التسليح و الضوابط التي يخضع لها إبرام الصفقات سواء من قبل أجهزة الرقابة الحكومية أو ديوان المحاسبة و السلطة التشريعية. لكن هناك العديد من الجوانب العسكرية المسكوت عنها والتي تستحق أن تتصف بالشفافية نفسها، كالاستراتيجية الدفاعية وهي مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية حيث يتم وضع أهداف الدولة العليا ليتم عليها بناء قدرات عسكرية لتحقيق وحماية هذه الأهداف. والمأخذ على الاستراتيجية الدفاعية أن بعض دول الخليج لم تضعها أصلاً. وفي البعض الآخر وضعت وصنفت كوثيقة «سرية» رغم أن الاستراتيجيات الدفاعية لها نسق دولي واحد كالورقة البيضاء في بريطانيا واستراتيجية الدفاع لأميركية بل واستراتيجية الدفاع الصينية وجميعها منشورة ويمكن الاطلاع عليها، ومناقشتها على كافة المستويات لخلو محتواها من الثغرات الأمنية، كيف تكون الاستراتيجية الدفاعية وهي جزء من خطط التنمية غير معروفه ! فمن سيحمي مدينة الحرير !

كما أن الشفافية مطلوبة في القضاء العسكري فكثيراً ما يقال إن الجند يحمون رفاقهم عند ارتكاب جرائم ضد المدنيين. لكن الكثير من عسكرينا هم الضحية في غياب القانون العسكري لتعطيله من قبل الحكومة أو المؤسسة التشريعية. والاعتماد عوضاً عنه على قوانين سرية متفرقة صدرت على عجل في سنوات عدة، أو بتطبيق القانون المدني الذي لا يناسب طبيعة عملهم. مما يجعل فقدان شفافية القضاء العسكري تهديداً جاداً لشرعية النظام القضائي العسكري برمته، والمطلوب هو قانون عسكري منشور فيه تحديد لقواعد الاشتباك وتصنيف درجات المسؤولية، وفضل الأخطاء المهنية عن التجاوزات التي لا علاقة لها بالأمر العسكري. كما أن الشفافية غائبة في الاتفاقيات الأمنية مع الدول الحليفة فنسمع بين الفينة والأخرى من يشكك بقوة في جدوى الاتفاقيات الأمنية متمسلاً بعدم شفائيتها، وعدم معرفتنا لحدود التزام كل طرف دفاعياً ومالياً. بل إن الأمر وصل إلى عدم شفافية الأطر القانونية في دولنا وسقف الحصانة التي يتمتع بها العسكري الغربي مطلقة كانت أم محددة .

لقد تعدت الشفافية في المؤسسات العسكرية الحدود القطرية إلى الأفق العالمي، فهناك برامج للأمم المتحدة متعلقة بتقديم بيانات الأسلحة التقليدية في محاولة لتهدئة المخاوف الدولية بشأن التعبئة السريعة للقوات المسلحة. ولاشك في أن التركيز على شفافية صفقات ومصاريف المؤسسة العسكرية يعطي الدولة سيطرة على إحدى المؤسسات التي تمول من ميزانيتها . لكن شفافية الاستراتيجية الدفاعية وشفافية القضاء العسكري وشفافية الاتفاقيات الأمنية خطوات يجب اتخاذها حالاً لصالح حكومات عليها البدء بالإصلاح إيعازاً بمجريات الربيع العربي، . ولصالح المؤسسة العسكرية نفسها لتغيير عقلية الجيش للأفضل بتفعيل مبدأ الشفافية في كافة معاملاته.



SW 75/110

الشيخ / يوسف عبدالله صباح الناصر المبارك الصباح
مقدم ركن سابق - رئيس شركة الصناعة والتكنولوجيا



السيرة الذاتية

التعليم العسكري

- من سنة ١٩٩٦ لغاية ١٩٩٧ - الحرس الوطني الكويتي - مدرسة التدريب - دورة الضباط الجامعيين الثامنة - الثاني علي الدفعة (تفوق)
- سنة ١٩٩٩ - مدرسة المشاة العسكرية - دورة المشاة العسكرية التأسيسية - فورت بنج - جورجيا - الولايات المتحدة الأمريكية الأول علي الطلبة الدوليين
- دورة الإستخبارات العسكرية المتقدمة
- لوحة شرف أمر المدرسة من سنة ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٤ - كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان
- دورة القيادة والأركان - الدفعة ٨
- ماجستير في العلوم العسكرية الأول علي الدفعة

الرتب العسكرية

- ملازم أول من مايو ١٩٩٧ لغاية ديسمبر ١٩٩٩
- نقيب من ديسمبر ١٩٩٩ لغاية مارس ٢٠٠٣
- مقدم ركن من يوليو ٢٠٠٧ لغاية اغسطس ٢٠٠٧
- إستقال من الخدمة العسكرية في أغسطس ٢٠٠٧

الإنجازات العسكرية

- حاصل على شهادة الإيسو ٩٠٠١:٢٠٠٠ في خدمات التجهيز والعقود كمدير للمشروع تطبيق الإيسو
- عمل الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لمديرية التجهيز الخارجي
- توقيع وتنفيذ لا يقل عن ٢٠٠ عقد عسكري دون ملاحظات مالية أو إجرائية من ديوان المحاسبة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- أولاً، أود أن أشكر المنظمين والقائمين على هذا المنتدى وأخص بالشكر جمعية الشفافية الكويتية
- ثانياً أود أن أعطي نبذة وبعض المعلومات التي قد يجهلها البعض عن الحرس الوطني الكويتي مثل :-
- إن الحرس الوطني هو أول جهة حكومية قامت بمكافحة محو الأمية في الثمانينيات وأول جهة في التسعينات تقوم بمحو أمية الكمبيوتر ، لتطبق مبدأ العلم هو الأساس .
 - الحرس الوطني هو أول جهة تطبق نظام القرعة في القبول والتي تعكس مفهوم الشفافية ومبدأ النزاهة ، كما ترى مؤخراً في الصحف بأن وزارة الداخلية لديها تجاوزات في مسألة قبول طلب الضباط وهذا ما تجاوزته الحرس الوطني منذ سنوات بعمل القرعة .
 - في الحرس الوطني أول جهة عسكرية حيث إن الضابط يعلم مسبقاً ما هو موعد ترقية ، الحرس الوطني أول جهة عسكرية تقدم ميزانية ختامية لوزارة المالية .
 - كما أن الحرس الوطني هو الجهة الوحيدة في الدولة التي لا يوجد عليها أي تجاوزات أو أي مخالفة مالية أو جزائية. ونحن لاحظنا في الآونة الأخيرة أن إحدى الصحف الإلكترونية كانت تنتقد الحرس الوطني بتجاوزات تقدر بمليارات الدنانير إلا ان ميزانية الحرس الوطني هي فقط بالملايين وليس المليارات، والغريب في الأمر أن الجهة الوحيدة المسئولة عن تسرب هذه المعلومات هي ديوان المحاسبة والذي لم يقم بعمل أي تصريح ينفي هذه المعلومات ونحن بدورنا نلوم ديوان المحاسبة حيث إنه يعتبر الجهة الرقابية الأولى والأخيرة لمشتريات الدولة .
- وتعقياً على ما تكلم فيه المستشار الفارسي عن تجارب الداو وايكويت والشركات العالمية في مسألة النظام وحيث إنني كنت سابقاً قائداً للتجهيزات الخارجية ، فرأيت ان أقوم بنفسي بتطبيق النظام وبالمفعول وبمباركة من سمو الشيخ / سالم العلي ومعالي الشيخ مشعل الأحمد ، قمنا وأصبحت مديراً لمشروع تطبيق الOSI وهو نظام ضبط الجودة وفعلاً أصبحنا الجهة الوحيدة في العالم التي تحصل على شهادة الأيزو OSI في خدمات المشتريات والعقود العسكرية في العالم .
- وبناء عليه قمنا بتطبيق ووضع خطوات ودليل لإجراءات عمل وحدة التجهيز والعقود سواء الخارجي منها أو المحلي أو العقود والمناقصات التي تطرح عن طريق لجنة المناقصات المركزية خطوة بخطوة .
- أما ما يخص عنوان هذه الجلسة وهو الشفافية في العمليات العسكرية فإن الشفافية في العمليات العسكرية والأمنية موضوع يتطلب الشفافية ولكن يجب مراعاة مسألة واحدة وهي السرية والتي تتعلق فقط في خطة التعبئة العامة في حالة الحروب والهجوم العدواني .
- والتمارين التي تتعلق بهذه التعبئة العامة وحتى يتم إدراك وفهم العمليات العسكرية والأمنية داخل الكويت يجب أن نفهم الهيكل التنظيمي من أعلى سلطة والتوصيات العليا التي تترجم إلى خطة استراتيجية وتكتيكية إلى أن تطبق على أرض الواقع ، فسمو الأمير - حفظه الله ورعاه - هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وسمو ولي العهد هو رئيس مجلس الأمن الوطني ، ورئيس مجلس الوزراء هو رئيس مجلس الدفاع الأعلى . وعليه يجب معرفة كيفية الترابط بين الجهات الثلاث والتوصية السيادية التي تذهب إلى مستويات القيادات العسكرية والأمنية ومن ثم إلى العسكريين والمدنيين .

من خلال هذه الجلسة يجب توضيح ما هي حدود الشفافية لدى العسكريين والمدنيين أو حدود الأمور السرية في هذه المسائل . بدايةً من خطة التعبئة العامة إلى التمارين الأمنية سواء الداخلية أو المشتركة بين وزارة الدفاع والحرس الوطني ووزارة الداخلية أو مع الدول الحليفة .

الأمر الآخر وهو دور المجتمع المدني في العمليات العسكرية والأمنية ومنها التعبئة العامة ، وكمثال على ذلك دور وزارات الدولة وكون رئيس مجلس الوزراء هو نفسه رئيس مجلس الدفاع الأعلى وأن وزارة المواصلات هي عضو من أعضاء مجلس الدفاع الأعلى، وعليه يجب معرفة ما هو دور وزارة المواصلات كعضو في مجلس الدفاع الأعلى ويجب إعلان مهامها لتكون واضحة لدى الجميع .

هل هناك معايير ثابتة لموظف بسيط - مثلاً في وزارة التربية - ويجب توضيح دور المدني في حالة التعبئة العامة هل عليه التوجه إلى أقرب حدود، أو أن يختبئ في أقرب ملجأ أو أن يلتحق في إحدى الوحدات العسكرية . فإن هذه الأمور يجب ان تكون معلومة للجميع وهو ما نفتقده في العمليات العسكرية .

والسؤال هنا هل هناك أمر عمليات عسكرية متعلق بوزارات الدولة المدنية التي لديها الدراية الكاملة بواجباتها ؟ حيث إننا ندرك بأن جهات الدولة هي التي تخطط عسكرياً، وعليه يجب إعطاء واجبات للمجتمع المدني بكل شفافية في مسألة التعبئة العامة والعمليات .

أو أن يتم تدريب المجتمع المدني في العمليات العسكرية والأمنية وانخراطهم في دورات الأركان أو دورات الدفاع العليا ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المفاجأة الكبرى وهي أن ٠٧٪ من أعضاء مجلس الدفاع الأعلى هم من الوزارات المدنية ولا يوجد أحد منهم لديه المعرفة أو التدريب الكافي في خطة التعبئة العامة .

الشفافية في المشتريات العسكرية في السلم والحرب والمراقبة على اللجان الفنية .

كفاءة التعيينات في القطاعات الأمنية والعسكرية وهو ما سنتطرق له لاحقاً .

التعاقد مع الشركات العالمية المتخصصة في مجال التدريب الاستراتيجي والتوعوي والعملياتي والتكتيكي ، وهو ما تم اتباعه في الحرس الوطني حيث قمنا بطلب التدريب من الجيوش الصديقة حيث علمنا بأن الجيش الأمريكي يتم تدريبه من قبل شركات متخصصة .

الشفافية في المشتريات العسكرية

أتكلم هنا عن دور وزارات الدولة المعنية بالمشتريات العسكرية - مثل وزارة المالية وديوان المحاسبة - والتي ليس لديها أي خطط تدريب يمكن أن تقدمها للجهات المعنية أو أن تقدم دورات قصيرة غير مفيدة والتي من المفترض أن تقدم خلال أشهر .

وعن تجربتي الشخصية حيث إنني وبعد تقديمي لاستقالتي تم استدعائي من قبل رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي آن ذاك - الشيخ محمد عبد الله المبارك - وتم تعريفي لفريق (توني بلير) والمتعاقد مع الدولة لإصلاح الهياكل التنظيمية .

واجتمعت بهم وتناقشنا بأن النظام الذي تم تطبيقه في الحرس الوطني ليس فقط للجهات العسكرية وإنما يمكن تطبيقه في كافة الجهات المدنية في الدولة بكل سهولة ، وحتى اليوم يتم تطبيق هذا النظام في الحرس الوطني ولكن لا يتم تطبيقه في العديد من وزارات الدولة .

وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة جداً وهي : أين وزارة الدفاع اليوم ؟ وهذا يدل بأن عدم وجودهم اليوم في المنتدى له علامة استفهام كبيرة تستدعي التساؤل وخاصة عند استعراض الأمور والوقائع التالية والتي تزيد من الريبة والتساؤل مثل :-



- استقالة عضوة في لجنة المناقصات في وزارة الدفاع - وهو الأمر الذي يستدعي التساؤل عن أسباب هذه الاستقالة .
- ذهاب وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية في وزارة الدفاع إلى بريطانيا لمعاينة مصنع عسكري ، وهو مدني ومسئول عن الأمور المالية وليس عسكرياً ولا متخصصاً ، وهو ما يخالف لوائح وزارة الدفاع فيما يخص هذا النوع من المهام حيث يفترض أن تكون هذه الزيارة مكونة من ٣ أعضاء يترأسهم عضو لجنة المناقصات ويكونوا من الفنيين فقط ، وهذا إن دل فإنه يدل على عدم معرفة وتطبيق اللوائح والقوانين في وزارة الدفاع .
- تعيين عقيد ركن مهندس دكتور طيران كقائد للقوة البرية - والذي استدعى إنفاق الدولة أكثر من مليون دينار كويتي وهو الأمر الذي يستدعي التساؤل .
- نرى اليوم بأن وزارة الدفاع تقوم بطرح مناقصة عن طريق التجهيز الخارجي ثم تلغى ذلك في اليوم التالي ليتم طرحها عن طريق الملاحق العسكرية وهنا نود أن نفهم ما هو النظام الفعلي المتبع في وزارة الدفاع . وأخيراً أود أن أشرككم على حسن المتابعة والاستماع راجين من الله عز وجل أن يوفقنا لما يحب ويرضى .



الجلسة الثالثة

الشفافية في المشتريات العسكرية

المتحدثون :

- مقدم ناصر الشطي
- السيد / بيتر ويزمان
- السيد / عبدالكريم الغربلي
- رئيس فرع التخطيط الاستراتيجي، الحرس الوطني الكويتي
- برنامج نقل الأسلحة، معهد ستوكهولم الدولي
لبحوث السلام (SIPRI)
- عقيد طيار متقاعد، قطاع خاص



مقدم ناصر الشطي
رئيس فرع التخطيط الاستراتيجي، الحرس الوطني الكويتي



السيرة الذاتية

• مدة الخدمة بالحرس الوطني ١٥ سنة.

المؤهل العلمي :

- دبلوم العلوم العسكرية - كلية علي صباح السالم ١٩٩٧.
- بكالوريوس إدارة الأعمال تخصص (تمويل وإدارة) الجامعة الأمريكية في الكويت ٢٠٠٩.
- حصل على عدة دورات عسكرية وكذلك دورات تخصصية.
- تدرج بعدة مناصب بالحرس الوطني في المجال العسكري والأمني و التجهيز والعقود.
- عضو سابق في لجنة التسليح المشتركة للجهات العسكرية الثلاث التابعة لمجلس الدفاع الأعلى.

شارك في عدة لجان رئيسية بالحرس الوطني ومن أهمها:

- (١) لجنة التسليح.
- (٢) لجنة التجهيزات.
- (٣) لجنة إعداد مشروع الميزانية.
- (٤) لجنة متابعة تنفيذ مشاريع الأوفست.



دولة الكويت

الرئاسة العامة للحرس الوطني



« الشفافية في المشتريات العسكرية »

الأمن أساس التنمية



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



“ يعتبر قطاعي الأمن والدفاع من القطاعات الحيوية والتي تحتاج إلى بذل الجهود لتعزيز الشفافية فيها من خلال وجود التشريعات التي تكفل حرية نشر المعلومات، من حيث العمليات والميزانية والتخطيط واتخاذ القرار الخاص بالإنفاق العام، وجعل جميع القطاعات الأمنية خاضعة للمساءلة، مما يرتقي بدرجة الشفافية لتلك القطاعات ”



العناصر الرئيسية لورقة العمل

- (1) الخطة الإستراتيجية للحرس الوطني (2010 – 2015).
- (2) إنجازات الحرس الوطني في مجال الشفافية.
- (3) مقومات الشفافية بالمشتريات العسكرية في الحرس الوطني.
- (4) تشكيل الحرس الوطني الخاص بالمشتريات العسكرية.
- (5) تعاون الحرس الوطني مع الجهات الرقابية بالدولة لتحقيق أقصى مستويات الشفافية في العمل المؤسسي.



Kuwait National Guard Strategic Plan

2015

2010





الأمن أساس التنمية

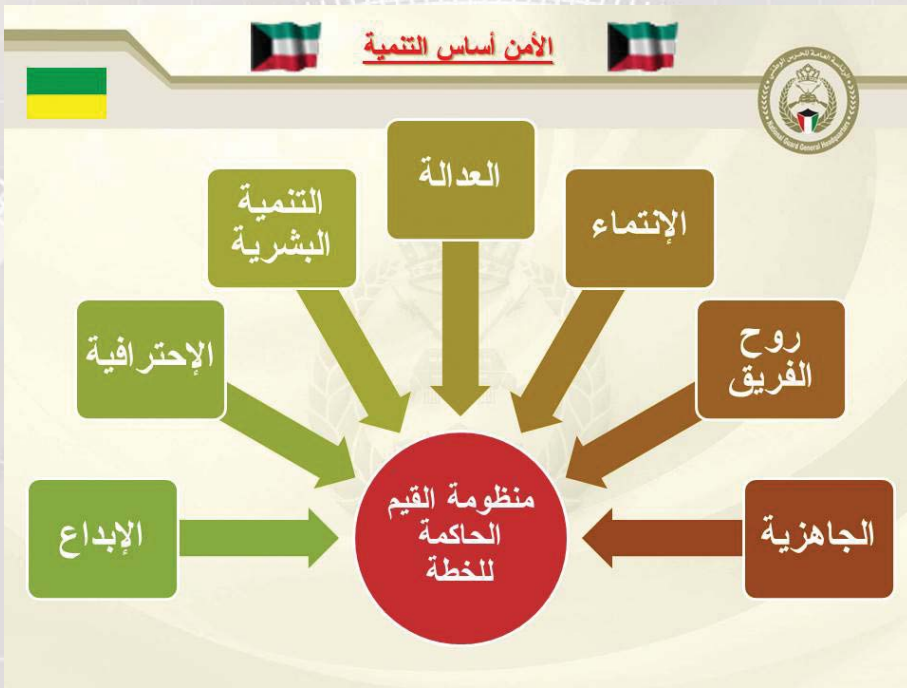
رؤية الحرس الوطني

الإرتقاء بجاهزية الحرس الوطني ، ليصبح قوة دعم عسكري وأمني محترف ، يحظى بثقة القيادة السياسية والمجتمع الكويتي في حفظ أمن واستقرار البلاد ، في بيئة عادلة يسودها الإلتزام وروح الفريق الواحد.

الأمن أساس التنمية

عناصر الخطة الإستراتيجية للحرس الوطني

6	تشخيص الواقع	1	القيم الحاكمة للخطة Values
7	الهيكل التنظيمي	2	الرؤية Vision
8	الخطط السنوية للوحدات	3	الرسالة (المهمة) Mission
9	السياسات العامة لتنفيذ وتقييم الخطة الإستراتيجية	4	الأهداف الإستراتيجية
10	السيناريوهات البديلة	5	المبادرات ومؤشرات النجاح







الأمن أساس التنمية



إنجازات الحرس الوطني في مجال الشفافية



الأمن أساس التنمية



إنجازات الحرس الوطني في مجال الشفافية



تطبيق المعايير العالمية في التقييم الشفاف
لمنتسبي الحرس الوطني (DISC)







• فرع التجهيز المحلي

- استخدام نظام الدعم اللوجستي بالحرس الوطني.
- إعادة طرح أوامر الشراء المباشر في الحرس الوطني بشكل مستمر.
- التدوير المستمر لمندوبين الشراء بالحرس الوطني.



• فرع العقود والمناقصات

- استخدام نظام الدعم اللوجستي بالحرس الوطني.
- وضع جميع ممارسات الحرس الوطني المحلية على الموقع الإلكتروني للرئاسة العامة للحرس الوطني.
- وضع نتائج ممارسات الحرس الوطني المحلية على الموقع الإلكتروني للرئاسة العامة للحرس الوطني.



الأمن أساس التنمية

تشكيل الحرس الوطني الخاص بالمشتريات العسكرية

• فرع التجهيز الخارجي

- الخطة السنوية للشراء الخارجي.
- فتح باب التنافس أمام جميع الشركات العالمية المصنعة للعتاد العسكري.
- الشفافية في عمل التجارب العملية للعتاد العسكري داخل وخارج البلاد.

الأمن أساس التنمية

تعاون الحرس الوطني مع الجهات الرقابية ومؤسسات الدولة لتحقيق أقصى مستويات الشفافية في العمل المؤسسي

```
graph TD; A[وزارة المالية] --> B[الحرس الوطني]; C[ديوان المحاسبة] --> B; D[البنك المركزي] --> B; E[الشركة الوطنية للأوقست] --> B; F[لجنة المناقصات المركزية] --> B;
```


بيتر ويزمان

معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)
باحث أول - برنامج نقل الأسلحة لقطاع الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وجنوب آسيا والصين



السيرة الذاتية

هو باحث أول في برنامج نقل الأسلحة SIPRI. موضوع البحث المسئول عنه هو الانتشار العالمي للأسلحة التقليدية مع التركيز بشكل خاص على شراء الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا. من أهم الأهداف الرئيسية الخاصة بمعهد SIPRI هو تعزيز الشفافية في المشتريات من الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة و المساهمة في المناقشات البناءة حول الدفاع الوطني والدولي والحد من التسلح. كما يحظى المعهد منذ فترة طويلة بسمعة دولية في نشر بيانات دقيقة ويمكن التحقق منها عن شراء الأسلحة والإنفاق العسكري وقضايا أخرى متعلقة بالتسلح ونزع السلاح

الأنشطة الحالية التي يعمل عليها :

- برنامج SIPRI لنقل الأسلحة
- مشروع SIPRI على التكنولوجيات العسكرية الناشئة وانعكاساته على الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين

الخبرات السابقة :

- تدفقات الأسلحة و شراء الأسلحة في الهند وباكستان والصين وأفريقيا والشرق الأوسط والتطورات العالمية في عمليات نقل الأسلحة.
- انتشار الصواريخ وغيرها من المجموعة الطويلة لأنظمة الإضراب في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وحظر الأسلحة.



الشفافية أو السرية في التوريد العسكري؟

يقدمها بيتر ويزمان، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

٢ أكتوبر ٢٠١٢

المنتدى السنوي السادس للشفافية في الكويت

يتخصص معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في المساهمة في النقاش الدولي حول مراقبة الأسلحة. ويشتهر بشكل خاص في جمعه للبيانات والتحليل المتعلق بانتشار الأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية. أنجز هذا العمل لتقديم معلومات صحيحة ويمكن إثباتها للإبلاغ حول جهود مراقبة الأسلحة وتعزيزها. وتمثل هذه الفكرة بأن المعلومات المقدمة:

- تدعم النقاشات حول مراقبة الأسلحة بين الدول.
- تزيد الوعي وتدعم صنع القرارات والنقاش حول تدبير الأسلحة ومراقبة الأسلحة المتعلقة بالحكومات المحلية والبرلمانات والعامّة.

لا يبرز الفساد كجوهر أساسي في أبحاث المعهد بالتحديد، بيد أنه يشكل عنصراً فيه. وبالإضافة إلى الجوانب السيئة الأخرى للفساد في تدبير الأسلحة الذي ذكر مسبقاً خلال هذا الاجتماع، يمكن للفساد أن يساهم في احتمال توريد أسلحة فائضة عن الحاجة وغير ملائمة قد تسبب اضطراباً في جهود مراقبة الأسلحة وتؤدي إلى انعدام الثقة الدولية والنزاعات. لقد جمع المعهد خلال السنوات الـ ٤٥ السابقة فيضاً من الخبرة والمعرفة حول الشفافية والسرية في التوريد العسكري والنفقات، وهي جوهر ما أود إطلاعكم عليه اليوم.

- ما هو مبدأ الشفافية السائد في توريد الأسلحة.

تنص الاتفاقية الرسمية المعتمدة بين الدول في مبدئها على أن تبادل المعلومات بين الدول حول الإمكانيات العسكرية يمكنه أن يساعد في منع الإفراط في التهديدات وسوء التفسيرات وسوء الحسابات العسكرية وازدياد تجميع الأسلحة على نحو مقلق. تعتبر الشفافية في الشؤون العسكرية عنصراً جوهرياً لبناء مناخ من الثقة والأمانة بين الدول.

وقد توصل الدعم العالمي لمبادئ الشفافية هذه عام ١٩٩١ في إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

فقد ظهر كردة فعل مباشرة من الأمم المتحدة على التسليح غير المسيطر عليه لنظام صدام حسين في العراق قبل اجتياحه للكويت.

تطلب الأمم المتحدة من كافة الدول الأعضاء في كل سنة تقديم تقاريرها حول استيراد وتصدير الأسلحة الكبرى التقليدية في السنة السابقة. كما تتم دعوة الدول وفق مستوى منخفض من الأولوية إلى تقديم معلومات حول حيازاتهم وتوريدهم من الإنتاج المحلي للأسلحة التقليدية الكبرى.

وبالمثل، يمكن للأمم المتحدة أن تطلب من الدول تقديم معلومات إلى التقرير السنوي للأمم المتحدة حول النفقات العسكرية.

وتظهر وثائق مشابهة تركز على الشفافية المتبادلة بين الدول بخصوص التوريد العسكري في أوروبا

والأمريكيتين.

بيد أن هذه الوثائق ليست عالمية وإنما هناك حد أساسي لها.

كما أن وثائق الأمم المتحدة هذه طوعية وتبتعد المشاركة كل البعد عن كونها كاملة: حيث قدمت ٨٥ دولة عضو في الأمم المتحدة تقريرها إلى سجل الأمم المتحدة من أصل ١٩٣ دولة عضو عام ٢٠١١ وقدمت ٥١ منها فقط تقرير النفقات العسكرية إلى الأمم المتحدة.

لا يوجد أية قواعد مُلزِمة متفق عليها عالمياً أو حتى أدلة توجيهية عالمية تتعلق بالشفافية في توريد الأسلحة بين الدول. ففي معظم الأحوال، تنفرد كل دولة في كيفية تنظيمها لإجراءات توريد السلاح وكيف تلعب الشفافية دوراً في ذلك. ومن الناحية العملية، يظهر هناك تفاوت كبير في مستويات الشفافية في توريد الأسلحة.

- تقدم عدداً من الدول في أجزاء مختلفة من حكومات العالم بشكل منتظم وثائق مثل أوراق الدفاع البيضاء أو الميزانيات السنوية التي تتضمن معلومات حول أهداف التخطيط العسكري وتفسر نوع الهياكل العسكرية والمعدات المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الأمنية العامة للدول.

- تتم مناقشة مشاريع التوريد العسكرية الكبرى في البرلمان والحكومات بهدف إبلاغ العامة بشكل فعلي عنها. حيث تشجع الحكومات على جمع المعلومات الواردة من المجتمع المدني لصياغة السياسات الأمنية والتوريد العسكري ذي الصلة.

أما في الجانب الآخر من هذا الطيف، يظهر أن العديد من الدول لا يزال يعتبر موضع توريد الأسلحة مسألة عالية الحساسية، حيث تبين الحكومات أن نشر معلومات حول توريد الأسلحة سوف يتيح للتخطيط العسكري من الدول المعادية. وعليه، تلتزم هذه الحكومات بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة من المجتمع المدني، بل حتى إنها تحجب المعلومات عن دراستها بالبرلمان.

لا يمكن تحقيق السرية ذات الكفاءة

تبرز من الناحية العملية صعوبة في تحقيق الكفاءة في سرية مشاريع التوريد العسكرية الأساسية.

فعلى سبيل المثال، يملك معهد ستوكهولم خبرة تتجاوز ٤٥ سنة في جمع المعلومات العالمية حول نقل الأسلحة الدولية وهو النموذج السائد في توريد الأسلحة لمعظم الدول.

تزود المصادر الواسعة المعهد بفيض كبير من المعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة الكبرى، لاسيما ما يخص التسليم الفعلي، إلا أنها لا تعتبر كاملة فيما يتعلق بعقود التوريد وخططه.

هناك العديد من المصادر الواسعة والمتاحة للعامة من أجل تمكين المعهد من جمع البيانات. تتوافر معلومات تتميز بشفافيتها من البلدان حول تدبير الأسلحة، حيث يبرز مصدران رئيسيان للحصول على المعلومات حول تدبير الأسلحة من البلدان التي تطبق لديها مستويات سرية أعلى. ويتعلق كلا المصدرين بمصدر التوريد.

(١) رأى عدد متزايد من البلدان الرئيسية الموردة للسلاح أنّ تقديم معلومات رسمية حول تصدير الأسلحة إلى البرلمان والعامة ضروري لضمان أن يتفهم المجتمع المدني ويتمكن من المساهمة في تحمل المسؤولية بشأن سياسات توريد الأسلحة. وهي أن السياسات الهادفة إلى منع استيراد الأسلحة سوف تساهم في الاضطرابات والنزاع. تقدم المعلومات الواردة في الوثائق العامة من قبل الحكومات في البلدان التي



تصدر معدات عسكرية الكثير حول توريد الأسلحة في العديد من البلدان.

(٢) تنشر شركات توريد الأسلحة الكثير من المعلومات المتنوعة حول مبيعاتها أو إستراتيجية التسويق لديها، حيث تصدرها في الصحف أو في تقارير الشركة الخاصة.

تهدف السريّة الفعلية بخصوص توريد الأسلحة الكبرى إلى حجب المعلومات عن الجهود الاستخباراتية من الأعمال المحتملة للبلدان المعادية.

بيد أنه في حال تمكنت مؤسسات، مثل معهد ستوكهولم، بمصادرها المحدودة أن تضع خريطة بانتقالات الأسلحة العالمية مع درجة عالية من الشمولية والدقة، فمن المؤكد أن تتمكن الوكالات الاستخباراتية الوطنية في البلدان المعادية من تحقيق الكثير. ذلك أنها:

- سوف تملك مصادر أكثر.
- يمكن أن تستخدم مجموعة أوسع بكثير من المصادر والأدوات الاستخباراتية.
- تحاول وضع خريطة تضم مجموعة أصغر من البلدان.

وتبرز مشكلة أخرى هنا بأن السرية تجاه المجتمع المدني تكون جزئية. فبغية تقديم عروض إلى الحكومات، سوف تحتاج الصناعة العسكرية إلى استلام معلومات مفصلة حول الأحجام والمواصفات الفنية للمعدات العسكرية المطلوبة. إلا أنها سوف تستخدم مثل تلك المعلومات لتحسين فرصها في زيادة عائداتها، حيث تكون مترددة أو تمتنع أصلاً عن تقديم الاستشارة الضرورية البناءة عن كيفية تجنب غير الضرورية منها أو عديمة الفائدة أو غير الملائمة. كما تبرز عوامل أخرى غير حكومية يرجح لها تولي ذلك.

الخاتمة

إنه لمن غير المرجح أن يتحقق الهدف من السرية الصارمة بخصوص تدبيرات التوريد العسكرية الكبرى.

فقد تصبح مثل هذه السريّة غير الفعالة عقبة أمام حوار مُطلع ببناءً وشفاف يستند إلى الحقائق بين العامة حول الدفاع الوطني والتخصيص الملائم للموارد الوطنية والأدوات العسكرية الملائمة لتحقيق الأمن الوطني.

السيد عبدالكريم الغريبي
عقيد طيار متقاعد، قطاع خاص



السيرة الذاتية

• الخبرة العملية:

- أ. مساعد قائد سرب - طيار عمليات مقاتل - طائرة السكايهوك - القوة الجوية الكويتية.
- ب. المشاركة في الكثير من اللجان الفنية، ولجان التحقيق في حوادث الطيران، المشاركة في مؤتمرات الدفاع الدولية.
- ج. مستشار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي السابق.
- د. مستشار في مجلس الأمة الكويتي.

• المؤهلات العلمية:

- أ. دبلوم الطيران العسكري - كلية الطيران - سلاح الطيران الكويتي - الكويت.
- ب. شهادة طيران العمليات - طائرة السكايهوك المقاتلة - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ج. شهادة مدرب - سلاح الطيران الملكي البريطاني - المملكة المتحدة.
- د. شهادة السلامة والتحقيق في حوادث الطيران - جناح طيران البحرية الملكية البريطاني - المملكة المتحدة.
- هـ. شهادة الإدارة العليا في «إدارة الموارد» - كلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- و. شهادة جامعية - تخصص محاسبة بدرجة أمتياز مع مرتبة الشرف - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت.

- عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- عضو جمعية الصحفيين الكويتية.



الشفافية في دعم سياسة الدفاع والجيش والقوات المسلحة

للدول المستوردة لمعدات الدفاع «الأنظمة الدفاعية، السلاح والعتاد، التدريب»

١. تمهيد: إن الدور الإيجابي المرتقب لبسط وترسيخ مبادئ الشفافية يمكن أن يوفر الظروف المثلى لرقى وتقدم الدولة بشتى جوانبها، ويمتد دورها الإيجابي ليشمل دعم سياسة الدفاع والجيش والقوات المسلحة، وذلك من خلال تبني الآلية المناسبة والفهم الصحيح لمفهوم هذا الدعم لاستثمار وتوظيف موارد الدولة المختلفة بشكل متوازن ومدروس، سعياً لأن تقوم سياسة الدولة الدفاعية على منظومة متسلسلة من المبادئ والجوانب المهمة في الدولة، تتكون حلقات هذه السلسلة المترابطة من التوازن الاجتماعي والتعليمي والصحي والاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري، إذ إن قوة الأمة تتمثل بقوة ترابط وتماسك هذه السلسلة التي لا تتجاوز قوة أضعف حلقة فيها، لذلك من الواجب مراعاة توازن قوة هذه السلسلة فلا جدوى من الإفراط في الصرف على الحلقة العسكرية على حساب الترقيط في قوة الحلقات الأخرى... إذ إن الأداء العسكري للدولة خلال الحرب يحدده ويقرره أداؤها في زمن السلم في مختلف الجوانب والمحاور فالاستقرار الاجتماعي والتقدم العلمي والقوة الاقتصادية والرعاية الصحية والتعليمية في زمن السلم تصبح مؤشراً استباقياً لما سيكون عليه أداؤها العسكري في زمن الحرب.

٢. القصد: تفعيل الدور الإيجابي لمبادئ ومعايير الشفافية في دعم وترشيد سياسة الدفاع والجيش والقوات المسلحة بشكل عام، بما في ذلك تهيئة أنجح وأفضل السبل للتزود بالأنظمة والمعدات الدفاعية والتسليح والعتاد وبرامج التدريب... ضمن إطار دستوري يراعي مبدأ الفصل بين السلطات دون الإفراط أو الترقيط في دور المجلس الرقابي والتشريعي وذلك وفق أصول راسخة ونزيهة، سعياً لدعم سياسة الدفاع والجيش والقوات المسلحة.

٣. مفهوم الدفاع: من المناسب ان ننطلق من مفهوم واقعي للدفاع، حيث إن مفهوم الدفاع قد يختلف من دولة إلى أخرى وذلك بحسب الظروف والإمكانيات المتاحة، ونرى أن الإطار العام الواقعي «للدفاع» يمكن إجماله بأنه «السياسات التي تهدف إلى توفير حماية الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية وتأمين مصالحها، وتوفير الأمن للمواطنين والمقيمين وضمان حرية واستقلال القرار السياسي قدر الإمكان، وتأمين المجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع».

٤. الشفافية والتحديات التي تواجهها في دعم سياسة الدفاع والجيش والقوات المسلحة:

أ. تخصيص الميزانية: الدول المستوردة لمعدات الدفاع «الأنظمة الدفاعية، السلاح والعتاد، التدريب» يجب أن تراعي التوظيف الأمثل لإمكاناتها البشرية ومواردها الاقتصادية عند تخصيص ميزانية الدفاع، بمعنى أنه في الوقت الذي يفكر فيه متخذ القرار في شراء كتيبة دبابات أو سرب طائرات من الواجب هنا المفاضلة فيما إذا كان ذلك سوف يكون على حساب الجوانب الحيوية - الأخرى في الدولة، وهل من الأفضل على سبيل المثال بناء مصنع، أو جامعة، أو مركز علمي للبحث، أو مستشفى، أو ربما مسرح للثقافة والأدب... هذه المفاضلة من شأنها المحافظة على توازن سلسلة أمن الدولة وعدم طغيان أعباء ومصاريف ميزانية الدفاع - على أهميتها - على الجوانب الأخرى في الدولة. وعلى متخذ القرار تجنب أسلوب ما يعرف بميزانيات الطوارئ، تلك الميزانيات التي عادةً تطلب من قبل الحكومة عند حدوث طارئ لشراء معدات غير طارئة...!!! وذلك تجنباً لاستغلال الأوضاع والظروف الحرجة لتمير صفقات بعيدة عن الدراسة والمراقبة الكافية.

الشفافية من شأنها دعم قطاع الدفاع، وتخفيف وطأة مصاريفه على ميزانية الدولة قدر الإمكان

ب. توجيه مصاريف ونفقات الدفاع لدعم احتياجات الدولة في الجوانب الأخرى: وذلك بسن وتفعيل القوانين واللوائح المناسبة لاستيراد التكنولوجيا وإعادة استثمار جزء من قيمة العقد في المجالات التي ترغب فيها الدولة من خلال برنامج العمليات التجارية المقابلة - **Offset Program**؛ مع إدراك صعوبة التنفيذ لقوة لوبي ونفوذ الشركات المصدرة للسلاح، والعمل على تشجيع - وربما إلزام - الشركات والجهات المتعاقد معها بفتح مصانع التجميع وورش الصيانة في الدولة... وهذا له جوانب إيجابية متعددة نذكر منها تقليل زمن ومصاريف الصيانة، وتوفير فرص العمل، ونقل العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى زيادة مرونة استقلال المنظومة الدفاعية في العمل والبعد عن سيطرة الدول المصدرة للسلاح.

ج. بيئة عقود الدفاع: يجب سن آلية محددة ومرسومة بالقانون ومدعمة باللوائح لإحاطة بيئة عقود

الدفاع بأجواء من الشفافية التامة، وبنظام رقابي فني ومالي وقانوني صارم ودقيق، يضمن أفضل الأجواء والظروف التي تتيج أنسب الفرص لاستخدام أفضل العروض حتى لا تتسرب صفقات دفاعية فاسدة تستنزف وتهدر ثروات الأمة، ولا يتم اكتشاف عدم ملاءمتها إلا عند الحاجة إليها في الظروف الحرجة وذلك بعد فوات الأوان... وأن لا تحول ذريعة «السرية» دون ذلك بأي حال من الأحوال، وللجهات الرقابية الاستعانة بمن تراه مناسباً من خبرات المختصين لأداء هذه المهمة.

عقود الدفاع من الأخطار الكبيرة والمحيطه بأمن الأمة... ويجب على مجلس الأمة التصدي لهذا التحدي بالأنظمة والقوانين المحكمة والصارمة لمنع . تغلغل المنظومات الدفاعية الفاسدة تحت هالة التقنية المتقدمة من التسلل إلى جسم الدفاع الوطني... أو التعسف وسوء استخدام ذريعة السرية... وهدر المال العام...

د. الرقابة . المتابعة . اللاحقة: متابعة أداء المنظومات الدفاعية والمعدات والأسلحة وعقود التدريب بعد التعاقد من خلال التقارير الدورية وغير الدورية، للوقوف على تطابق ما جاء في عقد التوريد وصحة قرار الشراء مع الأداء الفعلي... وتوفير آلية بسلطات قانونية للمتابعة والمراقبة والالتزام بالأمانة والمهنية في مرحلة ما بعد إبرام العقود... صونا للجهازية القتالية وتجنباً لتلك العقود التي قد تجلب المعدات من الميناء إلى المستودعات ومنها إلى السكراب لعدم صلاحيتها أو القدرة على استيعابها فنياً...

ه. العقيدة العسكرية القتالية «Military Doctrine»: على الجهات الرقابية في الدولة أن تدرك وتعي ان الجيوش والقوات المسلحة تبني وتجهز لتحقيق أهداف معينة وفق فلسفة ومنهجية . آلية . محددة تسمى «العقيدة القتالية»، ومن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في رسم العقيدة القتالية للدولة هو حجم وطبيعة كل من التهديد الذي يمكن أن تتعرض له البلاد، وطبيعة ومساحة الأرض والموقع الجغرافي، والطبيعة الديموغرافية للسكان، والتسليح المتاح للبلد والتسليح المتاح للخصم أو للعدو الفعلي أو المحتمل، كذلك الموارد المتاحة للدولة الذاتية والخارجية، والدين وثوابت المجتمع والدستور والقوانين المعمول بها محلياً ودولياً تساهم أيضاً في تشكيل وصياغة «العقيدة القتالية»، وعلى سبيل المثال فان العقيدة القتالية المناسبة لدول مجلس التعاون بعد الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة كحد أدنى والتي نحسب أنها - «العقيدة القتالية لدول مجلس التعاون» - سوف لن تخرج عن الإطار التالي: «الواجب الرئيسي لقوات دول مجلس التعاون هو الدفاع عن أمن وسيادة الوطن بمشاركة قوة ردع ودفاع مناسبة مكونة من الدول الشقيقة والصديقة، وعليها عمل اللازم لتجنب تلقي الضربة الأولى». فبدون عقيدة عسكرية قتالية محددة يصبح الأمر صعباً في قياس مدى ملاءمة المعدات والمنظومات الدفاعية نوعاً وكماً... كما يصعب قياس كفاءة ومدى استعداد وجاهزية قوات الدفاع للقيام بالواجب المنوط بها .

«على الجهات الرقابية التأكد من تبني الدفاع عقيدة قتالية مدروسة وملائمة... ومراجعتها بين الفترة والأخرى للتأكد من استمرار ملاءمتها وتحديثها عند الحاجة مع تطور التقنية وتغير حجم وأشكال التهديدات وإمكانيات الدولة... وأن تكون هذه العقيدة غير مصنفة... بمعنى أن تنشر وتكون متاحة للاطلاع الجميع عليها، حتى يتم تفعيل جانب الردع فيها»

و. استقلالية . أو السيطرة على . الألة العسكرية: الدول المصنعة للسلاح عندما تتبع السلاح فهي غالباً لا تتبع معه التنازل عن حق السيطرة عليه... فتظل الدول المصنعة للسلاح محتفظة بحق السيطرة على السلاح والمعدات والمنظومات الدفاعية لتحذ من فعاليتها أو إخراجها من المعركة حتى قبل ان تبدأ وذلك من خلال حجب قطع الغيار أو تفعيل . عن بعد . برمجيات تعمل على التعطيل أو الحد من كفاءة المعدات الدفاعية... كما أن «منظومات المساندة» التي يعتمد عليها الكثير من المنظومات الدفاعية مثل الأقمار الصناعية ووسائل الاتصالات، وأجهزة تحديد الموقع GPS، فإن معظم أجهزة الإسناد هذه تحت السيطرة التامة للدول المتقدمة والمصنعة للسلاح.

لا بد من تقييم مدى الاعتماد على استقلالية المنظومات الدفاعية من ناحية، ومدى توفر استمرارية دعم الإسناد الفني والتعبوي من الدول المصنعة من ناحية أخرى في كافة الظروف... قبل شراء المعدات الدفاعية.. وقبل التفكير بقرار الحرب...

س. الاتفاقيات والمعاهدات الدفاعية: حسب معطيات الواقع الحالي فان الجهات الرقابية في الدولة تدرك أن مواجهة أخطار ومتطلبات الأمن والدفاع لا يمكن التصدي لها بأي حال من الأحوال بالإمكانيات



العسكرية المتاحة للجيش والقوات المسلحة، وبغض النظر عن درجة تجهيز واستعداد الجيش والقوات المسلحة حيث إن الواجب المنوط بالجيش والقوات المسلحة في الدفاع عن حدود الوطن هو واجب أكبر بكثير من الإمكانيات الطبيعية للجيش الذي يمكن أن يكون لدولة، وذلك لتفوق حجم التهديد على إمكانية الدولة السكانية والجغرافية، حيث إذا نظرنا إلى التهديد الذي يمكن أن تتعرض له الدولة من الدول غير الشقيقة فهو يفوق ما يمكن مواجهته بالإمكانيات المتاحة لجيوش دول مجلس التعاون بمفردها. والبعض قد يطرح تعويض الفرق والتباين واختلال ميزان القوة بالتوجه لاقتناء الأسلحة والمنظومات ذات التقنية العسكرية العالية والمتطورة، والبعض قد يذكر الكيان الصهيوني الإسرائيلي كمثال في مواجهة عدة دول تفوقها سكانياً وجغرافياً...، والحقيقة أن المتاح لإسرائيل من معدات وتقنية عسكرية تضمن لها التفوق غير متاح لغيرها، كما أن الكيان الصهيوني الإسرائيلي ربط مصالحه مع دول عظمى حليفة ونجح في ذلك بالمحافظة على أمن حدوده، لذلك لا بد من ربط مصلحة الدول الكبرى بمصلحة استقرار وأمن الدولة، من خلال التوسع بالمشروع الاقتصادي والاتفاقيات والمعاهدات الدفاعية والأمنية... مع ضرورة إدراك التكلفة العالية لمثل هذه الترتيبات، ورغم أن ثمن الاستقرار عادةً يكون كبيراً إلا أنه بلا شك مُبرر بما يوفر من بيئة استقرار مناسبة لعوائد أكبر. والتحالفات الأمنية والدفاعية ليست بدعة ولا هي عادة منقرضة... فالدول الكبرى والمتقدمة ما زالت يرتبط بعضها مع بعض بمثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والأحلاف، وخير مثال على ذلك حلف شمال الأطلسي «الناو» وما يضم من دول قوية ومتقدمة... لذلك فالدول الغير مصنعة للسلاح أولى بمثل هذه الترتيبات حتى تتفرغ للمزيد من التنمية والتقدم في ظروف أكثر أمناً واستقراراً، فالشراكة التي يجب أن تتطلع إليها الدول الغير مصنعة للسلاح مع الدول المتقدمة والمصنعة للسلاح، هي شراكة أبعد من الاقتصاد على التزود بالعتاد على أهميته، إذ إنها تتطلع إلى شراكة في الفهم السياسي والواقعي، والمشاركة في التنمية الاقتصادية، وفي توطين واستتبات التكنولوجيا، وتدريب الكوادر في المجالات المختلفة.

[المعاهدات والأحلاف الدفاعية تعتبر رديفاً هاماً... وأسلوباً فعالاً في مواجهة أعباء الدفاع لتوفير منظومات الإسناد... وتفعيل التكامل بين الدول... لدعم الإمكانيات الدفاعية... أقمار صناعية... معدات إسناد غير قابلة للتصدير... الخ

ح. مراجعة الجاهزية القتالية للدولة: على الجهات الرقابية الإلمام بالوضع والموقف العام للدولة والتهديدات والأخطار المحيطة بها، ودرجة الاستعداد من قبل كافة أجهزة الدولة لمواجهتها بما في ذلك قوات الدفاع، وذلك من خلال عقد الجلسات والاجتماعات الدورية وغير الدورية. كل أربعة شهور كحد أدنى أو كلما دعت الحاجة. مع الجهات المختلفة في الدولة للاستماع بشكل مباشر والوقوف على درجة الاستعداد والجاهزية القتالية للجيش والقوات المسلحة، وتقديم الدعم المرتقب عند إعلان التعبئة العامة من مختلف إمكانيات ومرافق الدولة لها.

ط. تقيد قرار الحرب وتمحيص المعلومات الاستخبارية: التريث وتوخي الحذر عند استلام المعلومات الاستخبارية من الاندفاع في اتخاذ إجراءات غير مدروسة العواقب، لذلك يتطلب الأمر التمحيص والدراسة للمعلومات، مع وضع القيود والآلية المناسبة والحازمة التي تنظم قرار إعلان الحرب، أو القيام بعمليات عسكرية قد تؤدي إلى زج الدولة في نزاعات مسلحة.

٥. الخاتمة: لا بد من إدراك حقيقة مهمة وهي صعوبة وخطورة القفز فوق الواقع، حين الحديث عن تمني نظام يؤمن الدفاع الأمثل للدولة دون الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات والتحديات التي تعترض مهمة الدفاع، والتي ذكرنا - أنفاً - بعضها وليس جميعها، ولا بد من ذكر حقيقة وهي أن ثمن العلاقات السلبية التي توتر الأجواء وتُلبد وتراكم سحب الحرب هو ثمن بالغ الخطورة، وتبعاته مكلفة بكل المعايير والأبعاد والجوانب، ومهمة تأمين الدولة تكاد تكون فرض عين على الجميع، كل من واقع مسؤولياته وصفته، حتى وإن أوكل هذا الواجب المهم - بالتخصيص والتحديد - إلى جهات الدفاع في الدولة، وهذا ما يعزز دور وأهمية مجلس الأمة في تهيئة وصيانة وحماية البيئة المناسبة لترشيد ودعم أسلوب وسياسة الدفاع عن الوطن، وذلك من خلال تجنب الحروب وتداعياتها قدر المستطاع، والاعتماد بالدرجة الأولى على فض الصراعات والمنافسات بالسعي السلمي وبتحكيم القانون الدولي، والعمل ضمن مبادئه، وصولاً إلى الهدف الأسمى في الاستقرار وتطور الشعوب ضمن مجتمع ديمقراطي وعلاقات دولية متوازنة متميزة ومتفاعلة، كي يبني السلم والتعاون لمصلحة السلام الشامل والعدل في العالم.



الجلسة الرابعة

الإعلام والأمن

المتحدثون :

- السيد / د. عادل الإبراهيم
- العقيد عادل الحشاش
- السيد / كالوم والكر
- الرائد جدعان فاضل
- لواء متقاعد من وزارة الداخلية
- مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي
- مدير إدارة الإعلام الأمني بالنيابة، وزارة الداخلية
- المراسل العسكري لقناة الجزيرة الانجليزية
- مديريةية التوجيه المعنوي - الحرس الوطني الكويتي



السيد / د. عادل الإبراهيم
لواء متقاعد من وزارة الداخلية



السيرة الذاتية

الخبرات الوظيفية:

تقلد العديد من المناصب الأمنية:

- مدير العلاقات العامة
- مدير التخطيط
- مدير عام البحوث والدراسات
- مدير عام كلية الأمن الوطني

عضوية لجان:

- عضو هيئة جائزة مجلس التعاون للبحوث الأمنية
- عضو لجنة تنمية الشباب باللجنة العليا للوسطية

المؤتمرات والاجتماعات الرسمية:

شارك وترأس العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الأمنية

- عضو وفد دولة الكويت باجتماعات مجلس التعاون لوزراء الداخلية - الرياض
- عضو وفد دولة الكويت باجتماعات وزراء الداخلية العرب - تونس
- عضو وفد دولة الكويت في اجتماعات قادة الشرطة العرب - تونس/ الجزائر
- عضو وفد دولة الكويت في المؤتمر الدولي للإرهاب الرياض
- رئيس وفد دولة الكويت في لجنة إعداد الاستراتيجية الأمنية
- رئيس وفد دولة الكويت في الاجتماع التمهيدي لوزراء الداخلية والإعلام بجامعة الدول العربية - القاهرة
- رئيس وفد دولة الكويت إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون في الاجتماع الخاص لمناقشة توجهات صاحب السمو أمير البلاد في تعزيز التعاون مع دول المجلس - الرياض
- رئيس وفد دولة الكويت في الحلقة النقاشية "الإعلام والأمن" - السودان



الإعلام والأمن

لا يختلف أحد على أن العلاقة بين الإعلام والأمن الوطني هي إحدى القضايا التي تشكل إشكالية فيما يشهده العالم من تطور تكنولوجي في عالم الاتصالات وما صاحبها من حرية غير مسبوقة في تناقل المعلومات من خلال شبكة الانترنت وما يتبعها من وسائل الاتصال الاجتماعي ، ... وقد ساهم التطور التكنولوجي في إدخال وسائل اتصال حديثة اقتصادية في متناول الفرد العادي وتصل إلى أعداد كبيرة من المتابعين ، تطرح فيها المواقف والآراء بكل يسر وسهولة بعيداً عن رقابة الرقيب وتعمل جنباً إلى جنب مع وسائل الإعلام التقليدية المسموعة والمرئية والمقروءة في التفاعل مع قضايا المجتمع تلك الوسائل بشقيها: الإعلام الجديد والتقليدي، لها تأثير كبير في تغيير اتجاهات الرأي العام حيال القضايا ومراقبة تصرفات السلطتين التشريعية والتنفيذية من حيث السلوكيات السياسية والبرلمانية والأمنية .

تلك العلاقة التي تحمل في ثناياها المصلحة المتبادلة لقيام كل منهما بدوره ، حيث إنه من وجهة الإعلام لديه واجبات ومسؤوليات في نقل وبث الأخبار، وعلى الجانب الآخر وجهة النظر الأمنية للأمن الوطني من خصوصية تتطلب عدم تجاوزها حفاظاً على أمن واستقرار المجتمع . ويتوقف التّغلب على الإشكالية ونجاح العلاقة بينهما على مدى تفهمها لأهمية تلك العلاقة ومتطلبات كل طرف. وتأسيساً على ذلك فإن القضايا الأمنية أصبحت محل اهتمام وسائل الإعلام على اعتبار أن العمل الشرطي بخصوصيته يختلف عن أية أعمال داخل المجتمع لحصوله على قدر كبير من سلطة الدولة ، وما يتميز به العمل الأمني من صلاحيات واسعة تتعلق بالفرد وحقوقه من حيث إجراءات التحقيق والتوقيف وملاحقة الأشخاص واحتجازهم. تلك الأفعال التي جعلت عمل الشرطة لدى البعض من مسؤولي الأجهزة الأمنية مجالاً للتجاوزات وإساءة استخدام القوة والسلطة .

وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى أن عمل الشرطة في المجتمعات الديمقراطية من أولى مهامها الالتزام بحقوق الفرد وحمايته والتعامل معه كإنسان وحماية الحريات فضلاً عن حق المجتمع في أن يتعرف على ما تقوم به الأجهزة الأمنية ومحاسبتها ومساءلتها، ومن جهة أخرى نجد الصورة مختلفة تماماً في الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان فإن الشرطة تميل إلى النزعة التسلطية واستخدام القوة والعنف في إقرار النظام والأمن دفاعاً عن نظام الحكم بعيداً عن حقوق الإنسان وخاصة في مجال التعبير السلمي، وهذا ما تمت ملاحظته وخاصة في بلدان الربيع العربي والأمر كذلك ينطبق على العديد من الدول العربية الأخرى التي تشهد الاحتجاجات السلمية بين فترة وأخرى .

حيث كشفت أهمية العلاقة بين الإعلام والأمن في ضوء تكنولوجيا الاتصالات الذي أصبح العالم بفضلها قرية صغيرة تلك الإمكانيات الإعلامية الهائلة أصبحت تؤرق الحكومات، فتارة تغلق شبكات الاتصال لمنع التواصل وتارة أخرى تطرد القنوات الفضائية باعتبارها تهدد الأمن منعا لنقل الأحداث أو ما تمارسه من قمع وتجاوز، ومن هذا المنطلق أصبحت المواجهة هي السمة بين الإعلام والأمن تحت ستار حماية الجبهة الداخلية إلى درجة وصف الإعلام والقنوات الفضائية الخارجية بأنها أصبحت طرفاً في النزاع وليس ناقلاً للأخبار وهذا مؤداه أن المطلوب من الإعلام اعتماد وجهة النظر الرسمية وهنا تقع الإشكالية بين الإعلام والأمن .

واستشعاراً لأهمية الإعلام فقد أنشأ مجلس وزراء الداخلية العرب المكتب العربي للإعلام الأمني عام ١٩٩٢ بدورته التاسعة ليقوم بإعداد الاستراتيجيات الإعلامية والخطط المتعلقة بالتوعية الأمنية للأجهزة العربية الأمنية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل دعا مجلس وزراء الداخلية العرب إلى عقد اجتماع مشترك بين وزراء الداخلية والإعلام العرب عام ٢٠٠٣ لمناقشة الاستراتيجية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، والخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والنظر في مشروع القانون العربي النموذجي بشأن الأسس والقواعد المتعلقة بتناول وسائل الإعلام العربية للمسائل الأمنية بما تتضمنه من ضوابط للنشر والتعاون مع وسائل الإعلام . إن هذه الجهود المؤسسية تعمل على تعزيز التعاون والثقة بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية من وجهة النظر الأمنية .

وعلى هذا الأساس فإن الإعلام المحلي والقنوات الفضائية الأخرى تقوم بدور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين بما يدور على الساحة المحلية مما يكشفه من تجاوزات أو إساءات أو فساد أو من خلال ما يكتب أو يبث فيها من كتابات أو مقالات تتناول القضايا الوطنية حيث يعتبر الإعلام حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لإيصال المعلومات لأفراد المجتمع .

ولا شك في أن وسائل الإعلام الخاصة بحكم مرونتها تمتلك الجرأة والاستقلالية في عرض الخبر وتحليله بطريقة مثيرة لإيصال رسالتها للجمهور بعيداً عن التشكيك ومن خلال العرض المنصف للوقائع وتحليل نقدي موضوعي لما تقوم به الأجهزة الأمنية وهذا لا يقوم إلا بتعزيز الثقة المتبادلة بين الإعلام والأمن بعيداً عن الشك والريبة... وهذا ما يفترض على الأجهزة الرسمية وبالأخص الأجهزة الأمنية أن تتعامل معه وفق هذا الأسلوب وأن يقوم عملها على المصداقية في إطار النزاهة والمساءلة على اعتبار أن الجمهور سيتعرف على الحقيقة عاجلاً أم آجلاً والبعد عن إلقاء اللوم على الحرية الإعلامية بأنها تساعد على الإثارة والتأثير على سير التحقيق .

الإعلام الأمني شفافية الإعلام ومصداقية الخبر

ومع تزايد اهتمام وسائل الإعلام بتغطية الأخبار الأمنية التي تهم الرأي العام باعتبارها أخباراً ساخنة تلقى قبولا لدى المتلقين، مما جعل الإعلام فاعلاً في تشكيل وتكوين الرأي العام مما دعا الصحف إلى تخصيص صفحة أمنية متخصصة في الشأن الأمني، لذلك فإن وجود إعلام أمني، متخصص أصبح ضرورياً لكي تكون الرسالة الإعلامية الأمنية بعيدة عن الإثارة ووفقاً للضوابط التي تراها الأجهزة الأمنية « فالإعلام الأمني وفقاً لمهامه ومسؤولياته ملتزم بإتاحة المعلومات الأمنية بكل شفافية والتوفيق بين سرية التحقيقات وحق الإعلام في المعرفة والنشر، وفي إطار ذلك ولأهمية العلاقة بين الإعلام والأمن تقوم الأجهزة الأمنية بدور إعلامي في جهد رسمي لكسب تأييد الجمهور وثقة الرأي العام، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بالعمل بقيم النزاهة والصراحة أما أن يكون الإعلام الأمني تعبيراً عن وجهة النظر الرسمية تنفي ولا تؤكد... تخفي ولا تظهر الحقائق فإن النتائج لتلك الممارسة الإعلامية ستكون سلبية، كما أن كسب ثقة الرأي العام يعتمد على مدى مصداقية الإعلام الأمني الذي يعبر عن وجهة النظر الرسمية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق القانون وابتعاد الإجراءات الإدارية اللازمة، وإذا كانت مجرد عبارات إنشائية فسيكون مردودها سلبياً على الجهاز الأمني وهذا ما يتضح في معالجة العديد من القضايا الأمنية .

مع التقدير لما تقوم به الأجهزة الأمنية من دور فعال في حفظ أمن واستقرار المجتمع وما يقوم به الإعلام الأمني في نشر الثقافة والتوعية الأمنية، ومد جسور الثقة وتعزيز التعاون مع الإعلام والجمهور والإيمان بحق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات الصحيحة، إلا أن هناك بعض الممارسات التي تؤثر على العلاقة في كسب ثقة الجمهور وتأييد الرأي العام والتي يجب على الأجهزة الأمنية أخذها بعين الاعتبار .

ومن ذلك يتضح أن الإعلام والأمن يلتقيان لتحقيق الهدف الأسمى « أمن الوطن »، وعليه فإن مسؤوليتهما تقوم على استنهاض كافة مؤسسات الدولة و المجتمع المدني لتحقيق الأمن في ما يطلق عليه بالمسؤولية الاجتماعية أو الشراكة المجتمعية لتحقيق الأهداف المرجوة التي تقوم على المصداقية والنقل الصادق بغض النظر عما تقوم به بعض وسائل الإعلام ومواقع الاتصال الاجتماعي من بعد عن دورها الإعلامي المطلوب واتباعها الإثارة والتشكيك والشائعات، حيث إن مسؤولية الإعلام الصادق تقوم على مبدأ المصلحة العامة وشريكاً أساسياً في حماية الأمن الوطني وأيضاً عدم محاباة الأجهزة الرسمية أو التستر على قضايا الفساد وكشف التجاوزات التي لا يجب أن ينظر إليها على أنها عمل مؤسسي، بل عمل فردي بشرط أن تقوم تلك الأجهزة بالمحاسبة والمساءلة فهي مسألة ضرورية لكسب ثقة الجمهور إذا أردنا أن تكون تلك الممارسات في إطارها الفردي لا المؤسسي .

ولا شك في أن بناء الأجهزة الأمنية لجسور الثقة وتعزيز التعاون مع الإعلام والجمهور، يقوم على مدى إيمانها بدور وسائل الإعلام وحق الجمهور في المعلومة ومدى التزام الأجهزة الأمنية بحقوق الإنسان. حيث إن مسؤوليات الأجهزة الأمنية وصلاحياتها الواسعة تصطدم بحقوق الإنسان من هنا جاءت ضمن ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان « بأنه لما كان من الأساس أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر للجوء إلى التمرد على الطغيان والاضطهاد»

وعليه فإن انتهاك حقوق الإنسان لا يمكن أن يسهم في الحفاظ على النظام أو الأمن، خاصة في ظل الإعلام المفتوح الذي ينقل الأحداث ويتأثر بها الجمهور تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كثيرة تقوم الأجهزة الأمنية بسرد الأعدار الواهية لتبرير إجراءاتها الأمنية وإلقاء اللوم على الإعلام بتأجيج وإثارة الجمهور أو أن المتظاهرين هم من بدؤوا العنف أو التعدي على الممتلكات العامة، تلك الأعدار لا يمكن قبولها في إطار



الإعلام المفتوح الذي ينقل الحدث أولاً بأول .

كما أن المواطن يتوقع من الأجهزة الأمنية الالتزام بالقانون والتعامل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وإخضاع المسؤولين للمساءلة عن أي تجاوز ، وعدم إيجاد التبريرات الواهية للنفوذ من المسؤولية ... حيث إن ثقة المجتمع بالشرطة تعتمد أساساً على مبدأ محاسبة المتجاوز، ولا يخفى أن الاحتجاجات في العالم العربي رفعت من مستوى محاسبة الحكومات بدعم من الإعلام عند فشلها في أداء واجباتها، كما برهنت الشعوب على أن حق حرية التعبير قضية جوهرية هامة، كما أن مظاهر التجاوز والواسطة وتعتدي بعض الأجهزة الأمنية على أي من المواطنين تعطي صورة سلبية وتزيد الكراهية، وخاصة عندما لا تقوم الأجهزة الأمنية في وقتها بدورها في محاسبة المتجاوزين من منتسبيها، وهذا ما يلاحظ في ما يتم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي تجاه ذلك .

توصيات

إن ما تشهده المجتمعات العربية حالياً في ظل الربيع العربي من احتجاجات سلمية قد تفسح المجال لبعض الأجهزة الأمنية للتجاوز على القانون دون الالتزام بالمعايير الدولية في التعامل معها، وهذا ما يتضح جلياً في ما قامت به الأجهزة الأمنية في بلدان الربيع العربي من خلال مواجهتها الدموية والقمعية وعدم الالتزام بالمعايير الدولية مما أدى إلى فقدان الثقة بتلك الأجهزة، الأمر الذي حدا بالعديد منها بعدم نجاح الاحتجاجات واستبدال النظم السائدة بوضع مدونات سلوك لرجل الشرطة يلتزم بها في أداء العمل ومحاسبة المسؤولين الأمنيين، ودول أخرى شكلت لجان تحقيق ومراجعة الأداء الأمني فيها كل ذلك لم يأت إلا من خلال ما قامت به وسائل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية من دور بارز في نقل الأحداث أولاً بأول وما قام بها النشطاء من استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي في إيصال رسائلهم حول تلك الممارسات الأمنية التي ابتعدت عن الالتزام بالمعايير في أداء أعمالها ، واتخذت القمع وسيلة لها وتجدر الإشارة إلى أنه وحرصاً من المنظمة الدولية على عدم إعطاء الأجهزة الأمنية الحرية المطلقة فقد وضعت مبادئ عمل للقائمين على تنفيذ القوانين وفقاً لإعلانها عام ١٩٧٩ الذي يرفض استخدام القوة إلا في حالة الضرورة القصوى، وضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم جواز ممارسة أي شرطي لأي من أعمال التعذيب وعدم جواز التذرع بأوامر عليا أو لظروف استثنائية لتبرير التعذيب وضرورة الالتزام بالمعايير الخاصة في التظاهر والتجمع السلمي بصورة سلمية والتدرج الأمني في المواجهة. وعليه فإن هذه الورقة تؤكد على أهمية التزام الأجهزة الأمنية بالتوصيات التالية :

- ابتعاد وسائل الإعلام عن إثارة الشحن الطائفي والقبلي والفئوي حفاظاً على الأمن والاستقرار .
- ضرورة قيام الأجهزة الأمنية ممثلة بإدارة الإعلام الأمني بمد وسائل الإعلام كافة بالإحصائيات والمعلومات الأمنية اللازمة حول الظواهر والقضايا الأمنية حتى من دون طلبها لكي تركز عليها وسائل الإعلام .
- قيام إدارة الإعلام الأمني بالتعاون مع وسائل الإعلام بعقد اجتماعات دورية للتغلب على أية معوقات قد تعترض سبيل العمل بينهما أولاً بأول .
- التزام الأجهزة الأمنية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان .
- اعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبة مبدأً أساسياً في عمل الأجهزة الأمنية .
- تعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية ونشر الحقائق أولاً بأول .
- اعتماد مدونة شروط العمل الشرطي وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بقواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.
- إشراك ممثلي المجتمع المدني في لجان التحقيق في أي قضايا طرفها الجهاز الأمني .

العقيد عادل الحشاش
مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي
مدير إدارة الإعلام الأمني بالنيابة وزارة الداخلية



السيرة الذاتية

الخبرات

- اختصاص إعلام أمني وعلاقات عامة وتوجيه معنوي
- خبرات عملية في الإعداد والتخطيط لحمات التوعية والإرشاد الأمني والمروري بما يزيد عن ٢٦ عاماً .
- طرح حلول للكثير من القضايا الأمنية من خلال الرصد والمتابعة والتحليل .
- المشاركة في صنع القرارات .

عضوية اللجان المشارك فيها :

- عضوية اللجنة المشتركة للشفافية في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي .
- اللجنة المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الإعلام بشأن الخطاب الإعلامي الأمني .
- اللجنة الإعلامية التابعة للمجلس الأعلى للمرور .
- لجنة مسئولولي أجهزة الإعلام الأمني بالدول العربية .
- لجنة الإعلام الأمني بمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

دورات متخصصة :

- أسس التعامل مع قضايا الإعلام الأمني والتعامل مع الجمهور ودور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة والإرهاب والتطرف .
- الإعلام الإلكتروني لتعزيز رسالة الأمن .



شفافية الإعلام الأمني

• منذ إنشاء أول جهاز للشرطة في دولة الكويت 1938، كان هناك قسم صحافة يتولى مهمة التواصل الإعلامي بين أفراد المجتمع للتعريف بجهد أجهزة الأمن ، ومع التطورات المتلاحقة لوسائل الإعلام والاستخدامات الحديثة لتقنيات الإعلام، كان لا بد من أن تكون إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية من القدرة على استيعاب مفهوم الشفافية و التطورات المتلاحقة أخذة بالأسباب واعدت نفسها للتعامل مع التقنيات الحديثة بنفس الكفاءة والمقدرة لتواكب التطورات العالمية المستحدثة في مجالات الاعلام الامني والتي من أهمها :

1

مواقع التواصل الإجتماعي

يعد الإعلام الإلكتروني من أكثر المجالات البشرية تطورا نوعيا وكميا والذي يفوق بمراحل ما يعرف بالإعلام التقليدي أو الإعلام النمطي ، ومن هنا كان اهتمام وزارة الداخلية بضرورة التعامل مع هذا الوافد الجديد من الإعلام الحديث الذي لا يعرف حدود حيث أنشئت حساب لإدارة الإعلام الأمني على مواقع التواصل الاجتماعي بقصد التعامل مع ما ينشر واستغلال ذلك توعويا وإرشاديا وإعلاميا لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالشأن الأمني وخصصت لذلك فريق عمل متخصص لمتابعة ورصد كل ما يتداول على تلك المواقع بالرد والتوضيح والمشاركة في إطار من الشفافية والوضوح التام .



2

البريد الإلكتروني:

- من خلال تخصيص عنوان للتراسل الإلكتروني يتيح لإدارة الإعلام الأمني التواصل مع مختلف قطاعات وشرائح المجتمع والتعاون مع وسائل الإعلام عبر شبكة الانترنت .



3

بوابة الداخلية على شبكة الانترنت

- يتواجد الإعلام الأمني ضمن موقع بوابة وزارة الداخلية على شبكة الانترنت والذي يتم من خلاله بث جميع الأخبار والأنشطة المختلفة لكافة قطاعات الأمن .

خدمة دفع المخالفات والتحصيل الالي

إستعلام عن دفتر مركبة

إستعلام انتهاء الإقامة

إستعلام عن كفالات الأشخاص

إستعلام عن حالة قيد الناخب

إستعلام مخالقات المرور للأشخاص

إستعلام عن حالة جواز السفر

إستعلام عن رخصة سوق

إستعلام عن حالة منع السفر

إستعلام عن كفالات الشركات

4



أجهزة الاستعلام الإلكتروني

- استطاعت إدارة الإعلام الأمني الاستعانة بأكثر التقنيات الحديثة تقدماً والمتمثلة في أجهزة الاستعلام الالكترونية والتي تم توزيعها في العديد من المنافذ الجماهيرية.



الاستعلام ودفع
مخالفات إدارة
المرور

الاستعلام ودفع
مخالفات إدارة
الهجرة

5

الرسائل القصيرة (sms)

نظراً لإنتشار استخدام الهاتف النقال بين كافة شرائح المجتمع وأصبح استخدامه ضرورياً ولا يمكن الاستغناء عنه ومن هنا كان لزاماً استخدام هذه التقنية الالكترونية السهلة والمأمونة من خلال التعاون مع شركات الهاتف النقال في تعميم رسائل التوعية والإرشاد لكافة المشتركين.



6

أستديوهات الإذاعة والتلفزيون

- تم تجهيز إدارة الإعلام الأمني باستديوهات الإذاعة والتلفزيون متقدمة تقنياً والتي يمكنها إعداد وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الصبغة الأمنية والمرورية.



7

التصوير الفوتوغرافي الإلكتروني (الرقمية)

يوجد لدى إدارة الإعلام الأمني قسم للتصوير الفوتوغرافي المزود بأحدث آلات التصوير الإلكتروني لطبع ونسخ الصور على الأقراص الممغنطة أو إرسالها إلكترونياً إلى وسائل الإعلام والصحف والمطابع.



8



هاتف الطوارئ (112)

استخدام أحدث التقنيات الالكترونية من خلال غرفة العمليات المركزية في تلقي كافة البلاغات والاستفسارات وتحيلها إلى الأجهزة الأمنية المختصة.



9

الربط المباشر

استخداماً للتقنيات الحديثة في وسائل الاتصال التلفزيوني تم ربط غرفة عمليات الإدارة العامة للمرور بالبرامج التلفزيونية الصباحية لتوجيه حركة السير وتوعية السائقين بحالة الطرق.



10

اللوحات الإعلانية الإلكترونية

تم استخدام أعداد كبيرة من اللوحات الإلكترونية المنتشرة في الشوارع والميادين وفوق أسطح المنازل لتوجيه الرسائل الإعلانية لتوعية الأمنية والمرورية وتوجيه التحذيرات والتنمية لحالات معينة عند الحاجة.



11

وهناك أيضا إستغلال لكل من الوسائط الآتية :

اللوحات الإلكترونية للملاعب
الرياضية

شبكات التلفزيون المغلقة

اللوحات الاعلانية (تتر)

المطبوعات الالكترونية

الخدمات الالكترونية للمعاقين

12



النشر والتوزيع

نشر وتوزيع كل ما يصدر عن وزارة الداخلية من مجلات ومطبوعات توعية وابعاث ودراسات أمنية ومرورية وما يعقد من محاضرات وندوات وما يعقد من اجتماعات ومشاركة في المهرجانات والمناسبات والمعارض .



13

المطبوعات الامنية

- تم استخدام أحدث التقنيات الالكترونية في إعداد وصف وإخراج كافة المطبوعات للتوعية الأمنية والمرورية .



الرصد والقياس والتحليل

- تتولى إدارة الإعلام الأمني عمليات رصد وقياس وتحليل كل ما ينشر من موضوعات عبر مختلف وسائل الإعلام حيث يتم حصد تلك الموضوعات وتصنيفها ودراستها وتحليلها واستخلاص النتائج وإعداد تقارير التقييم اللازمة وتزويد مختلف قطاعات الأمن بسنخ عنها لاستخدامها في اعداد البرامج الإعلامية لتوعية وإرشاد الجماهير .

14

مشاريع مستقبلية

- ❖ تزويد إدارة الإعلام الأمني بوحدة تلفزيون متنقلة تتيح لها مجالات الربط المباشر مع التلفزيون والإذاعة الرسمية لبث الرسائل الأمنية والمرورية والبيانات الصادرة عن وزارة الداخلية للمزيد من الشفافية وإطلاع المواطن على تطورات الأوضاع الأمنية حتى لا يقع فريسة للشائعات وما يتردد على وسائل التواصل الاجتماعي من معلومات تفتقد الكثير من الصحة وعدم مصداقية المعلومات التي تلقى صدًى واسع من الأوساط الشعبية .
- ❖ تزويد غرف العمليات المركزية وعمليات المرور ودوريات الشرطة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعرض وإذاعة الرسائل ونشر الاحصائيات المرورية والأمنية عن أهم الحوادث والمخالفات المرورية وعلى مدار الساعة والربط المباشر مع مراكز البث بتلفزيون وإذاعة دولة الكويت .



السيد / كاثوم والكر
المراسل العسكري لقناة الجزيرة الانجليزية



السيرة الذاتية

التدرج الوظيفي

- صحفي إذاعي BBC لندن أون لاين .
- كمراسل ل بي بي سي - لندن في القطاع السياسي .
- فريق الإعداد للموقع الإلكتروني BBC لندن
- صحفي إذاعي ، دومفريس،
- صحفي إذاعي ، بي بي سي أسكتلندا غرفة الأخبار.

البرنامج الوثائقية التي عمل عليها

قناة الجزيرة الإنجليزية

في البرنامج الحوارى الرئيسى AJE في الشؤون الدولية.

برنامج الاقتصاد المتمرد على قناة الجزيرة الإنجليزية »

سلسلة تبحث في الأفكار الكامنة وراء الاقتصاد العالمي وكيف أنها تفشل في غالبية دول العالم.

BBC الرجال الذين جعلونا سمناء

العديد من أشاد بسلسلة BBC حول السياسة والتاريخ للسمنة مع بريتي جاك



MEDIA AND SECURITY

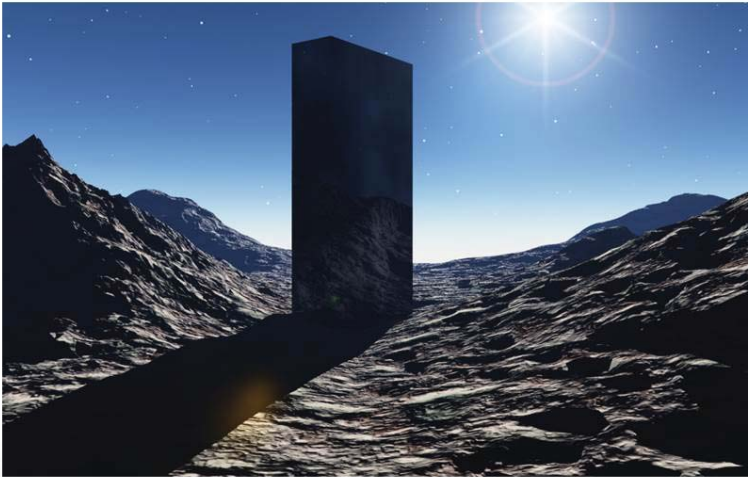
THE OPPORTUNITIES AND RESPONSIBILITIES OF GREATER TRANSPARENCY

Calum Walker October 2nd 2012

What is the basic relationship between media and the military?

- Fundamental tension – security vs. openness
- Ideal is as open as possible without compromising national security
- Virtues to openness with media: greater social trust, international credibility – much of the information is already out there investment opportunities for private sector, lowers corruption.
- Risks of not being transparent – undermines all of the above. Creates potential for instability.

The media is not a monolith!



Different types of journalism

- 'Citizen' journalism, social media, twitter etc – mainly online
- Daily news – print, tv, radio, online
- Comment, discussion, opinion, analysis – print, tv, radio, online
- Long form, documentaries, investigative – print, tv, radio, online



What's needed from the media?

- Strong promotion of Kuwaiti media code of conduct.
- Greater training especially in understanding finance and business journalism.
- Greater support of investigative reporting in broadcast, print and online. Expensive but quality creates pride and excellence.
- Greater prominence of quality correspondents. Experience is invaluable.
- Greater social standing for journalists. Attract the best!

What's needed from the State?

- Protect rights for Press to do job freely without harassment.
- Make approach to news management about winning the war of information through facts.
- More openness and better training for press officers to counteract bad reporting.
- Develop trust with correspondents to build up responsible reporting.
- Open Parliamentary Defence Committee hearings to the Press.

الرائد جدعان فاضل مديرية التوجيه المعنوي الحرس الوطني الكويتي



السيرة الذاتية

- بكالوريوس إعلام - جامعة الكويت
- درجة الماجستير في الإعلام من جمهورية مصر العربية (جامعة عين شمس) حول دور العلاقات العامة في بعض الهيئات الحكومية بدولة الكويت لتكوين الصورة الذهنية لهذه الهيئات لدى الجمهور الخارجي (دراسة ميدانية)
- التحق بالعديد من الدورات العسكرية المتخصصة والدورات العلمية في الإعلام بأقسامه المختلفة داخل وخارج الكويت



بحث علمي بعنوان

استراتيجيات العلاقات العامة
ودورها في تحويل الكويت
إلى مركز مالي واقتصادي

إعداد :

جدعان فاضل جدعان الشمري

٢٠١٠

١

مقدمة :

لم تعد العلاقات العامة ذلك النشاط الترفيهي الذي تقتصر مهمته في أي مؤسسة على مراسم الاستقبال والتوديع إذ أصبحت أداة اعلامية فعالة تجسد قدرة أي مؤسسة على التواصل مع جمهورها ، لاسيما في ظل التحولات الديمقراطية والأزمات المتتالية التي يشهدها العالم بين حين وآخر ، فالاعلام يلعب دورا رئيسا في ادارتها والتخفيف من اثارها السلبية وتحويلها من أزمة الى فرصة للانطلاق بأسلوب علمي مخطط ومدروس .

تأتي هذه الدراسة لاستيفاء شروط القبول لمناقشة رسالة الماجستير في جامعة عين شمس - القاهرة وكان اختيار موضوع البحث متواكبا مع ما تشهده الكويت من تقدم وتطور في مختلف ميادين الحياة وما تسعى الى تحقيقه لتكون مركزا ماليا واقتصاديا ، وذلك انطلاقا من رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، حفظه الله ورعاه ، بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في ظل دعم مؤسسات الدولة لتوفير بنية تحتية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة ، وهو ما أكد عليه سموه ، حفظه الله ، في نطقه السامي : « ان أحد أهم أولوياتنا تنويع مصادر الدخل الكويتي ، حتى نؤمن مستقبل أجيالنا ، لأن النفط بطبيعته مصدر قابل للنضوب ، ولذلك فان تحويل الكويت الى مركز مالي اقليمي مرموق ، أصبح حلا بلا بديل اذ هو يساعدنا على توفير المزيد من فرص العمل المنتجة حتى نستجيب للاحتياجات المتزايدة لأبنائنا » .



استراتيجيات العلاقات العامة ودورها
في تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي

ويعد هذا البحث المتواضع خطوة في هذا الطريق لتبسيط الضوء على دور واستراتيجيات العلاقات العامة ، كمحرك أساسي في تطوير مؤسسات المجتمع وتحسين أدائها الوظيفي ، في تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي اقليميا وعالميا ، وما يتطلبه من ضرورة توظيف العلاقات العامة والإعلام لتهيئة المناخ والرأي العام المحلي لتقبل التشريعات والقوانين الاقتصادية وتعزيز البنية التحتية . ولايسعني الآن أتقدم بالشكر لكل من أمدني بمعلومة أو قدم لي يد العون في اخراج هذ البحث العلمي المحكم إلى النور ، متمنيا للجميع التوفيق والسداد ، ولكويتنا الحبيبة الرقي والازدهار ، والله ولي التوفيق ، ، ،

جدعان فاضل الشمري



الجلسة الخامسة

تجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع

المتحدثون :

قائد مهمة القوات العسكرية البريطانية في الكويت
وزارة الدفاع البريطانية
المستشار الخاص للدفاع في وزارة الدفاع الجورجية
العلاقات العامة في الجيش - وزارة الداخلية - فرنسا

- العميد ادوارد براون
- السيد / ستيفن جلوفر
- المقدم أليكسيس بورج



SW 75/110

العميد ادوارد براون

قائد مهمة القوات العسكرية البريطانية في الكويت



السيرة الذاتية

وصل العميد براون إلى الكويت في منتصف يناير 2012 .

ولد في عام 1960 في نيوزيلندا، التحق بالجيش في عام 1979، وانتدب من أكاديمية ساند هيرست الملكية العسكرية في فوج جلوسترشاير (GLOSTERS)، ككتيبة المشاة الخفيفة. خدم معهم كقائد فصيلة، ضابط المخابرات وضابط التدريب ، بما في ذلك برلين، أيرلندا الشمالية (NI) وقبرص (مع الامم المتحدة).

حضر دورة أركان الجيش في كامبرلي وأكمل صف 2 لتعيينات الموظفين كمدرسا في قسم جديد لكلية الموظفين، عمل كأستاذ رئيس المشاة مدرسة الاستطلاع.

قاد الكتيبة 1، وروبال جلوسسترشاير، بيركشاير وبلتشير فوج (RGBW) على العمليات في NI وحصل على الشاء الملكي لخدماته الجليلة

(QCVS). وبعد فترة قصيرة عمل كضابط لصف الموظفين 1 في الأخبار والاتصالات لمنطقة MOD، تمت ترقيته إلى عقيد. عاد إلى إيرلندا الشمالية وعمل كرئيس مساعد للموظفين المسؤولين عن الاستخبارات والعمليات السرية خلال السنوات الاثني الأخيرة لعملية مكافحة التمرد. و من هناك إلى العراق في مهمة قائد القوة في محافظتي ذي قار والنتي. ومن خلال هذا الدور أمر قوة متعددة الجنسيات من الرومانيين والاستراليين، وكان مسؤولا عن تقديم الاستشارات للحكام، ورؤساء الشرطة وقادة الجيش العراقي ولواءات الأمن وانتقلت المحافظات إلى السيطرة العراقية. عند الانتهاء من هذه الجولة عاد إلى المملكة المتحدة كرئيس الأركان للمشاة HQ.



الشفافية في الأمن والدفاع المنظور البريطاني

العميد / إدوارد براون MBE والمقدم / ستيف أوكوك

أصحاب المعالي والسعادة ، سعادة الأعضاء بجمعية الشفافية الكويتية ، ضباط القوات المسلحة في الكويت ومنظمات الأمن ، والضيوف الكرام ...

يطيب لي في البداية أن أتوجه بالشكر والتقدير على دعوتي للمشاركة في منتدى الكويت للشفافية السادس في الأمن والدفاع . وأنوي أن أقدم لكم نهج المملكة المتحدة تجاه الشفافية ، خاصة في مجال المشتريات العسكرية . يؤسفني أن لغتي العربية لن تسمح لي لمواصلة الحديث بها وأنني سوف أضطر للتحدث بالإنجليزية .

بعد فووق العشر سنوات من الصراخ المستمر في كل من العراق وأفغانستان (SL2) ، قام الجيش البريطاني بتحويل قدراته لشراء قطعة المعدات الصحيحة بشكل سريع وآمن، وفي الوقت نفسه تحقيق القيمة المالية لدافع الضريبة في المملكة المتحدة . فتم تنظيم العملية الشرائية لتفادي أي تأخير غير ضروري وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بمبادئ الحكم الصارم بالتزاما بالتشريعات الوطنية والدولية .

وتم تطوير العملية التي تسمى بدورة حياة CADMID ، هذا الاسم يأتي من الحروف الأولية لمراحل العملية الست (SL3) ، ألا وهي : المفهوم ، العرض ، الصنع ، الخدمة ، والتخلص . سنواجه بعض العقبات للموافقة خلال مراحل مختلفة من العملية وسوف أحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن عملية الموافقة لكل مرحلة من أجل تحقيق الشفافية (SL4) .

ولكن قبل القيام بذلك ، فإن من المهم أن نفهم التوجه الشامل الذي تلقتة وزارة الدفاع البريطانية من الحكومة البريطانية بشأن منهجها تجاه الشفافية في مشتريات الدفاع . ولقد تم وضع هذا المنهج بوضوح في وثيقة رئيس الوزراء البريطاني بعنوان التحالف : برنامجنا للحكومة . ففي هذه الوثيقة تحدث رئيس الوزراء السيد / كاميرون ونائبه السيد / كليف عن الآتي :-

- سنخذ خطوات لفتح مشتريات الحكومة والحد من المصاريف وسوف ننشر عقود تكنولوجيا معلومات الاتصال على الانترنت .
- سوف نحتاج إلى الكشف الكامل على الانترنت عن جميع نفقات الحكومة المركزية للعقود التي تبلغ قيمتها فوق £ 25,000 .
- سوف نخلق نظاماً جديداً للبيانات حتى يمكن طلب جداول البيانات لدى الحكومة واستخدامها من قبل الجمهور ثم نشرها بشكل منتظم .
- سوف نقدم أساليب حماية جديدة للمبلغين في القطاع العام .

ونعود إلى دورة حياة المشتريات (SL6) ، فالخطوة الأولى والأكثر أهمية هي أن نحدد بشكل صحيح المفهوم للقدرة وسيكون قد تم تحديد ذلك بوضوح إما الحاجة لاستبدال أو تحديث شيء في الخدمة بالفعل أو تحديد مطلب جديد من عملية الدروس المستفادة . هذه العملية (SL7) التي تم تطويرها خلال السنوات القليلة الماضية تنصيص للمعلومات وتحللها وتحدد احتمالية فجوات القدرات من الاحتياجات التشغيلية للعملية الحالية . كجزء من تطوير المفهوم ، سيتم النظر بشكل كامل للبدائل الأخرى مثل التعاقد الخارجي الذي قد يكون أكثر فاعلية من حيث التكلفة عن شراء المعدات .

فبمجرد ترجمة هذا المفهوم إلى ما يعرف « بوثيقة طلب المستخدم » سيتم تشكيل فريق تسليم مكون من موظفين مدنيين متخصصين وضباط خدمة عسكرية وفي هذه المرحلة يتم تحديد خيارات التكنولوجيا والمشتريات لتلبية المتطلبات . يعمل فريق التسليم في إطار مجموعة من المبادئ التوجيهية الصارمة ولقد قام كل من الموظفين المدنيين المتخصصين وضباط الخدمة العسكرية بتقديم التزامات رسمية طبقاً للقيم والمعايير للقوات المسلحة (SL8) التي تركز على النزاهة والأمانة . يعتبر عدم الالتزام بتلك القيم والمقاييس مخالفاً لمدونة سلوك القوات المسلحة وسيطلب منه أو يجبر على تقديم استقالته .

يكون للموظف التجاري دور أساسي في فريق التسليم ، فيجب أن يكون مدرباً قانونياً وموظفاً مدنياً ذا تأهيل عالٍ مستقل عن الفريق ومطلوب منه / منها مواهبة المهام التالية (SL9) :

- توفير النصيحة والمشورة عن سبيل التعاقدات الممكنة .

- تقديم النصيحة بشأن المخاطر القانونية والتجارية .
- اعتماد أعمال المصدر الواحد عندما تكون المنافسة غير ممكنة .
- كتابة وتسجيل العقود .
- منح وتعديل وتسعير العقود وفسخها عند اللزوم .

بمجرد حصول فريق التسليم على مفهوم ناضج مع تأمين التمويل المطلوب وتحديد خيارات التكنولوجيا ، يعد ذلك يسمى الفريق إلى الحصول على الموافقة لأول مرحلة اعتماد من خلال ما يعرف باسم البوابة الأولية « SL10 » (Initial Gate) . وفي مرحلة الحيوية ، تقوم لجنة مستقلة بتقييم العرض المقترح في إطار الوقت المحدد والتكلفة المناسبة وحدود الأداء . للمشاريع الكبيرة ، تجلس لجنة اعتماد الاستثمارات وهي مكونة من الآتي (SL11) كبار الأفراد المدنيين والعسكريين :

- المدير المالي العام
- رئيس المستشارين العلمي
- نائب رئيس الدفاع
- رئيس الدفاع
- المدير المركزي للخدمات القانونية
- المدير التجاري.

بمجرد الاتفاق، يمكن الانتقال بالمشروع من خلال البوابة إلى مرحلة التقييم (SL12).

في مرحلة التقييم يتم تقديم المنافسة حيث أنه مطلوب من الصناعة مقابلة ما نسميه بوثيقة نظام المتطلبات «System Requirements Document» والتي تعبر بوضوح عن ما الذي يجب أن يقوم النظام به . مرة أخرى تكون المبادئ التوجيهية للمنافسة صارمة لضمان الأمانة والمصادقية وتركز على الآتي :

- المنافسة العادلة هي أساس سياسة الاستحواذ المتبعة من قبل وزارة الدفاع.
- تأمين أفضل قيمة شرائية.
- تحفز على الابتكار والفاعلية وسط المورد.
- تسمح لجميع الموردين الأكفاء، بغض النظر عن حجم أعمالهم بالتقديم على مناقصات وزارة الدفاع.
- وحيث إن المنافسة ليست دائماً صريحة وواضحة، يبقى هناك بعض الأوقات غير مناسبة للمزايدة ومنها الآتي:-

- الاضطرار إلى اللجوء لمورد موحد على خلفية الاشتراطات الأمنية ومواصفات المعدات.
- قلة القاعدة الصناعية قد لا تسمح بوجود تنافس، أو
- قلة إمكانية الموردين قد تؤدي إلى انعدام المنافسة.

في مرحلة التقييم، يصبح الأفراد وعملية التقديم عرضة للاحتيال وكما ذكر سابقاً فقد أعطت الحكومة توجيهات واضحة في هذا المجال. تم إنشاء خلية الإبلاغ عن مخالفات الدفاع (SL13) مع خط ساخن للاحتيال للسماح لأي من الأفراد بتبني النظام بأي مخالفات محتملة. بالطبع يتم تشجيع أعضاء الفريق على رفع مخاوفهم الأولية خلال سلسلة القيادة ولكن يمكن أن يكون ذلك غير مناسب في بعض الأوقات أو غير منطقي، على سبيل المثال إذا حامت شبهة احتيال حول مدير المشروع. فإذا تطلب الأمر تقوم وحدة تحليل احتيال الدفاع المكونة من وزارة الدفاع ورجال الشرطة بإجراء التحقيقات ويتم أخذ مخالفات التوجيهات الإرشادية الحاكمة بجديّة.

على سبيل المثال، المجال الذي قد يسبب القلق في المراحل الأولى هو الهدايا والضيافة (SL14) المقدمة من قبل الشركات المنافسة سعياً لكسب المناقصة. بصفة عامة، لا تقبل الهدايا ولكن إذا كان رفضها يسبب إحراجاً، فيمكن للفرد تقبلها ولكن يجب تسجيلها وأهم من ذلك دفع قيمتها السوقية بالكامل إلى وزارة الدفاع.

بمجرد الحد من مخاطر المشروع لمستوى يتلاءم مع تحقيق مستوى مرضي للأداء والوقت والتكلفة، وبعد ذلك يمكن للمشروع أن ينشأ وتقديم دراسة حال للبوابة الأساسية سعياً للحصول على الموافقة للانتقال بالمشروع إلى المرحلة الثانية مع ذكر المورد الوحيد المفضل (SL15).



مرة أخرى، تقوم لجنة مستقلة بفحص دراسة الحالة بالتفصيل لضمان تحقيق الأداء المطلوب طبقا للوقت والتكلفة المحددة. كما تؤكد أن المشروع مستوفٍ لما يلي:

- له ما يبرره تماما ومتماشك مع وجود استراتيجية طويلة المدى لوزارة الدفاع.
- مندمج مع المبادرات والمشاريع الأخرى.
- فعال من حيث التكلفة والتشغيل في تقديم القيمة المالية طوال الحياة. ليس دائما يكون الأرخص هو الخيار الأفضل.
- بأسعار معقولة ضمن الميزانية.
- يمكن تحقيقه.
- تم تحديد المخاطر الأساسية ووضع خطة للتخفيف والحد من المخاطر.

بمجرد الحصول على الموافقة في البوابة الرئيسية، يمكن الآن الانتقال بالمشروع إلى مرحلة العرض (SL16) حيث يمكن إزالة مخاطر التطوير وتعديل أهداف الأداء بشكل تدريجي. وبمجرد عمل ذلك يتم منح العقد. فالعقود تخضع لحكم القانون الأوروبي طبقا لقانون العقود الأوروبي لعام 1972 وأيضا لقانون النظام الأساسي البريطاني والقانون العام أو قانون القضاء. هناك عناصر مختلفة يجب على أي عقد استيفاؤها وبالأخص يجب أي يظهرها المورد، ألا وهي:

- موافقة غير مؤهلة.
- قدرة التحقيق.
- القدرة على خلق علاقات قانونية.

في أي مرحلة، يمكن للمسؤول التجاري أن يقرر فسخ العقد بسبب وجود مخاوف من أداء المورد أو أي خرق للوعد.

وتكون آخر مرحلة في العملية (SL17) هي القبول الرسمي للمعدات من قبل المنظمة التي ستستخدمها في عملياتها التشغيلية والمعروفة باسم «المستخدم النهائي» (End User). في هذه النقطة، يقوم الفريق بتسليم بعض معدات الاتصال المباشرة مع الصناعة إلى المستخدم النهائي. هذا يسمح لقادة الجو والبحر والبحر بالعمل مع المصانع لوضع خطة مستمرة لتوصيل المعدات لهؤلاء الذين سيقومون باستخدامها.

بمجرد وجودها في مرحلة الخدمة، انه من الحيوي أن يظل متعاقد الدفاع مرتبطاً بتقنيح الشروط والمتطلبات في هذه المرحلة، حين تلعب عملية الدروس المستفادة المذكورة سابقا دورا أساسيا في هذا الجزء.

حدث مثال على عن هذا قريبا في أفغا نستان عندما قتل عدد من الجنود بالمرابك المدرعة في المياه التي ملأت الخنادق ولم يستطيع الجنود إخراج أنفسهم (SL18). تم تطوير عملية إنقاذ سريعة في أفغانستان لتحديد المعدات المطلوب تحسينها سريعا أو أساليب التدريب الجديدة المطلوب تطبيقها للحد من مخاطر الحياة.

ففي مشكلة درجة المرابك المدرعة، هذا أدى إلى تطوير قفص الدرحة (SL19).

المرحلة النهائية في عملية المشتريات معروفة بالتخلص من المعدات في نهاية استخدامها ولكني لا انوي مناقشتها في هذا الملتقى.

أود أن أخذ الدقائق الأخيرة في وصف العملية التي تستخدم بفاعلية في المملكة المتحدة حيث يندمج الحكم الواضح ونزاهة قيم موظفي القوات المسلحة والثقافة المفتوحة لمساعدة قواتنا المسلحة لتحقيق النجاحات في ساحة المعركة وقيمة المال لدافع الضريبة في المملكة المتحدة. ولقد أحضرت معي المقدم / ستيف أووكوك الذي يتمتع بخبرة حديثة في العمل كجزء من فريق التسليم في وزارة الدفاع البريطانية وأمل أن تتمكن من الإجابة على أي أسئلة لديكم.

مرة أخرى أود أن أشكركم على منحي هذه الفرصة للتحدث في هذا الملتقى وإنني أتطلع لسماع تعليقاتكم وأسئلتكم.



British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

Transparency in Security and Defence – A UK Perspective

Brigadier Ed Brown MBE
Lt Col Steve O'cock



British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





CADMID Lifecycle

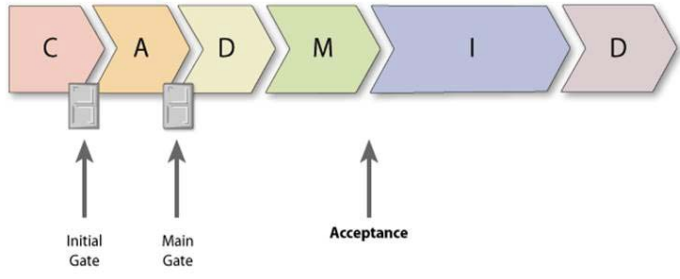
British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

- Concept
- Assessment
- Demonstration
- Manufacture
- In Service
- Disposal



CADMID Lifecycle

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





The Coalition: Our Programme for Government

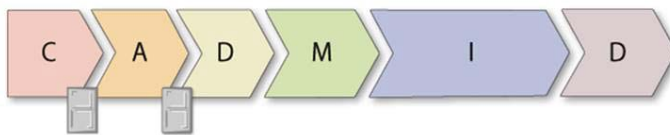
British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

- Open up government procurement, reduce cost and publish government information contracts online.
- Full disclosure of all government contracts over £25,000.
- Government datasets available to the public.
- New protections for those raising concerns about possible fraud.



CADMID Lifecycle

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





Land Environment Lessons Process

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)



Values and Standards of the Armed Forces

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

- Selfless Commitment
- Respect for Others
- Loyalty
- Integrity
- Discipline
- Courage





British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

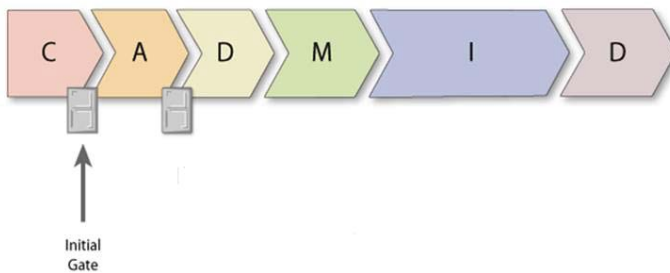
Independent Commercial Officer

- Provides advice on possible methods of contracting.
- Advises on legal and commercial risk.
- Approves single source action.
- Drafts and administers contracts.
- Awards, amends, prices and terminates contracts.



British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

CADMID Lifecycle Initial Gate





Investment Approvals Committee

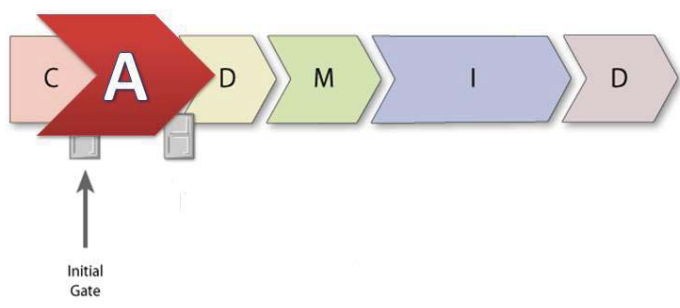
British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

- Director General Finance
- Chief Scientific Advisor
- Vice Chief of Defence Staff
- Chief of Defence Materiel
- Director Central Legal Services
- Director Corporate Commercial



CADMID Lifecycle Assessment

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





Defence Irregularity Reporting Cell

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

Report It!



**Defence Irregularity
Reporting Cell
Hotline**

**0800 161 3665
(UK)**

**+44 1371 85 4881
(Overseas)**



Gifts and Hospitality

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)

Gift and Hospitality



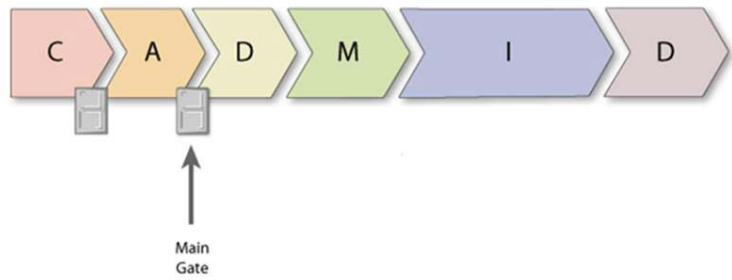
A matter of perception!





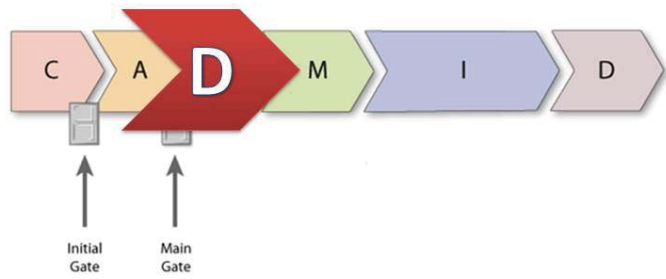
CADMID Lifecycle Main Gate

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)



CADMID Lifecycle Demonstration

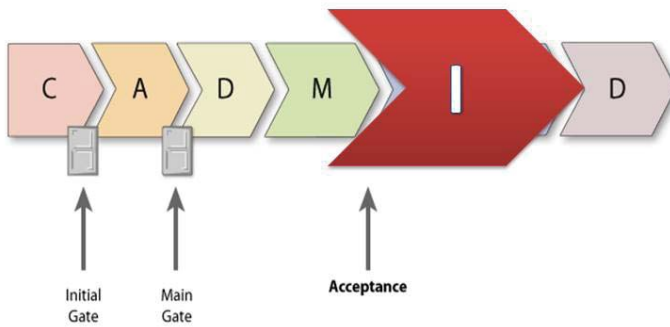
British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





CADMID Lifecycle Acceptance and In Service

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)



In Service Responsibility

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)





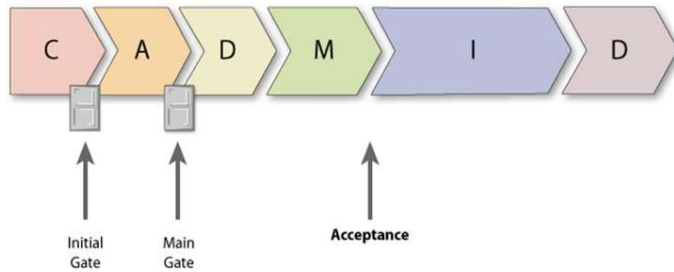
Continuous Development

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)



CADMID Lifecycle

British Military Mission (Kuwait) BMM(K)



السيد ستيفن جلوفر
وزارة الدفاع البريطانية - المستشار الخاص للدفاع
في وزارة الدفاع الجورجية



السيرة الذاتية

منذ انضمامه الى وزارة الدفاع في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٧ عمل مع زملائه في الدفاع والأمن البريطاني، في المملكة المتحدة وخارجها. كما عمل مع الحلفاء والشركاء لوزارة الدفاع البريطانية، وكان آخرها في وزارات الدفاع الأجنبية. تجربته الأخيرة تحتضن الإدارة الاستراتيجية والتغيير، العلاقات الدولية، والسياسة وإدارة البرامج.

في مجال الدفاع والشفافية كان يعمل مع الزملاء في أوكرانيا على كيفية تقديم وتنفيذ مبادرة بناء النزاهة في القطاع الأمني، ومؤخرا مع الزملاء في تبليسي في جورجيا.



Kuwait Transparency Forum IV A Defence Civil Servant's View of Transparency in Defence & Security

1st – 2nd October 2012

Stephen Glover
UK Ministry of Defence (Advisor to MOD Georgia)
BEsdadvisor@gmail.com

Kuwait Transparency Forum IV

Aim, Objectives & Key Message

- **Aim:**
 - Share UK Defence Experience
- **Highlight:**
 - Process: Transparency (Sharing Data)
 - People: Behaviour (Codes of Conduct)
 - Partners: Together (Building Integrity)
- **Key Message:**
 - Apply the General to the Specific

Government Transparency



CONTENTS	
1. Briefing	2
2. Executive Summary	3
3. Civil Liberties	4
4. Communities and Local Government	10
5. Consumer Protection	10
6. Crime and Policing	10
7. Culture, Olympics, Media and Sport	10
8. Education	10
9. Health Protection	10
10. Energy and Climate Change	10
11. Environment, Food and Rural Affairs	17
12. Equalities	10
13. Europe	10
14. Families and Children	10
15. Foreign and Commonwealth Affairs	10
16. Government Transparency	20
17. International Development	10
18. Jobs and Welfare	10
19. Justice	10
20. National Security	10
21. NHS	10
22. Pensions and Older People	10
23. Public Finance	10
24. Public Health	10
25. Schools	10
26. Social Issues	10
27. Social Care and Disability	10
28. Transport	10
29. Treasury	10
30. Unemployment	10
31. Universities and Further Education	10

“....So we will extend transparency to every area of public life....”

Transparency - Benefits

- Improve Outcomes and Productivity in Public Services
- Higher Quality and More Efficient Services
- Improve Choice and Accountability
- Driver of Economic Growth



Kuwait Transparency Forum IV

Transparency



<http://www.number10.gov.uk/transparency/>



Kuwait Transparency Forum IV

Transparency – MOD UK



<http://www.mod.uk/DefenceInternet/Home/>



Transparency

www.data.gov.uk

- Ministers' Meetings, Hospitality, Gifts & Overseas Travel
- Departmental Business Plans 2012 – 2015 (Section E)
- Government Contracts - Published
- Departmental Expenditure – Monthly Figures
- Departmental Structure Chart - All Senior Staff

UK - Legislation

- Preventions of Corruptions Acts (1989-1916)
- The Public Interest Disclosure Act 1998
- Freedom of Information Act 2000
- Bribery Act 2010





Kuwait Transparency Forum IV

Key Actors: Transparency & Anti-Corruption

- Parliament: Parliamentary Enquiries
- Law Enforcement: Police (anti-corruption)
- Audit: National Audit Office
- Civil Society: Media & NGOs
- Committee on Standards in Public Life: (7 Principles)
- MOD Governance: People & Responsibilities

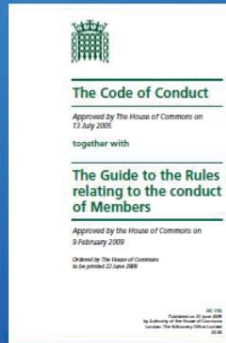
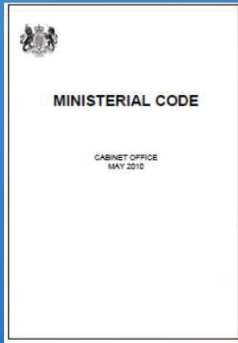
Kuwait Transparency Forum IV

Seven Principles of Public Life

- Selflessness
- Integrity
- Objectivity
- Accountability
- Openness
- Honesty
- Leadership



Codes of Conduct: Ministers & MPs

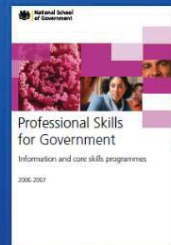


Observe the Seven Principles of Public Life

Civil Service: Code

Core Values:

- Integrity
- Honesty
- Objectivity
- Impartiality



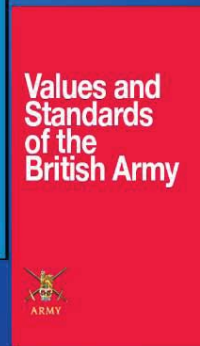
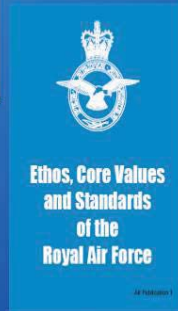


Kuwait Transparency Forum IV

Armed Forces: Core Values

Core Values:

- Commitment
- Courage
- Discipline
- Respect for Others
- Loyalty
- Service
- Integrity



Kuwait Transparency Forum IV

MOD Governance - Framework

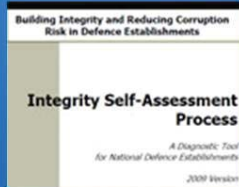


- Actors & Responsibilities:
 1. Task: Individual
 2. Management: Managers
 3. Internal Control: Defence Internal Audit
 4. Investigation: MOD & Services' Police; and Civil Police

Kuwait Transparency Forum IV

NATO - Building Integrity

<http://www.nato.int/cps/en/natolive/index.htm>



BI
Compendium
of
Best Practices

Engages NATO Members, Partners (ICI) & NGOs

Kuwait Transparency Forum IV

Transparency: Civil Society



Policy
Development



People
Behaviour



Policy
Evaluation



Kuwait Transparency Forum IV

Transparency, Integrity & Accountability

- Question: Does it feel right?
- Defend to:
 - Self!
 - Boss!
 - Civil Society!

BBC
WORLD
NEWS



 **TRANSPARENCY**
INTERNATIONAL UK
fighting corruption worldwide

المقدم أليكسيس بوج العلاقات العامة في الجيش - وزارة الداخلية - فرنسا



السيرة الذاتية

الخبرات العملية

- أغسطس ٢٠١٠: رئيس قسم العلاقات الإعلامية في شرطة سيرا - الدرك - باريس
- أغسطس ٢٠٠٩ / أغسطس ٢٠١٠: موظف في الصحافة سيرا، الدرك - باريس.
- أغسطس ٢٠٠٨ / أغسطس ٢٠٠٩: موظف متدرب في كلية الدفاع المشترك في باريس؛
- أغسطس ٢٠٠٧ / أغسطس ٢٠٠٨: محرر في عمليات خدمات الموظفين DGGN، باريس؛
- أغسطس ٢٠٠٣ / أغسطس ٢٠٠٧: قائد قوات الدرك في شركة فيتري لو فرانسوا (٥١)؛
- أغسطس ٢٠٠٠ / أغسطس ٢٠٠٣: قائد ادارات السلامة على الطرق - كليرمون فيران (٦٣)؛
- أغسطس ١٩٩٧ / أغسطس ٢٠٠٠: قائد فصيلة معاون لسرب من الشرطة
- أغسطس ١٩٩٦ / أغسطس ١٩٩٧: طالب موظف في MELUN EOGN (٧٧)؛
- أغسطس ١٩٩٣ / أغسطس ١٩٩٦: طالب ضابط في الأكاديمية العسكرية في سان سير.

التدريب العسكري والجامعة:

- ١٩٩٦: CMLG الإنجليزية؛
- ١٩٩٦: CMLE الإسبانية؛
- ١٩٩٧: دبلوم جامعي في العلوم الجنائية؛
- ١٩٩٣: DEUG الاقتصاد، جامعة ديجون؛
- ١٩٩١: بكالوريوس.



**TRANSPARENCY
IN SECURITY
AND DEFENSE**

*Gendarmerie
nationale*

October 2nd 2012

CONCEPT FOR IMAGES
2012-C180

*Gendarmerie
nationale*

**TRANSPARENCY
IN MEDIA RELATIONSHIP**

CONCEPT FOR IMAGES
2012-C180



*Gendarmerie
nationale*



**GOOD RELATIONSHIPS
WITH THE MEDIA :
A KEY POINT ...**

**Upgrade our institution
inform the public**

- **Communicate the message of the investigators**
- **Provide prevention**

CONVENTION INTERPOL
2012-C180



*Gendarmerie
nationale*



**LACK OF CONTACTS
WITH THE MEDIA :
A REAL DRAWBACK**

- **Fragility of our institution ?**
- **Give an opportunity to non legitim persons to communicate**

CONVENTION INTERPOL
2012-C180



COMMUNICATION vs INFORMATION :

INSTITUTIONAL LIMITS

- **Judiciary**
- **Sensible**
- **Others actors**
- **Protect policemen and gendarmes**

CONCEPTION IMAGES 2012-C180



**HOW TO ACHIEVE
A GOOD COMMUNICATION**

- **Work with confidence**
- **Communicate properly**
- **Fiability**

CONCEPTION IMAGES 2012-C180



*Gendarmerie
nationale*

**TO SUM UP,
THE RELATIONS BETWEEN
POLICE FORCES AND THE MEDIA...**

CONVENTION INTERNATIONALE
2012-C180



*Gendarmerie
nationale*

**Official statement about
defense and national security**

**« Journalists must be identified as
communication crisis chain **partners**
in national security matters,
independent but responsible »**

CONVENTION INTERNATIONALE
2012-C180



*Gendarmerie
nationale*

**« TELL THE TRUTH...
BUT
... NOT ALL THE TRUTH »**

CONCEPTION GRAPHIQUE
2012-C180

التوصيات



الجلسة الأولى (قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الأمن والدفاع)

• توصيات السيد صابر السويديان

الخبير العسكري، لواء ركن طيار متقاعد

- رغم وجود آلية في المؤسسات الأمنية والدفاعية لدراسة وتقييم وشراء المنظومات التسليحية إلا أن المزيد من الإجراءات والتعديلات ستساهم في تحسين تلك الآلية ضد الفساد وستوقف أي تشكيك في العقود العسكرية من قبل المشرعين في مجلس الأمة أو وسائل الإعلام :
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وخاصة في مجال التعاون بين الجهات العسكرية والتشريعية .
- البدء في عقد دورات تدريبية لكافة المعنيين بالعقود العسكرية والأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية على سبيل مكافحة الفساد خلال مراحل دراسة وتقييم وشراء المنظومات التسليحية .
- وضع آلية محددة لطرق التعامل بين المعنيين بالعقود العسكرية والشركات المصنعة .
- إنشاء مكتب مشترك بين الجهة التشريعية الممثل بمجلس الأمة والمؤسسة الدفاعية والأمنية لمناقشة كافة العقود العسكرية .
- لتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العسكرية والأمنية عبر إطلاعهم على كافة تفاصيل العقود العسكرية التي لا تخل بالأمن الوطني ونشرها إعلامياً لتحقيق مبدأ الشفافية .
- معاقبة كل من يثبت تورطه في قضايا الفساد علناً وإحالتهم إلى النيابة العامة مع نشر ذلك إعلامياً ليكون درساً لكل من تسول له نفسه ارتكاب فعل مماثل .
- وضع لائحة سوداء للشركات التي يثبت تورطها في قضايا فساد في العقود العسكرية ونشر ذلك إعلامياً .

• توصيات السيدة / ليا واورو

برنامج الشفافية في الأمن والدفاع - منظمة الشفافية الدولية

- يجب على مؤسسات الدفاع التواصل مع وزارة الداخلية والحرس الوطني (أو البدء في إشراك منظمات المجتمع المدني لإنشاء فرق مخصصة مكلفة ببناء النزاهة داخل كل مؤسسة .
- استخدام مؤشر الحكومة لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع للتقييم العميق للمخاطر المتعلقة بالفساد الداخلي على سبيل المثال من خلال الدراسات الاستقصائية للموظفين أو تقييم داخلي. ووضع خطة عمل لبناء النزاهة والعمل مع المجتمع المدني للقيام بذلك .
- تنظيم طاوله مستديرة للقيادات العليا لمناقشة مسائل الفساد في الدفاع والأمن ، والأدوات اللازمة لزيادة نزاهتها وشفافيتها .
- توفير عناصر التدريب والتعليم لمكافحة الفساد؛ عن طريق حضور دورات بناء النزاهة في الكويت .
- نشر استراتيجية الدفاع والأمن الوطني و ميزانية الدفاع والأمن الوطني
- استخدام اتفاقات النزاهة للمشتريات الضخمة والرئيسية .
- عمل مؤشرات للسلوك العسكري وجعلها متاحة للجمهور، ومحتوى المشاركات وفقاً لأفضل الممارسات .
- تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات في القانون والممارسات .

الجلسة الثانية (الشفافية في العمليات العسكرية)

• توصيات العميد ركن شهاب الشمري

مدير عام الإدارة العامة للرقابة والتفتيش، وزارة الداخلية

- انشاء (جهاز لمكافحة الفساد)
- إنشاء (هيئة للرقابة الإدارية) ويمكن أن يتبعها جهاز مكافحة الفساد (
- وضع مناهج خاصة بالشفافية ومكافحة الفساد ، وكذلك برامج توعية خاصة .
- تبني استراتيجية واضحة من الدولة بخصوص مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد المالي الإداري .
- وضع بروتوكول خاص للصحف ووسائل الإعلام للتعاون يتضمن عدم نشر الأخبار إلا من مصادرها الحقيقية وعدم نشر الأخبار الكاذبة التي تثير البلبلة وتعدي على حرمان وأسرار الناس .
- مكافحة الإشاعات بكل قوة بشكل فوري وسريع .
- وضع تشريعات خاصة بالشفافية ومكافحة الفساد، تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن ووضع تشريعات أخلاقية أيضاً تتضمن هذا الجانب .
- وضع تشريعات خاصة تتعلق بأجهزة الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي للحفاظ على أسرار الناس من الانتهاك وضمان حقوقهم في هذا الجانب .
- وضع تشريعات وبرامج خاصة لحماية الشهود والمبلغين وتحفيز المواطنين الصالحين للتعاون والإبلاغ عن أوجه الفساد .
- توحيد الخطاب الإعلامي على مستوى الدولة بما يخدم الأهداف المنشودة .
- تعزيز روح الانتماء للوطن وتغليب المصلحة العامة على الخاصة .
- تدريب النشء عبر مناهج تربوية متخصصة بأهمية مفهوم الشفافية والمصادقية .

• توصيات السيد د.ظافر محمد العجمي

عقيد ركن طيران متقاعد، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

إن المهام الرئيسية للمؤسسة العسكرية هي حماية الدولة من العدوان الخارجي، يضاف لذلك حماية الشرعية والمكتسبات الشعبية. وعليه يمكن أن تتحقق جوانب كبيرة من الشفافية عبر تقليل التوسع في تصنيف المعلومات (سري) وتحويلها الى درجة (محظور) التي تسمح بتداولها وفتح قناة للاطلاع عليها ضمن دائرة صغيرة من المسؤولين عن الأمن القومي داخل السلطات التنفيذية والتشريعية عبر الخطوات التالية :

- شفافية هيكل وسلاح وتدريب الوحدات العسكرية لإثبات أنه يتناسب مع صد العدو الخارجي، وليس للقيام بالأعمال الشرطية ومهام مكافحة الشغب.
- شفافية مكان وزمان الأحداث العسكرية كبداية سيرالعمليات والمناورات، فالإعلان عنها يساعد في بناء جسور الثقة داخليا ومع الجيران، فكل ما يحتاجه القائد لتحويل العملية من مناورة إلى تنفيذ قتال حقيقي هو كلمة سر واحدة .
- إعلان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسسة العسكرية بنشر محاضر لجان الداخلية والدفاع في المؤسسة التشريعية. وعبر سهولة الوصول إلى القادة العسكريين أوالناطق الرسمي. أو إصدار بيانات بالأحداث، والمناورات والتمارين والعروض العسكرية. بل والاتفاقيات ومبيعات الاسلحة، وتبرير كل صفقة عسكرية نشك في تجاوزها إمكانات الدولة المادية أو استيعاب رجالنا لنظم التسلح المتقدمة تكنولوجيا فيها .



الجلسة الثالثة (الشفافية في المشتريات العسكرية)

- توصيات السيد عبد الكريم الغريبي
عقيد طيار متقاعد - قطاع خاص

غياب قطاعات هامة ومعنية: في الوقت الذي تثنى جمعية الشفافية فيه الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، فإنها تعرب عن عدم تفهمها لاختصار الحضور الرسمي على مراسم الافتتاح دون حتى حضور ولو حتى الجلسة الأولى، كما ان الغياب الكلي لوزارة الدفاع وهو القطاع المعني بالدرجة الأولى بموضوع الندوة والتي تعقد برعاية القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة هو أمر مستغرب ولا يعطي الانطباع المنشود للدولة خصوصاً أمام الهيئات الدولية.

لا لسرية العقود العسكرية: لا مبرر لاستثناء العقود والمشتريات العسكرية من الرقابة المسبقة واللاحقة تحت ذريعة السرية... حيث ان العقود العسكرية تعرض وتناقش بالتفصيل من قبل برلمانات الدول البائعة «المُصنعة»، علماً بأنها تنشر بوسائل الإعلام بشكل عام وفي النشرات والصحف والمجلات المتخصصة بشكل خاص وفي مواقع الشبكة العنكبوتية «الانترنت» وهي متاحة لكل من يطلبها أو يسعى للإطلاع عليها، كما أنها تتفد من قبل جنسيات اجنبية، لذلك فإن السرية غير مبررة لأنها ببساطة معدومة.

(الشفافية من شأنها دعم قطاع الدفاع، وتخفيف وطأة مصاريفه على ميزانية الدولة قدر الإمكان)

بيئة عقود الدفاع: يجب سن آلية محددة ومرسومة بالقانون ومدعمة باللوائح لإحاطة بيئة عقود الدفاع بأجواء من الشفافية التامة، وبنظام رقابي فني ومالي وقانوني صارم ودقيق، يضمن أفضل الأجواء والظروف التي تتيح انطباق أفضل الفرص لاستخدام أفضل العروض حتى لا تتسرب صفقات دفاعية فاسدة تستنزف وتهدر ثروات الأمة ولا يتم اكتشاف عدم ملاءمتها إلا عند الحاجة إليها في الظروف الحرجة وذلك بعد فوات الأوان... وأن لا تحول ذريعة «السرية» من ذلك بأي حال من الأحوال، وللجهات الرقابية الاستعانة بمن تراه مناسباً من خبرات المختصين لأداء هذه المهمة.

(عقود الدفاع من الأخطار الكبيرة والمحيطه بأمن الأمة... ويجب على الجهات الرقابية التصدي لهذا التحدي بالأنظمة والقوانين المحكمة والصارمة للحد. أملاً بمنع المنظومات الدفاعية الفاسدة تحت هالة التقنية المتقدمة من التسلل إلى جسم الدفاع الوطني... أو التعسف وسوء استخدام ذريعة السرية... وهدر المال العام...)

الرقابة والمتابعة اللاحقة: متابعة أداء المنظومات الدفاعية والمعدات والأسلحة وعقود التدريب بعد التعاقد من خلال التقارير الدورية وغير الدورية، للوقوف على تطابق ما جاء بعقد التزود وصحة قرار الشراء مع الأداء الفعلي... وتوفر آلية بسلطات قانونية للمتابعة والمراقبة والالتزام بالأمانة والمهنية في مرحلة ما بعد إبرام العقود... صوتاً للجهازية القتالية وتجنباً لتلك العقود التي قد تجلب المعدات من الميناء إلى المستودعات ومنها إلى السكراب لعدم صلاحيتها أو القدرة على استيعابها فنيا...

العقيدة العسكرية القتالية «Military Doctrine»: على الجهات الرقابية بالدولة أن تدرك وتعني أن الجيوش والقوات المسلحة تُبنى وتُجهز لتحقيق أهداف معينة وفق فلسفة ومنهجية - آلية - محددة تُسمى «العقيدة القتالية»، ومن المعايير التي تُؤخذ بعين الاعتبار في رسم العقيدة القتالية للدولة هو حجم وطبيعة كل من التهديد الذي يمكن ان تتعرض له البلاد، وطبيعة ومساحة الأرض والموقع الجغرافي، والطبيعة الديموغرافية للسكان، والتسليح المتاح للبلد والتسليح المتاح للخصم أو للعدو الفعلي أو المحتمل، كذلك الموارد المتاحة للدولة الذاتية والخارجية، والدين وثوابت المجتمع والدستور والقوانين المعمول بها

محلياً ودولياً تساهم أيضاً في تشكيل وصياغة «العقيدة القتالية»، فبدون عقيدة عسكرية قتالية محددة يصبح الأمر صعباً في قياس مدى ملائمة المعدات والمنظومات الدفاعية نوعاً وكماً... كما يصعب قياس كفاءة ومدى استعداد وجاهزية قوات الدفاع للقيام بالواجب المنوط بها.

«على الجهات الرقابية التأكد من تبني الدفاع عقيدة قتالية مدروسة وملائمة... ومراجعتها بين الفترة والأخرى للتأكد من استمرار ملاءمتها وتحديثها عند الحاجة مع تطور التقنية وتغير حجم وأشكال التهديدات وإمكانيات الدولة... وان تكون هذه العقيدة غير مصنفة... بمعنى ان تنشر وتكون متاحة للاطلاع للجميع، حتى يتم تفعيل جانب الردع فيها، والاسترشاد بها في قياس مدى المواءمة او الانحراف في سياسة التزود الدفاعية».

حماية الجهات المعنية بتفعيل مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد: وأود بهذا الخصوص التأكيد على حماية «المبلغ» - بضم الميم - وحفظ حقوق الذي يستلم معلومات عن الفساد ويهم بالتصدي له، حمايته من التعسف والنفي الإداري، وهذه الحماية يجب ان تكون بألية تكافئ العفيف والمخلص وتعاقب المتعسف الفاسد.

أهمية تفعيل مبدأ تطبيق القانون بحزم: على الجميع دون استثناء وبشكل إلزامي لا يجوز فيه الاستثناء أو غض النظر.



الجلسة الرابعة (الإعلام والأمن)

- **توصيات كاثوم والكر**
- **المراسل العسكري لقناة الجزيرة الإنجليزية**
- **التوصيات الخاصة بوسائل الإعلام**
- تعزيز قوى وسائل الإعلام الكويتية لقواعد السلوك.
- مزيد من التدريب وخاصة في فهم مجال الصحافة التمويلية و التجارية.
- مزيد من الدعم للتحقيقات الصحفية في النشر والبث عبر الإنترنت رغم تكلفتها العالية لكنها تخلق الفخر والتميز.
- أهمية المكانة العالية البارزة للمراسلين حيث إن التجربة لا تقدر بثمن.

التوصيات الخاصة للدولة:

- حماية حقوق الصحافة لضمان الأداء بحرية دون مضايقات.
- خلق نهج لإدارة الأخبار عن طريق كسب حرب المعلومات من خلال الحقائق.
- مزيد من الانفتاح وتدريب أفضل لضباط الصحافة لمواجهة التقارير السيئة.
- تطوير الثقة مع المراسلين لبناء تقارير ذات مسئولية شاملة .
- عمل لجنة دفاع برلمانية للاستماع إلى الصحافة.
-

• توصيات السيد / د.عادل الإبراهيم

لواء متقاعد من وزارة الداخلية

- ابتعاد وسائل الإعلام عن إثارة الشحن الطائفي والقبلي والفئوي حفاظا على الأمن والاستقرار .
- ضرورة قيام الأجهزة الأمنية ممثلة بإدارة الإعلام الأمني بإمداد وسائل الإعلام كافة بالاحصائيات والمعلومات الأمنية اللازمة حول الظواهر والقضايا الأمنية حتى دون طلب منها لكي تركز عليها وسائل الإعلام .
- قيام إدارة الإعلام الأمني بالتعاون مع وسائل الإعلام بعقد اجتماعات دورية للتغلب على أية معوقات قد تعترض سبيل العمل بينهما أولاً بأول .
- التزام الأجهزة الأمنية بالمعايير الدولية لحقوق الانسان .
- اعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبة مبدأً أساسياً في عمل الأجهزة الامنية .
- تعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية ونشر الحقائق أولاً بأول .
- اعتماد مدونة شروط العمل الشرطي وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون .
- إشراك ممثلي المجتمع المدني في لجان التحقيق في القضايا التي يكون الجهاز الأمني طرفاً فيها .

الجلسة الخامسة (تجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الأمن والدفاع)

- السيد ستيفن جلوفر
وزارة الدفاع البريطانية - المستشار الخاص للدفاع في وزارة الدفاع الجورجية
- تطوير السياسات: التشاور خلال صياغة أي مستندات حكومية - مثل استراتيجية الأمن القومي أو مراجعة الدفاع الاستراتيجي
- قواعد السلوك (القوات المسلحة أو موظفي الخدمة المدنية): تقديم عرض لمتلقي الخدمة العامة عن السلوكيات المتوقعة
- تقييم السياسات: تقديم ملاحظات بشأن التقارير العامة - مثل التقارير السنوية عن أنشطة القوات المسلحة



1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100